



نہ تحمیل و عرض المادۃ من موقع دل دروسي

www.hldrwsy.com

موقع دل دروسي هو موقع تعليمي ي العمل على مساعدة المعلمين والطلاب وأولياء الأمور في تقديم حلول الكتب المدرسية والاختبارات وشرح الدروس والملخصات والتداريس وتوزيع المنهج لكل المراحل الدراسية بشكل واضح ومبسط مجاناً بتصفح وعرض مباشر أونلاين على موقع دل دروسي

الدراسات الإسلامية

الفقه 2

التعليم الثانوي - نظام المسارات
السنة الثالثة

قام بالتأليف والمراجعة
فريق من المتخصصين

المركز الوطني للمناهج، ١٤٤٦هـ

المركز الوطني للمناهج

الفقه ٢ - المرحلة الثانوي - السنة الثالثة

المركز الوطني للمناهج. - الرياض ، ١٤٤٦هـ

١٤٠ ص: ٢١، ٥×٢٥ سم

رقم الإيداع: ١٨٧١٤ / ١٤٤٦

ردمک : ٩ - ٥١٤ - ٠١١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التعليم

www.moe.gov.sa

مواد اثرائية وداعمة على "منصة عن الاثرائية"



ien.edu.sa

أعزاءنا المعلمين والمعلمات، والطلاب والطالبات، وأولياء الأمور، وكل مهتم بال التربية والتعليم؛
يسعدنا تواصلكم؛ لتطوير الكتاب المدرسي، ومقترناتكم محل اهتمامنا.



fb.ien.edu.sa

حقوق طباعة ونشر واستخدام هذا الكتاب وما يرتبط به من محتوى تعليمي أو إثري أو داعم محفوظة جيلاً لوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ويُمنع منعًا باتاً بيعه أو نسخه أو التبع به أو استخدامه أو إعادة طباعته أو إنتاجه أو مسحه ضوئياً أو أي جزء منه بأي شكل وأية وسيلة كانت، ويقتصر استخدامه على المدارس التابعة للوزارة والمخصصة باستخدامه فقط.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
اللّٰهُمَّ اكْفُنْ مِنْ شَرِّ هَٰذِهِ
النَّيْمَةِ وَمِنْ شَرِّ
سَمٰوٰتِي



مقدمة في الفقه 2

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد : فبین یدیک - أخي الطالب أختي الطالبة - كتاب الفقه (2) للطالب والطالبة، لنظام المسارات بخطته الجديدة، وهو كتاب يُقرب إليك الأحكام الشرعية لفقه المعاملات المالية، وحملة من المسائل المتعلقة بفقه التوازن.

ويقدر عملك وعملك بالأحكام التي تدرسها، ودعوتك إليها وتعليمها لآخرين، تكون بإذن الله تعالى من أراد الله بهم الخير وسعادة الدارين؛ حيث أخبرنا رسولنا الكريم ﷺ أن: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»⁽¹⁾، وبشر من بلغ شريعته، ودعا له ﷺ بأن يرزقه الله البهجة بقوله ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَا حَدِيثًا فَحَفَظَهُ حَتَّى يُبَلُّغَهُ غَيْرُهُ، فَرَبُّ حَامِلِ فَقِيهٍ إِلَيْهِ مِنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبُّ حَامِلِ فَقِيهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»⁽²⁾.

وقد يسر الله تعالى صياغة موضوعات هذا المقرر بطريقة تتبع لك أن تكون طالباً نشطاً داخل الصفة؛ تشارك في الدرس بفاعلية وروح متوجبة، مطبقاً لما يمكن تطبيقه داخل الصفة أو المدرسة، وتشترك في حل النشاطات والتمارين التي تزيدك علمًا وفهمًا واستيعابًا للدرس، وتنمي لديك المهارات المتنوعة؛ كما تعينك صياغة المقرر الجديدة على البحث عن المعلومة بنفسك؛ مع مساعدتك في البحث عنها من خلال بعض الموجهات أو إرشاد معلمك المبارك؛ كما تعينك على التعاون مع زملائك في إثراء المادة ونفع الآخرين، وقبل ذلك وبعد تعيينك -إن شاء الله تعالى- في تمثيل الأحكام الشرعية في حياتك، وتقريرك إلى ربك وحالقك؛ مما يقودك بإذن الله لسعادة الدنيا ونعميم الآخرة.

وقد راعينا في هذا المؤلف الجديد ما يأتي :

أولاً : تنوع العرض للمادة الدراسية؛ ليسهل عليك فهمها، وتمكن من استيعابها بيسر وسهولة . ثانياً: الحرص على مشاركتك في الدرس؛ تعلمًا وتطبيقاً وكتابة، وبحثاً عن المعلومة، واستنباطها لها؛ من خلال أنشطة تعليمية وفراغات داخل المحتوى تركت لتكتبها بأسلوبك، وتضرب عليها أمثلة من واقع حياتك ومعايشتك، ومن ثم تعرضها على معلمك للتتأكد من مدى صحة ما توصلت إليه.

ثالثاً: تنمية مهارات التعلم والتفكير التي لديك؛ من خلال مساحات لتفكير تتبع لك التمرن على الاستنباط وضرب الأمثلة والمشاركة الفاعلة، مع توجيه معلمك، وعنايته بك.

رابعاً: تنمية مهارة التعاون؛ من خلال الأنشطة والتمرينات المشتركة؛ مع زميلك أو مجموعة؛ للتوصل من خلال ذلك إلى المعلومة بالاشتراك مع زملائك في الصفة.

وقد رسم لكل وحدة في الكتاب أهداف وضفت في مدخل الوحدة؛ من أجل أن تتأملها وتسعى لتحقيقها، فبقدر قربك من تحقيق الأهداف تكون استفادتك من الكتاب كبيرة، ومثمرة.

والذي نؤمله أن يكون الكتاب دافعاً لك للارتقاء في مدارج العلم والهداية، وانطلاقه لخير عظيم ترى أثره في حياتك ومجتمعك وأمتك.

نفع الله بك، وبارك جهودك، وجعلك نافعاً لدينك ووطنك، وحفظك من كل مكروره.

(1) رواه البخاري برقم (71)، ومسلم برقم (1037).

(2) رواه الترمذى برقم (2656).

الفهرس

الصفحة	المحتوى
الوحدة الأولى: الخيار والعقود المسمّاة	
8	الدرس (1): الخيار في البيع
14	الدرس (2): خيار الغيـن
17	الدرس (3): الادخار
19	الدرس (4): التسعير
20	الدرس (5): بيع السلم
22	الدرس (6): عقود مشابهة لبيع السلم
27	الدرس (7): بيع الزروع والثمار
الوحدة الثانية: المعاملات المصرفية	
32	الدرس (8): بيع المراقبة للواعـد بالشراء
36	الدرس (9): البطاقات المصرفية
40	الدرس (10): الوساطة في الدفع الآجل
42	الدرس (11): خصم الأوراق التجارية
44	الدرس (12): الصناديق الاستثمارية
الوحدة الثالثة: توثيق الديون ونقلها	
48	الدرس (13): الكفالة
51	الدرس (14): الرهن
56	الدرس (15): الحوالة
الوحدة الرابعة: الصلح والشفعـة	
64	الدرس (16): الصلح
67	الدرس (17): الشـفعـة

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	الوحدة الخامسة: الوكالة والعارية والإجارة
72	الدرس (18): الوكالة
79	الدرس (19): العارية
83	الدرس (20): الإجارة
	الوحدة السادسة: الشركات
92	الدرس (21): الشركات
95	الدرس (22): أنواع الشركات
	الوحدة السابعة: الهيئة والوقف والوصية
104	الدرس (23): الهيئة
107	الدرس (24): الوقف
112	الدرس (25): الوصية
	الوحدة الثامنة: فقه النوازل
118	الدرس (26): الحقوق المعنوية
120	الدرس (27): قتل الرحمة
122	الدرس (28): موت الدماغ
124	الدرس (29): نقل الأعضاء
126	الدرس (30): أسواق الأوراق المالية (اليورصة)
129	الدرس (31): التبادلات النقدية
136	الدرس (32): غسل الأموال



الوحدة الأولى

الخيار والعقود المسمّاة

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- توضّح المراد بـ (الخيار في البيع).
- 2- تفضل القول في أنواع الخيار في البيع وأحكام كل نوع.
- 3- تحدد شروط ثبوت الخيار في الغبن.
- 4- تمثّل على خيار الغبن.
- 5- تحذر من الوقوع في الغبن في البيع والشراء.
- 6- تميّز بين الاحتقار المحرم وادخار التجار.
- 7- تفرّق بين التسعير الجائز والمحرم.
- 8- تبيّن معنى بيع السلم وأهم أحكامه.
- 9- توضّح بعض العقود المشابهة لعقد السلم وأهم أحكامها.
- 10- تفضل القول في حالات بيع الزروع والثمار، وحكم كل حالة.
- 11- تدرك أهم الحكم الشرعية من الأحكام التي درستها في هذه الوحدة.

تمهيد



اشترى فهد جهاز جوال جديد وقال للبائع: أشاور أخي إلى الغد، ومن الغد عاد إليه وقال: شكرًا، لا أريد الجهاز، فأعاد عليه البائع نقوده.

واشتري بدر جهاز جوال جديد من البائع نفسه، ومن الغد رجع إليه وقال: شكرًا، لا أريد الجهاز، فرفض البائع إعادة نقوده، وقال: لا أقبل إعادة؛ مع أن الجهاز بحالته التي أخذه بها.

ما الفرق بين الحالتين، علمًا أن البائع محق فيهما؟

لتتعرف أكثر على الفرق بين هذه الحالتين، وأحكامها الشرعية وأدلتها، وحكممة التشريع فيها، اقرأ هذا الموضوع.

تعريف الـ**خيار**

الـ**خيار** في اللغة: اسم مصدر من الاختيار، وهو الاصطفاء والانتقاء.
وفي الاصطلاح: هو حق المتعاقدين في اختيار فسخ العقد أو إمضائه.



أنواع الخيار

للخيار عدة أنواع، منها ما يأتي:

النوع الأول: خيار الشرط

وهو أن يشترط العاقدان أو أحدهما أن له الخيار في فسخ البيع أو إمضائه مدة معلومة. ويدل على ثبوته قول النبي ﷺ: «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حراماً أو أحل حراماً»⁽¹⁾.

شروطه:

يشترط لصحة خيار الشرط شرطان:

- 1- تراضي الطرفين، سواء حصل الاتفاق في صلب العقد أو قبله.
- 2- تحديد المدة، ولو طالت.

انتهاؤه:

ينتهي خيار الشرط ويصبح العقد لازماً بأحد أمرين هما:

- 1- انتهاء المدة المتفق عليها.
- 2- أو باتفاقهما على قطع الخيار في أثناء المدة، لأن ذلك حق لهما فكان لهما قطعه.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك اذكر ثلاثة أمثلة على خيار الشرط، مراعيا فيها ما تقدم من الشروط:

-1

-2

-3

(1) رواه أبو داود برقم (3594)، والحاكم برقم (2309)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (1303).

النوع الثاني: خيار العيب

وهو حق المشتري في فسخ العقد؛ لظهور عيب خفي لم يعلم به عند التعاقد.

حكم كتمان العيب

قد يكون العيب ظاهراً مشاهداً فهذا **بَيْنَ للمشتري**، وقد يكون العيب **خَفِيّاً** لا يشاهده المشتري ويعلم به البائع، فهذا **يجب على البائع بيانه للمشتري**، وإلا كان غاشاً له، فعن أبي هريرة رض أن النبي صل **مر على صُبْرَة طعام** - يعني كومة طعام - فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بلاً، فقال: «**مَا هَذَا يَا صاحب الطعام؟**» قال: أصابته السماء يا رسول الله يعني المطر قال: «**أَفْلَأ جَعْلَتْهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَ فَلَيْسَ مَنِي**»⁽¹⁾.

وعن عقبة بن عامر رض قال: سمعت النبي صل يقول: «**الْمُسْلِمُ أَخْوَ الْمُسْلِمِ، وَلَا يَحْلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا وَفِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيْنَهُ لَهُ**»⁽²⁾.

حقيقة العيب وأمثلته

ما حقيقة العيب الذي ترد به السلعة؟

كل ما كان من شأنه أن ينقص من ثمن السلعة فهو عيب يجب بيانه للمشتري.

على ضوء هذا الضابط للعيب، اذكر بالتعاون مع زملائك ثلاثة أمثلة على العيوب الخفية التي تؤثر في ثمن السلعة، ويجب على البائع بيانها.

-1

-2

-3

(1) رواه مسلم برقم (102).

(2) رواه ابن ماجه برقم (2246)، والحاكم في مستدركه برقم (2152) وصححه على شرط البخاري ومسلم وواقفه الذهبي، وقواته شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان الدليل على بطلان التحليل.

نشاط



• هل تنقص قيمة السيارة (المُسْمَكَرَة) عن غيرها؟

• هل يجب بيان كون السيارة قد سبق (وُسْمَكِرَتْ)؟



• لماذا؟

ما يثبت للمشتري

من اشترى سلعة ثم تبين أن فيها عيباً لم يكن يعلم به قبل الشراء، فإنه يخier بين أمرتين:

الأول: رد السلعة وأخذ الثمن الذي دفعه كاملاً.

والثاني: إمساك السلعة وأخذ الأرش، والأرش هو: أن تُقْوَم السلعة سليمة من العيب، ثم تُقْوَم مع وجوده، وتُعرَف نسبة النقص، فيردّ البائع على المشتري بمثل هذه النسبة من الثمن.

مثال ذلك: لو باع سلعة بـ 120 ريالاً فوجد المشتري فيها عيباً، فتُقْوِمت السلعة سليمة بـ 100 ريال وفُوِّمت معيبة بـ 90 ريالاً فالنسبة بينهما العُشر، فيرجع المشتري على البائع بعشر الثمن وهو 12 ريالاً.

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- مثل لصوريتين من صور خيار العيب:

الصورة الأولى: اختار فيها المشتري رد السلعة وأخذ نقوده:

الصورة الثانية: اختار فيها المشتري الإبقاء على السلعة وأخذ الأرش:

2- اشتري أحمد من زميله جهاز حاسب آلي؛ بمبلغ ألف ريال، ثم وجد فيه عيباً، فتحاكموا إليه، فقال أحمد: أنا اشتريته ولم يبين العيب الذي فيه، وقال زميله: لقد اشتراه وهو يعلم أنه مستعمل.
فبم تحكم بينهما؟ مع الدليل والتعليق.

النوع الثالث: خيار التدليس

تعريف التدليس: أصله من الدلس، وهو الظلام.
والمراد به هنا: فعل شيء تزيد به السلعة عن ثمنها الحقيقي.
مثاله: تغيير ملامح السيارة لإيهام المشتري بأنها جديدة، أو تنظيف الذهب القديم وبيعه على أنه ذهب جديد، أو تغيير عدد السيارة لإيهام المشتري أنها لم تقطع إلا مسافة قليلة، أو إخبار المشتري كذباً بمواصفات عالية في السلعة وليس في الحقيقة كذلك.



حكم التدليس والخيار فيه

التدعيس محرم: لما فيه من الغش والخداع والكذب. ودليل ذلك الحديث السابق عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من غش فليس مني». قال: «من غش فليس مني».

ومن اشتري سلعة، ثم علم أنها غير مطابقة للمواصفات التي أُخْبِرَ بها، أو أُوهِمَ بها فله الخيار في إعادة السلعة وأخذ ما دفعه، أو الإبقاء عليها وقبولها.



اكتب رسالة قصيرة للباعة تذكرهم فيها بتحريم الغش وأهمية توضيح العيوب للمشتري:



خيار الغبن

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

تعريف الغبن

الغبن في اللغة: النقص.

والغبن في البيع: أن يشتري شيئاً بأكثر من ثمنه المعتاد، أو يبيعه بأقل من ثمنه المعتاد؛ مع الجهل بالثمن المعتاد.

حكم الغبن

لا يجوز للمسلم أن يقصد غبن أخيه، سواء أكان بائعاً أم مشترياً؛ لما في ذلك من الفسق والخداعة، **والواجب** على المسلم بذل النصيحة لأخيه، وأن يحب له ما يحب لنفسه، وفي الحديث عنه عليه السلام أنه قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»⁽¹⁾.

ومن أجرى عقداً ثم تبين له أنه مغبون فيه فيثبت له الخيار بين إمضاء العقد أو فسخه.

شروط ثبوت الخيار في الغبن

لا يثبت للعائد خيار الغبن إلا بشرطين:

الأول: أن يكون جاهلاً بالثمن المعتاد، أما إن اشتري أو باع باختياره وهو يعلم بأنه مغبون فلا خيار له.

الثاني: أن يكون الغبن فاحشاً في عُرف التجار، أما إن كان يسيراً فلا خيار له.

أمثلة خيار الغبن

للغبن في البيوع أمثلة متعددة، منها:

1- تَقْيٰ الرُّكْبَانِ

الركبان هم: الذين يجلبون السلع إلى السوق، كالمزارعين وأصحاب الماشية. **فيحرم** على الشخص أن يقصد الخروج من السوق ليتلقى هؤلاء، ويشتري منهم قبل أن يصلوا إلى السوق ويعرفوا الأسعار؛ لما في ذلك من الإضرار بهم، إذ قد يبيعون ما جلبوه بأقل من قيمته المناسبة لجهلهم بسعر السوق.

فإن اشتري منهم **فالبيع صحيح**، ولكن إذا دخل البائع السوق، وتبيّن له أنه قد غبن قله الخيار بين أمرين؛ فما هما؟

-2

-1

(1) رواه البخاري برقم (13)، ومسلم برقم (45).

والدليل على ثبوت الخيار للبائع في هذه الصورة: قول النبي ﷺ: «لَا تَلَّقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَّقَاهُ فَأَشْتَرِي مِنْهُ إِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السَّوقَ فَهُوَ بِالْخَيْرِ»⁽¹⁾.

نشاط

ميز ما يعد من تلقي الركبان المحرم، والذي يثبت لصاحب الخيار فيما يأتي مع بيان السبب:

المثال	رأيك فيه	السبب
1- ما يفعله بعض السماسرة في مزادات السيارات، حيث إنهم يستقبلون أصحاب السيارات الذين يقصدون بيعها قبل أن يدخلوا السوق.		
2- ذهاب الصديق بسيارة صديقه لبيعها في السوق حتى لا يغبن صديقه لقلة معرفته بطريقة بيع السيارات.		
3- الذهاب إلى القرى لشراء البضائع الرخيصة من المزارعين و محلات السيارات وأصحاب الأغنام ثم جلبها إلى المدن الكبيرة لبيعها بسعر أعلى.		

2- بيع المسترسل

وهو الذي يجهل قيمة المبيع. كأن يشتري ساعةً قيمتها خمسون بمائة، فيثبت له خيار الغبن؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيوع، فقال: «إذا بايَعْتْ فَقْلَ: لَا خَلَابَةَ»⁽²⁾.

3- بيع النجاش

وهو أن يزيد في ثمن السلعة في المزاد من لا يريد شراءها⁽³⁾.

(1) رواه مسلم برقم (1519)، والمراد بقوله: (الجلب): ما يجلب للبيع، وبقوله: (سيده): صاحبه.

(2) رواه البخاري برقم (2117) ومسلم برقم (1533). والمراد بقوله: (لا خلابة) أي لا خديعة.

(3) سبق في مقرر (الفقه) بيان صور النجاش ودليل تحريميه، ينظر: الوحدة الخامسة، درس: البيوع المحرمة (2).

الغبن في الأسواق المالية

تعد الأسواق المالية المعاصرة مزاداتٍ مفتوحةً تداول فيها الأوراق المالية من أسهم وسنداتٍ وغيرها، بيعاً وشراءً عبر شبكات إلكترونية، ويجب على من يضارب⁽¹⁾ في هذه الأسواق مراعاة أمرتين:

الأول: التأكد من أن الورقة المالية التي يضارب بها مباحة، فلا تجوز المضاربة في سندات القروض، ولا في أسهم الشركات المحرمة.

الثاني: تجنب الخديعة والغبن في تداول هذه الأوراق.

ومن أمثلة الغبن فيه ما يأتي:

1- اتفاق مجموعة من المضاربين على شراء أسهم إحدى الشركات بكمياتٍ كبيرة بقصد رفع قيمتها إلى حدٍ معين⁽²⁾، ثم بيعها على الآخرين الذين يقدمون على شرائها بتلك القيمة ظناً منهم أن هذه هي قيمتها الحقيقية.

2- الاتفاق على ترك المزايدة على سهم معين بقصد خفض قيمته ثم شرائه بثمنٍ قليل.

3- تسجيل طلبات شراءٍ أو بيعٍ وهمية ثم سحبها قبل التنفيذ من أجل إعطاء انطباعٍ غير صحيح عن قيمة السهم لدى المتداولين.

4- بث الإشاعة الكاذبة في السوق، بقصد رفع قيمة سهم أو خفضها.

(1) يقصد بالمضارب هنا من يتاجر في الأوراق المالية بيعاً وشراءً، فيشتريها بثمنٍ طمعاً في أن يبيعها بثمنٍ أعلى.

(2) من المعلوم أن قيمة الورقة المالية ترتفع مع كثرة الطلب عليها، وتتنفس القيمة كلما قل الطلب.



الادخار



رابط الدرس الالكتروني

تعريفه

توفير المال الفاضل عن الحاجة.

أنواعه

الادخار نوعان:

النوع الأول: ادخار التجار

وهو حبس التاجر سلعته عن السوق في وقت الرخص مع عدم حاجة الناس إليها، لبيعها في وقت الغلاء عند احتياج الناس لها.

ومن ذلك ما يفعله أرباب السلع ذات المواسم من حبسها معظم العام، لقلة الطلب عليها، ووفرة المعروض في السوق منها، لبيعوها في موسمها عند كثرة الطلب، كأرباب الماشية الذين يتحينون بها عيد الأضحى، والمزارعين وغيرهم ممن يدخلون التمر لبيعه في شهر رمضان.

حكمه:

هذا النوع من الادخار **جائز**: لأن الناس لا يتضررون به، بل من مصلحتهم أن تحبس السلع في وقت الرخص ليزداد المعروض منها في وقت الحاجة فتنقص بذلك الأسعار.

النوع الثاني: ادخار الأفراد

وهو توفير الشخص المال الفاضل عن حاجته الحاضرة لحاجة يتوقعها في المستقبل له أو لمن يعوله من زوجة وأبناء وغيرهم.

حكمه:

لا حرج على المسلم في أن يدخل ماله الفاضل عن حاجته بعد أداء الحقوق الواجبة عليه؛ لأن ذلك من الأخذ بالأسباب المشروعة. **ويجب** - مع هذا - أن يتوكل على الله في جميع أحواله.

وإذا كان المال المُدَّخر مما تجب فيه الزكاة فيجب أن يؤدي زكاته كلما حال الحول.

ودليل الجواز عن عمر رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبِيعُ نَحْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَيَحْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ»⁽¹⁾.

وله أن ينمي ماله المُدَّخر باستثماره في الطرق المشروعة، فقد صح عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «ابتغوا بأموال اليتامي لا تأكلها الصدقة»⁽²⁾.

نشاط

على ضوء دراستك لموضوع (الاحتياط) في مقرر (الفقه 1)⁽³⁾، وبالتعاون مع مجموعتك:

1- قارن بين الاحتياط وأدخار التجار:

ادخار التجار	الاحتياط

2- ما فوائد الأدخار الفردي؟

.....
.....

3- من أَدْخَرَ مَالًا لِيُشْتريَ بِهِ مَنْزِلًا أَوْ سِيَارَةً، أَوْ لِيَتَزَوَّجَ بِهِ؛ وَكَانَ أَكْثَرُ مِنَ النَّصَابِ، وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، هَلْ تَجْبُ فِيهِ
الزَّكَاةُ؟ وَلِمَذَاءُ

الحكم:

.....
.....

السبب:

(1) روای البخاری برقم (5357).

(2) روای الدارقطني برقم (1973)، والبيهقي برقم (7340) وممعن قوله: «ابتغوا» أي اتجرروا، وقوله: «الصدقة» أي الزكاة.

(3) ينظر: مقرر (الفقه 1)، الوحدة الخامسة، درس: أسباب الكسب المحظوظ.

التسعير



تعريفه

وضع أسعار محددة للتجار لا يبيعون إلا بها.

حكمه

الأصل في التسعير هو **التحريم**، فللناجر أن يبيع بالسعر الذي يرضيه؛ لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ إِلَّا أَنْ تَكُونْ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾⁽¹⁾ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غلا السعر بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الناس: يا رسول الله، غلا السعر فسخر لنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الرَّزَاقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَقِنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَيَسَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ»⁽²⁾.

ومن سنة الله الكونية أن الأسعار تتأثر بالعرض والطلب، فكلما زاد طلب الناس لسلعة ونقص المعروض منها كلما زادت قيمتها، والعكس بالعكس كذلك، وفرض سعر معين يخل بهذا التوازن ويؤدي إلى فساد السوق.

ما يستثنى من ذلك

يستثنى من تحريم التسعير ما إذا ترتب على عدمه مفسدة تلحق عموم الناس، ولا تندفع إلا بالتسعير، فإن الجهة المختصة بهذا الشأن -كوزارة التجارة مثلاً- تسرع على التجار تسعير عدٍ لا يضرهم ولا يضر المستهلكين.

ومن صور ذلك:

1- **تسعير السلع الضرورية**، وهي التي يتضرر الناس من غلائها، كالأدوية والوقود.

2- **احتكار التجار للسلع**، بأن يتواتروا جميعهم أو بعضهم على جبسها أو رفع ثمنها.

3- الإغراق، وهو بيع التجار بضاعته المستوردة بأقل من السعر العادل لها في السوق على وجهٍ يضر بالمنتجين، لأن تكون تكلفة إنتاج كيس الاسمنت «مثلاً» ثمانية وتبيع في السوق بتسعة، فيستوردها تاجر بتكلفة أقل ويبيعها بثمانية أو بسبعين، فللجهة المختصة بهذا الشأن أن تلزمه بسعر السوق حماية للإنتاج، ولئلا يؤول الأمر إلى الاحتياط؛ إذ مآل ذلك إلى القضاء على التنافس؛ ولهذا يعمد بعض كبار التجار إلى الإغراق عندما يظهر في السوق منافسون لهم حتى يضطروهم إلى الخروج منه، ومن ثم رفع الأسعار مرة أخرى⁽³⁾.

(1) سورة النساء الآية رقم (29).

(2) رواه أبو داود برقم (3451)، والترمذى برقم (1314)، وأ ابن ماجه برقم (2200)، وأحمد برقم (14057). وقال الترمذى: حسن صحيح.

(3) ينظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم الجوزية.



بيع السَّلْمَ

تعريفه

السلم في اللغة: السلف.

وفي الاصطلاح الفقهي: تعجيل الثمن وتأخير المُثمن.

أركانه

للسلم خمسة أركان:

1- الصيغة، وهي كل ما يدل على العقد من قولٍ أو فعل.

3- المسلم إليه، وهو البائع.

2- المسلم، وهو المشتري.

5- المسلم فيه، وهو المباع المؤجل.

حكمه

السلم **جائز**، وهو عقد مداينة يشتمله قول الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَابَّنَتِ الْأَجْكَلِ مُسْكِنَى فَاتَّتِبُوهُ﴾⁽¹⁾

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المدينة وهم يُسَلِّفُونَ في الشمار السنة والسنطين، فقال: «من أسلف في شيء فليس له في كيلٍ معلومٍ، وزن معلومٍ، إلى أجلٍ معلومٍ»⁽²⁾.

شروطه

يشترط لصحة السلم -إضافة إلى الشروط العامة في البيوع - ستة شروط على النحو الآتي:

شروط تتعلق بال المسلم فيه، وهي:

- أن يكون مما يمكن ضبط صفاته وتعيينه قدرًا ووصفًا: كالمكبات، والموزونات، والمذروعات، والعدديات المتقاربة، أما العدديات المتفاوتة في القيمة كالبطيخ والرمان، فلا يجوز فيها عدداً إلا ببيان صفتها المميزة لها.
- والقاعدة التي يرجع إليها أنَّ ما لا يمكن ضبط صفتة ومعرفة قدره لا يصحُّ السلم فيه؛ لأنَّه يُفضي إلى المنازعات والاختلاف.

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

(2) رواه البخاري برقم (2239) ومسلم برقم (1604).

- 2- بيان مقداره وجنسه ونوعه وصفاته المؤثرة في ثمنه.
- 3- أن يغلب على الظن وجوده وقت التسليم، فلا يصح أن يسلم في سيارة جديدة أ المنتجت هذا العام ليقبضها في عام 2029 لاحتمال انقطاعها من الأسواق. ولا يلزم وجوده وقت العقد، فيصبح مثلاً أن يجري عقد سلم في شمار العام القادم.
- 4- أن يكون موصوفاً في الذمة وليس معيناً، فالموصوف: مثل أن يسلم في مئة طن من الحديد ويذكر صفاتة، أو في سيارة جديدة صنعت هذا العام ويذكر صفاتها. والمعين: كأن يسلم إلى سنة في هذه الدار، أو هذه السيارة، أو ثمرة هذه الشجرة، ونحو ذلك؛ فلا يصح لاحتمال تلف المسلم فيه قبل حلول الأجل.

شرط يتعلق بالثمن، وهو:

- 5- تسليم الثمن تماماً في مجلس العقد؛ لأن تأجيله يفضي إلى تأجيل البدلين -الثمن والمثمن- وهو محروم باتفاق الفقهاء.

شرط يتعلق بالأجل، وهو:

- 6- أن يكون الأجل معلوماً، فلا يصح أن يقول: إلى نزول المطر، ونحو ذلك.

الحكمة من إباحة السلم

السلم من أهم عقود التمويل التي تلبي حاجة الأفراد والشركات. ذلك أن ما يميز هذا العقد عن غيره أن البائع يبيع سلعاً موصوفة قد لا يكون ملكها بعد، بل قد لا تكون موجودة أصلاً، فيتمول ثمنها مقدماً من المشتري ليعمل على إنتاجها وتوفيرها في موعد التسليم، وبذا تكون دورة المال موجهة إلى الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع بدلاً من أن تكون حبيسة الحسابات البنكية.

فوائد البائع من هذا العقد متعددة، منها: أن يبيع إنتاجه مقدماً فيتوفر له المال اللازم لتشغيل نشاطه، كما أنه يتتأكد من نفاق سلعة بعد إنتاجها. وأما المشتري فيستفيد من تخفيض ثمن السلعة مقابل الأجل، كما أنه يأمن من تقلبات الأسعار المستقبلية للسلع، حيث إنه لن يتضرر فيما لو ارتفعت أسعارها في وقت حاجته لها عند التسليم.

عقود مشابهة لبيع السَّلْم



رابط الدروس الرقمي
www.ien.edu.sa

تشبه بعض العقود عقد السلم من حيث كون المباع فيها موصوفاً في الذمة مؤجلاً؛ وفيما يأتي بيان لها:

أولاً: عقد الاستصناع

هو عقد على مبيع موصوف اشترط فيه عمل الصانع.
فالاستصناع عقدٌ بين طرفين أحدهما المستصنِّع والآخر الصانع، على تصنيع سلعة تكون مادتها الخام من الصانع. أي أن المعقود عليه - وهو المصنوع - يجمع أمرتين: العين - وهي المادة الخام -، والصنعة⁽¹⁾.

من أمثلته

- 1- التعاقد مع الخياط على تفصيل ثوبٍ والقماش من الخياطة.
 - 2- التعاقد مع مهندس على تركيب حاسوب بمواصفات معينة تكون قطعه من المهندس.
 - 3- التعاقد مع منجرة على تصميم غرفة خشبها منها - أي من المنجرة -.
 - 4- تعاقُد شركة طيران مع مصنع للطائرات على تصنيع طائرات بمواصفات معينة.
- وفي جميع ما تقدم قد يكون الثمن معجلاً أو مؤجلاً إلى وقت التسلیم، أو على أقساط مربوطة بالزمن أو على أقساطٍ مربوطة بمراحل إنجاز العمل، وهذا هو الأغلب.

حكمه

عقد الاستصناع **جائز**، ويفتقر فيه تأخير تسليم الثمن والمثمن؛ للحاجة، ولتعامل الناس به منذ العصور الأولى من غير نكير.

(1) وبهذا يتضح الفرق بين الاستصناع وكلٌّ من البيع والإجارة، فالمعقود عليه في البيع هو العين، وفي الإجارة المنفعة، بينما المعقود عليه في الاستصناع هو العين والمنفعة معاً.

الفرق بين الاستصناع والسلم

يتفقان في أن المبيع فيهما موصوف مؤجل، ويختلفان في أمرين:

الأول: أن المبيع في السلم قد يحتاج إلى تصنيع كالأجهزة، وقد لا يحتاج لذلك كالزروع. أما الاستصناع فلا يكون إلا في السلع التي يقصد المشتري فيها صنعة البائع، وعلى هذا فالاستصناع أخص من السلم، إذ هو سلم في الصناعات.

والثاني: أن السلم يشترط فيه تسليم الثمن في مجلس العقد، أما الاستصناع فلا يشترط فيه ذلك.

ثانياً: عقد التوريد

هو عقد يتعهد بمقتضاه أحد العاقدین تسليم الطرف الآخر سلعاً موصوفة على دفعات في آجال معلومة بثمن معين. وعقد التوريد هو أحد أنواع العقود الإدارية⁽¹⁾.

من أمثلته

- 1- تعاقد المدرسة مع أحد المطاعم على توريد الإعاشة يومياً للطلاب.
- 2- تعاقد المستشفى مع شركة أدوية على توريد الأدوية له.
- 3- تعاقد شركة خطوط مع أحد المطاعم على توريد الإعاشة للركاب.
- 4- الاشتراك في الصحف والمجلات الدورية.

وفي جميع ما تقدم قد يكون الثمن معجلاً أو مؤجلاً، أو على أقساط مربوطة بالزمن أو على أقساط مربوطة بالتسليم، وهذا هو الأغلب.

حكمه

- 1- إذا كان محل عقد التوريد سلعة تتطلب صناعة، فالعقد استصناع تطبق عليه أحكامه المقدمة.

(1) يقصد بالعقود الإدارية تلك التي يغلب فيها أن يكون أحد طرفيها شخصية حكمية كالدولة، ومن أشهرها: عقد التوريد، والمقاولة، والأشغال العامة، والصيانة.

2- إذا كان محل عقد التوريد سلعة لا تتطلب صناعة، وهي موصوفة في الذمة يلتزم بتسليمها عند الأجل، فهذا يتم بإحدى طرفيتين:

- أ- أن يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فهذا عقد يأخذ حكم السلم فيجوز بشروطه المقدمة.
- ب- إن لم يعجل المستورد الثمن بكامله عند العقد، فإن هذا لا يجوز؛ لأنه مبني على المواجهة الملزمة بين الطرفين، وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (40 - 41) المتضمن أن المواجهة الملزمة تشبه العقد نفسه فيكون البيع هنا من بيع الدين بالدين.

أما إذا كانت المواجهة غير ملزمة لأحد الطرفين أو لكليهما فتكون جائزة على أن يتم البيع بعقد جديد أو بالتسليم.

ثالثاً: البطاقات مسبقة الدفع

المراد بها: هي تلك البطاقات التي يرصد فيها قيمة معينة تكون قابلة للاستخدام في أغراض محددة. ويمكن للمستفيد أن يعيد شحن هذه البطاقات كلما نقصت قيمتها.

أنواعها

البطاقات مسبقة الدفع على نوعين:

النوع الأول: البطاقات السُّلْعِيَّة

وهي يدفع المستفيد مبلغاً من المال فيرصده له فيها قيمة سلع أو منافع يستوفيها من الجهة المصدرة. وهذه البطاقات تشبه عقد السلم؛ لأن الثمن فيهما معجل والمثمن موصوف لم يقبض، إلا أنها تختلف عنه في أمرين:
الأول: أن الأصل في السلم تأجيل المسلم فيه، بينما هذه البطاقات ليس فيها تأجيل؛ إذ يمكن المستفيد من الحصول على السلع والخدمات المرصودة فيها فور شرائه للبطاقة.
والثاني: أن المسلم فيه يقدر بالوزن أو الكيل ونحو ذلك، بينما المعقود عليه في هذه البطاقات يقدر بالقيمة.

أمثلة على هذا النوع:

قد يكون المبلغ المرصود ثمن خدمة، مثل بطاقات الهاتف والإنتernet مسبقة الدفع. وقد يكون ثمناً لسلعة، كما في البطاقات التي تصدرها بعض شركات الوقود.

وعادة ما تتضمن هذه البطاقات خصماً للمستفيد لأجل تعجيله دفع ثمن المنفعة أو السلعة. فقد يشتري بطاقة الهاتف -مثلاً- بتسعين، وتمكنه من الاتصال بما يعادل مئة.

حكمها:

هذه البطاقات **يجوز** إصدارها، وتدالوها. والمعقود عليه فيها موصوف في الذمة، فإن كان سلعاً فالعقد بيع لسلع موصوفة، وإن كان خدمات فالعقد إجارة لمنفعة موصوفة. والخصم الذي يحصل عليه المستفيد جائز، وهو نظير الخصم الذي يحصل عليه المشتري في عقد السلم بسبب تعجيل الثمن.

النوع الثاني: البطاقات النقدية

وفيها يدفع المستفيد مبلغاً من المال فيرصد له ذلك المبلغ في البطاقة، ويستطيع سحبه من خلال أجهزة الصرف الآلي، أو الشراء بها عبر الوسائل الإلكترونية.

وتصدر هذه البطاقات عادة البنك⁽¹⁾، وتسمى البطاقات الذكية (سماارت كارد).

مثالها:

أراد شخص السفر إلى خارج المملكة ولا يرغب في حمل النقود في جيبه فطلب من البنك أن يصدر له بطاقة نقدية، بحيث يدفع للبنك عشرة آلاف دولار ويرصد له ذلك المبلغ في البطاقة.

حكمها:

تأخذ هذه البطاقات حكم النقد المرصود فيها، وعلى هذا **فيجوز** إصدارها واستخدامها في السحب النقدي، وفي الشراء من نقاط البيع، بشرط مراعاة قواعد الصرف. فلو أعطى البنك دولارات ليرصد له فيها دولارات، فيجب التقابض والتساوي بين المبلغ المدفوع والمبلغ المرصود، ويجوز للبنك أن يأخذ رسوماً بقدر تكلفة الإصدار فقط، ولو دفع ريالات ليرصد له فيها دولارات فيجب التقابض فقط، وأما رسوم الاستخدام والسحب النقدي فهي جائزة؛ لأنها مقابل عملٍ معلوم.

(1) تصدر البنوك ثلاثة أنواع من البطاقات:

- 1- البطاقات الائتمانية، وفيها يدفع البنك عن المستفيد قيمة استخدامه للبطاقة، ثم يطالبه بسدادها بعد ذلك.
- 2- بطاقات الخصم الفوري: وفيها يتم خصم قيمة استخدام العميل للبطاقة من حسابه لدى البنك فور استخدامه.
- 3- البطاقات النقدية (الذكية): وفيها يدفع المستفيد قيمة البطاقة أولاً قبل استخدامها وترصد له في البطاقة. وسوف يتم تناول أحكام النوعين الأول والثاني بالتفصيل في الوحدة الثانية من هذا الكتاب، درس (البطاقات المصرفية).

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- اذكر مثلاً صحيحاً على كل مما يأتي:

أ- عقد الاستصناع:

.....
ب- عقد التوريد:

2- ما الفرق بين البطاقات السلعية مسبقة الدفع، والبطاقات النقدية مسبقة الدفع؟

.....
.....

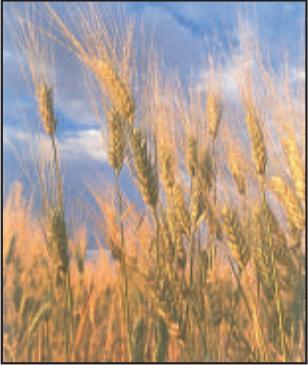


بيع الزروع والثمار⁽¹⁾

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa



إذا أراد شخص أن يبيع ثمرة وهي في شجرتها، أو يبيع حبًّا وهو في سنبلة، فلا يخلو الأمر من ثلاثة حالات:

الحالة الأولى

أن يبيع الثمرة قبل بُدُّ صلاحها مع أصلها، أو الزرع قبل أن يشتد حبُّه مع أصله.

مثال ذلك:

أن يبيع نخلة وما عليها من ثمر، قبل بُدو صلاحه، أو يبيع شجرة رمان وما عليها من رمان، قبل بُدو صلاحه، ومثل أن يبيع الزرع قبل اشتداد حبه مع الأرض.

حكم البيع في هذه الحالة:

جائز، لأن الثمر تابع للشجرة والزرع تابع للأرض، ويجوز تبعًا ما لا يجوز استقلالًا، يدل لذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من باع نخلًا قد أُبْرَتْ فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع»⁽²⁾; فدل الحديث بمفهومه على أن من باع نخلًا قبل تأثيرها فثمرتها للمشتري، والتأثير لا يكون إلا قبل بُدو الصلاح.

الحالة الثانية

أن يبيع الثمرة مستقلة بعد بُدو صلاحها، أو يبيع الحب مستقلًا بعد اشتداده.

حكم البيع في هذه الحالة:

جائز، والدليل على هذا: مفهوم حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّىٰ يَزْهُوُ»⁽³⁾، وعن السنبل حتى يبيض ويؤمن العاهة⁽⁴⁾، نهى البائع والمشتري⁽⁵⁾; فيؤخذ منه جواز البيع بعد بُدو الصلاح.

(1) الزروع: ما يستنبت بالبذور كالبر والشعير. والثمار: ما تحمله الأشجار كالتمر والرمان.

(2) رواه البخاري برقم (2204)، ومسلم برقم (1543).

(3) أي تظهر الحمرة والصفرة في ثمرة.

(4) العاهة: الآفة.

(5) رواه مسلم برقم (1535).

الحالة الثالثة

أن يبيع الثمرة قبل بُدُو صلاحها منفردة عن أصلها أي دون الشجرة، أو يبيع الزرع قبل اشتداد حبه منفرداً عن أصله أي دون الأرض.

مثال ذلك:

أن يبيع عنباً وهو في شجرته قبل أن يbedo صلاحه دون الشجرة.

حكم البيع في هذه الحالة:

محرم، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري⁽¹⁾.

والحكمة في تحريم هذه الحالة:

أن الثمر قبل بُدو صلاحه، والزرع قبل اشتداد حبه عرضة للتلف وحدوث العاهة أكثر منه بعد بُدو الصلاح واحتدام الحب، فإذا حصل البيع قبل ذلك ثم تلفت الثمرة كان في ذلك غبن للمشتري وظلم له حيث أخذ ماله دون مقابل، ولهذا قال عليه السلام: «أرأيت إذا منع الله الثمرة؛ بم يأخذ أحدهم مال أخيه»⁽²⁾.

ما يُعرف به صلاح الثمر والحب:

يعرف بُدو الصلاح في الثمر والحب بأن يطيب أكله ويظهر نضجه، وذلك لأنه عليه السلام: «نهى عن بيع الثمر حتى يطيب»⁽³⁾.

ولذلك علامات منها:

1- علامة صلاح ثمر النخل أن يحرر أو يصفر، لأنه عليه السلام: «نهى عن بيع ثمر التمر حتى يَزْهُو»، قيل لأنس رضي الله عنه: وما زَهُوها؟ قال: تحرر أو تصفر⁽⁴⁾.

2- علامة صلاح العنبر، أن يظهر ماءه حلواً، إذا كان أبيض، وإن كان أسود فإن يظهر فيه السواد، لقول أنس رضي الله عنه: «نهى النبي عليه السلام عن بيع العنبر حتى يَسْوَد»⁽⁵⁾.

3- علامة صلاح الحب أن يشتّد أو يبيض.

(1) رواه مسلم برقم (1535).

(2) رواه البخاري برقم (2198).

(3) رواه البخاري برقم (2189)، ومسلم رقم (1536).

(4) رواه البخاري برقم (2208).

(5) رواه أبو داود برقم (3371)، والترمذى برقم (2228)، وابن ماجه برقم (2217) وقال الترمذى: هذا حديث حسن غريب.

نشاط

بِّين حكم البيع في الحالات الآتية مع ذكر السبب:

السبب	الحكم	الحالة
		شخص باع عشر نخلات ثم رأها لم ينضج بعد
		شخص باع ثمر عشر شجرات من زيتون لم يتبين نضجها بعد

التقويم

١ اكتب مفهوماً من إنشائك لكل مما يأتي:

- أ- خيار العيب.
- ب- خيار الغبن.
- ج- الادخار.
- د- الاستصناع.
- هـ- عقد التوريد.

٢ مثل لكل مما يأتي:

- أ- خيار الغبن.
- ب- الادخار.
- ج- البطاقات السليمة مسبقة الدفع.

٣ لخُص حالات بيع الثمار والزروع؛ مع بيان حكم كل حالة منها.



ملاحظات



الوحدة الثانية

المعاملات المصرفية

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- تحدد شروط صحة بيع المربحة للواعد بالشراء.
- 2- تميز بين أنواع البطاقات المصرفية وأحكامها.
- 3- توضح المراد بـ (الوساطة في الدفع الأجل) وشروط جوازها.
- 4- توضح المراد بـ (خصم الأوراق التجارية).
- 5- تفصل القول في أنواع الصناديق الاستثمارية وحكم كل نوع.
- 6- تُبيّن كيف يدخل الربا في بعض المعاملات المصرفية.
- 7- تحذر من المعاملات المصرفية المحرمة.

بيع المربحة للواعد بالشراء

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

تعريفه

هو شراء سلعة بناء على طلب شخص، ثم بيعها بالأجل بربح معلومٍ لذلك الشخص. سمي بذلك؛ لأن البائع يبيع السلعة بثمنها الأول الذي اشتراها به وربح معلوم.

مثاله

أن يرغب شخص في شراء سيارةٍ ثمنها خمسون ألف ريال، فيطلب من المصرف أن يشتريها لنفسه، ويعده بأنه إذا تملكها - أي المصرف - فإنه يشتريها منه بالأجل بثمنها الأول وربح 10%， أي بخمسةٍ وخمسين ألف ريال يدفعها بالتقسيط خلال سنتين.

وقد تكون السلعة معينة، كأن يقول: اشتروا هذه الدار، أو هذه السيارة، أو هذه الأسهم، ثم سأشتريها منكم.

وقد تكون موصوفة من غير تعين، كأن يقول: اشتروا سيارةً مواصفاتها كذا وكذا، أو حديداً مواصفاته كذا وكذا، ثم سأشتريها منكم.

مثال آخر:

حكمه

بيع المربحة للواعد بالشراء **جائز**: لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا تَدَآيَنُتُم بِدِينِ إِلَى أَجْكِلٍ مُسْكَنٍ فَأَكْتَبُوهُ﴾⁽¹⁾.

فالآلية عامة في جميع عقود المدالينات ومنها: بيع المربحة للواعد بالشراء.

وكذلك لعموم قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا﴾⁽²⁾.



يُشترط لصحة بيع المراقبة للواعد بالشراء خمسة شروط:

- 1- أن لا يكون المباع ذهبًا أو فضة أو نقودًا، فلا يجوز بيع الذهب بشمن مؤجل، ولا شراء العملة بشمن مؤجل، لوجوب التفاصيل في مبادلة الذهب بالنقود.
- 2- أن يكون المباع مملوکاً للبائع وقت العقد، فلا يجوز للمصرف (البائع) أن يبيع السلع على العميل حتى يملكها ملکاً حقيقاً لا صوريأً، ويقبضها القبض المعتبر شرعاً، بحيث تدخل في ضمانه، لحديث حكيم بن حزام رض قال: قلت: يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أباعه منه، ثم أبتهاعه من السوق فقال: «**لا تبع ما ليس عندك**»⁽¹⁾، وفي رواية عنه رض أن النبي صل قال له: «**إذا اشتريت بيعاً، فلا تبعه حتى تقبضه**»⁽²⁾.
- 3- أن يكون المباع مقبوضاً للبائع فلا يجوز أن يبيع سلعة قد اشتراها، ولكنه لم يقبضها.
- 4- ألا يشترط البائع على المشتري زيادة في الثمن إذا تأخر عن أداء ما عليه في الوقت المحدد؛ لأن هذا من الربا، كأن يقول: تدفع عن كل قسطٍ تتأخر في أدائه غرامة عن التأخير.
- 5- ألا يكون الوعد السابق ملزماً للمصرف وعميله بالدخول في عقد بيع المراقبة.

(1) رواه أبو داود برقم (3503)، والترمذى برقم (1232) وهذا لفظه، والنمسائى برقم (4613)، وابن ماجه برقم (2187)، وأحمد برقم (15315)، وقال الترمذى: حديث حسن.

(2) رواه أحمد برقم (15316).

أنواع بيع المراقبة للواعد بالشراء⁽¹⁾

- التمويل العقاري: ويكون محل المراقبة فيها هو العقار بدلاً عن السلعة، ويكون الغرض منه الاستعمال.
- التمويل الاستهلاكي، ويكون محل المراقبة فيها سلعة، ولا يكون الغرض منها الاستعمال، وإنما الانتفاع بثمنها بعد بيعها لطرف ثالث، وهذا هو عقد التورق.

تصرفات خاطئة

- بعض المصارف تأخذ من العميل عربوناً للتأكد من التزامه بتنفيذ وعده، فإذا اشتري المصرف السلعة ثم عدل العميل عن الشراء منه لم يرد إليه ذلك العربون، وهذا محرم ومن أكل المال بالباطل، لأن العربون لا يُدفع إلا بعد تمام العقد - إلا أنه عقد معلق - وفي مرحلة المواعدة في المراقبة للأمر بالشراء لم يتم العقد، لأن المصرف لم يملك السلعة بعد.
- بعض المصارف توكل العميل بالشراء الأول والقبض. فمثلاً قد يرغب العميل في شراء سيارة ثمنها ثمانون ألف ريال، فيعطيه المصرف شيئاً بذلك المبلغ، ويوكله بشراء السيارة وتسليمها من المعرض، وفي الوقت نفسه يقيد في ذمة العميل تسعين ألف ريال ثمناً لبيع السيارة عليه بالأجل. وهذا التصرف يعد حيلة على الربا، لأن تملك المصرف صوري، فإن حقيقة هذه المعاملة أن المصرف أقرضه ثمانين ليarda تسعين، فهو قرض بفائدة.
- بعض المصارف تبيع السلع قبل أن تقبضها القبض المعتبر شرعاً، فمثلاً قد يشتري المصرف أسهماً مباحة بناءً على طلب العميل، ثم يبيعها قبل أن تسجل في محفظته⁽²⁾، فهذا لا يجوز؛ لأن قبض الأسهم يكون بتسجيلها في المحفظة الاستثمارية.

(1) ينظر: العقد الموحد للتمويل العقاري بالمراقبة في موقع البنك المركزي السعودي.

(2) أي لم تقييد في حسابه.

نشاط

احتاج شخص لشراء عقار عن طريق عقد المراقبة للواعد بالشراء، فذهب إلى شركة التطوير العقاري وأخذ منها مواصفات العقار وقدمها للبنك، فأبرم البنك العقد مع هذا الشخص، ووقع الطرفان عقد المراقبة، ثم أرسل البنك بعدها طلب شراء العقار إلى شركة التطوير العقاري فوافقت الشركة على البيع.

ما حكم عقد المراقبة بين البنك والعميل؛ مع التعليل؟

البطاقات المصرفية

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

تعريفها

هي بطاقات يدون عليها اسم حاملها، وتاريخ إصدارها، وتاريخ نهاية صلاحيتها، وتستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات.



أنواعها

البطاقات المصرفية على نوعين:

النوع الأول: بطاقات الخصم الفوري

ويفيها يتم الخصم فوراً من رصيد العميل الموجود لدى المصرف. أي أن هذه البطاقات لا تعطى إلا لمن كان له رصيد لدى المصرف، ولا يمكن من استعمالها إلا بمقدار ذلك الرصيد.

استخدامها

تستخدم بطاقات الخصم الفوري في أمرين:

الأول: إجراء العمليات المصرفية الاعتيادية عبر "أجهزة الصرف الآلي"، كالسحب النقدي من الرصيد، والإيداع، والاستعلام عن الرصيد، والحوالات، وتسديد الفواتير.

والثاني: دفع ثمن المشتريات من سلعٍ وخدمات عبر "نقطات البيع"، وهي أجهزة موجودة لدى التجار الذين يقبلون البطاقة، يتم من خلالها خصم المبلغ من حساب العميل إلكترونياً وتحويله إلى حساب التاجر فور إجراء عملية البيع.

حكمها

هذه البطاقات يجوز إصدارها والتعامل بها؛ لأنها لا تستخدم إلا في حدود رصيد العميل، فليس فيها قرض من المصرف للعميل.



والأجور التي يأخذها المصرف على هذه البطاقات جائزة أيضاً، سواء أكانت مقابل الإصدار أم السحب النقدي أم دفع ثمن المشتريات⁽¹⁾، وسواء أكانت تلك الأجور بمبلغ مقطوع أو بنسبة من المبلغ المسحوب أو من ثمن الشراء، لأن هذه الأجور مقابل الخدمات المقدمة من المصرف، ولا يترتب على أخذها محظوظ شرعي.

حكم استخدامها في شراء الذهب والفضة والعملات:

يجوز استخدام بطاقة الخصم الفوري في شراء الذهب والفضة والعملات؛ لأن خصم النقود من المشتري وقيدها في حساب البائع يتم فوراً عند الشراء.

النوع الثاني: بطاقات الائتمان

هي بطاقات لا يلزم أن يكون لحامليها حساب لدى المصرف المصدر لها، بل يدفع المصرف المبالغ المستحقة على العميل عند استخدامه للبطاقة ثم يطالبه بعد ذلك بأداء هذه المبالغ له.

ففي هذه البطاقات يعطى العميل فترة سماح للسداد، ويكون لها سقف ائتماني - أي حد أعلى للاستخدام - لا يتجاوزه العميل.

استخدامها

تستخدم هذه البطاقات في أمرين:

الأول: الحصول على النقد في حدود مبلغ معين من أجهزة الصرف الآلي، حيث يقرضه المصرف المصدر للبطاقة تلك النقود على أن يردها العميل بعد أجل متفق عليه، ويأخذ المصرف رسوماً من العميل مقابل عملية الإقراض هذه، وقد تكون هذه الرسوم مبلغاً مقطوعاً، مثل 40 ريالاً عن كل عملية اقتراض، أو بنسبة من مبلغ القرض، مثل 1% من المبلغ المقترض في كل عملية.

والثاني: شراء السلع واستئجار الخدمات، فيدفع المصرف مبلغ الشراء عن العميل للبائع الذي يقبلها ثم يطالب العميل بدفع ذلك المبلغ لاحقاً. ويأخذ المصرف عمولة على البائع وليس على العميل مقابل هذه الخدمة، وتتراوح هذه العمولة ما بين 1-8% من الثمن.

(1) والذي جرى عليه العمل في المملكة أن الذي يتحمل هذه الأجور هو المصرف المصدر للبطاقة، فلو استخدم العميل بطاقة في السحب النقدي أو الشراء من جهاز لمصرف آخر، فإن المصرف المصدر للبطاقة يدفع للمصرف مالك الجهاز أجور العملية، وهو جائز أيضاً.

مثال ذلك: لنفرض أن شخصاً أراد أن يشتري سلعة بمائة ريال ويدفع ثمنها بالبطاقة الائتمانية، فإن البائع يمرر هذه البطاقة عبر جهاز خاص لإرسال معلومات الصفة للمصرف المصدر للبطاقة لأخذ موافقته عليها، فإذا تمت الموافقة فإن المصرف يحول الثمن لحساب البائع مخصوصاً منه العمولة المتفق عليها بينه وبين البائع، ولنفترض أنها 2%， أي أنه سيقيد لصالح البائع 98 ريالاً، ثم إن المصرف يطالب حامل البطاقة بدفع الثمن كاملاً أي مائة ريال، وذلك بعد مضي فترة السماح المتفق عليها بينهما.

أنواع البطاقات الائتمانية

تصنف البطاقات الائتمانية بحسب طريقة تسديد الدين الذي على العميل إلى نوعين، هما:

أ- بطاقات الخصم الشهري:

وهي بطاقات يطلب حاملها بتسديد المبالغ المستحقة عليه دفعه واحدة بدون زيادة، بعد مضي فترة سماح متفق عليها، تتراوح عادة ما بين ثلاثين وستين يوماً.
فإذا استخدمها العميل في شراء سلعة بألف ريال مثلاً، فإن المصرف يطالب به بدفع ألف ريال بعد أربعين يوماً.

حكمها:

تجوز هذه البطاقات بشرطين:

الأول: لا يشتمل عقد البطاقة على اشتراط غرامة عند تأخر حامل البطاقة في السداد للمصرف؛ لأن هذا الشرط ربوي.

والثاني: لا يستخدمها حامل البطاقة في السحب النقدي إذا كان المصرف يأخذ منه عمولة نسبية عن كل عملية سحب، وكذا إذا كان يأخذ منه أجراً مقطوعاً يزيد عن قدر التكلفة الفعلية لتلك العملية⁽¹⁾.

فإذا تحقق هذان الشرطان فلا حرج -إن شاء الله- في استخدامها، وأما العمولة التي يأخذها المصرف من البائع فإن تخريجها الفقهي وحقيقة التعاقدية أنها أجراً مقابل سمسرة، وليس مقابل قرض؛ لأن البنك لا يقرض التاجر، وبناء عليه فهي أجراً جائز بحسب ما يتحقق عليه الطرفان.

(1) إذن هناك نوعان من العمولات:

النوع الأول: العمولات التي يأخذها المصرف من العميل حامل البطاقة؛ فلا تجوز أن تزيد هذه العمولات عن التكلفة الفعلية التي أنفقها المصرف، كما لا يجوز أن تكون نسبة من مبلغ السحب النقدي.

النوع الثاني: العمولات التي يأخذها المصرف من التاجر؛ فيجوز للمصرف أخذها.

حكم استخدامها في شراء الذهب والفضة والعملات:

يجوز استخدام بطاقة الخصم الشهري في شراء الذهب والفضة والعملات؛ لأن المصرف يقييد الثمن صالح البائع فور إجراء عملية البيع⁽¹⁾، والقيد في الحساب يعد في العرف قبضاً ولو لم تسلم النقود بالفعل؛ وأن قبض التاجر فاتورة البيع الموقعة من العميل في قوة قبض محتواها، فهي كالشيك المصدق، بل أقوى منه، لأنها واجبة الدفع متى استوفت شروطها.

ب - بطاقات الدين المتجدد:

وهي بطاقات يتم فيها تقسيط الدين المستحق على العميل على فترات وتزداد قيمة الدين بزيادة فترة التقسيط.

فمثلاً: لو أن شخصاً استخدم البطاقة في شراء سلع بخمسة آلاف ريال، فلا يطالب بتسديد المبلغ كاملاً في نهاية فترة السماح، وإنما يعطى فرصة للتتسديد على أقساطٍ لمدة ستة أشهر في كل شهر ألف ريال، أي يصبح المبلغ ستة آلاف ريال.

حكمها:

بطاقات الدين المتجدد **محرّمة**، لأن الدين يزيد فيها بزيادة المدة، وهذا هو الربا.

(1) وتأخر التسوية النهائية ليومٍ أو يومين لا يعني عدم تحقق القبض؛ لأن القبض حصل بالقيد المصرفي، والتسوية أمر زائد على ذلك.

الوساطة في الدفع الآجل

"اشترِ الآن وادفع لاحقاً"

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

تعريفه

هو عقد تتوسط فيه شركة مُتخصصة مُرخصة بالدفع نيابة عن العميل؛ لفرض الوفاء بثمن شراء سلعة أو خدمة، فتدفع الشركة الثمن للمتجر على أن يسدد العميل المبلغ المدفوع آجلاً دون زيادة، وتستحق شركة الدفع الآجل عمولة من المتجر الذي يقبل تسويق سلعة وخدماته عن طريق هذا التعامل.

خصائصه

عادة ما يكون هذا التعامل بدون استخدام بطاقة، وبدون رسوم أو زيادة على العميل، ويكون بمبالغ محددة لا تزيد على 5000 ريال، ولا يتيح للعميل الحصول على النقود، وإنما يشتري بالمبلغ سلعة أو خدمة، ويكون تعاقده العميل مع الشركة مُستقلاً عن عقد العميل مع المتجر، ومُستقلاً عن عقد الشركة مع المتجر⁽¹⁾.

مثاله

أن يشتري (خالد) هاتقاً ذكياً ثمنه 3000 ريال من متجر لبيع الأجهزة الإلكترونية، ويختار الدفع عن طريق خدمة تقدمها إحدى شركات الدفع الآجل، فتدفع هذه الشركة الثمن كاملاً للمتجر، وهو 3000 ريال، ثم يسدد (خالد) المبلغ نفسه 3000 دون أي زيادة لهذه الشركة، على ثلاثة أو أربع دفعات بحسب الاتفاق معها عند الشراء، مع استحقاق هذه الشركة عمولة من المتجر مقابل ذلك.

(1) ينظر: قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل، موقع البنك المركزي السعودي، جمادى الأولى ١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ م (ويرجع لتحديثات النظام بشكل دوري على موقع البنك المركزي السعودي).

نشاط

ما الفرق بين الوساطة في الدفع الآجل، والبطاقات المصرفية؟

حكمه وشروطه

يجوز التعامل في الوساطة في الدفع الآجل "اشتر الآن وادفع لاحقاً" بالشروط الآتية:

- 1- عدم فرض شركة الدفع الآجل أي رسوم أو تكلفة على العميل.
- 2- عدم فرض المتجر أي مبالغ إضافية على السلعة أو الخدمة.
- 3- عدم فرض غرامات تأخير عند السداد.

حكم استخدامها في شراء الذهب والفضة والعملات

يجوز استخدام الوساطة في الدفع الآجل في شراء الذهب والفضة والعملات؛ لأن شركة الدفع الآجل تقيّد الثمن لصالح المتجر فور إجراء عقد البيع، فيتحقق القبض الحكمي، وينظر ما سبق تقريره في درس البطاقات المصرفية.

نشاط

من خلال اطلاعك على مفهوم شركات الدفع الآجل، وشروط جواز التعامل معها، زُرْ موقعَ إحدى هذه الشركات على الإنترنت، واقرأ شروطها، ثم بيّن مدى انضباط هذه الشروط، ومدى التزامها بقواعد تنظيم شركات الدفع الآجل الصادرة من البنك المركزي السعودي.

المراد به

رابط المدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

خصم الأوراق التجارية



يحدث في بعض المعاملات التجارية أن يشتري التاجر بضاعة بثمن مؤجل، فيكتب للبائع ورقة تتضمن المال الذي له على المشتري، لها تاريخ لاستلام المبلغ الذي تحمله؛ يستلم هذا المبلغ عند حلول وقته من المشتري نفسه أو من طرف ثالث يكون مصرفًا أو غيره، تسمى هذه الورقة (الكمبيالة)⁽¹⁾ أو (السند لأمر)⁽²⁾.

والأصل أن ينتظر حامل (الكمبيالة) أو (السند لأمر) إلى وقت حلول دفع المبلغ، ثم يقدم هذه الورقة ويسلم بها المبلغ الذي تحمله، ولكنه قد يحتاج إلى سبولة قبل حلول الأجل، فيذهب إلى أحد المصارف فيتفق معه على أن يأخذ هذه الكمبيالة بما فيها من مبلغ، على أن يسلمه المصرف أقل مما تحمله الكمبيالة نقداً؛ فإذا حل الأجل صار المبلغ الذي في الكمبيالة للمصرف، وتسمى هذه العملية: خصم الأوراق التجارية.

مثاله

باع مزارع لشركة الصوامع مائة طن من القمح بمليون ريال مستحقة الدفع بعد ثلاثة سنوات، وحررت له الشركة كمبيالة بذلك المبلغ، وأراد أن يخصم هذه الورقة ويعجل قيمتها، فباعها على أحد المصارف بثمانمائة ألف ريال نقداً، وبذا يستحق المصرف الكمبيالة على شركة الصوامع.

مثال آخر

(1) الكمبيالة: ورقة تجارية مثل الشيك، لكنها مؤجلة، تتضمن أمراً من محرك الكمبيالة ويسُمّى الساحب (المشتري/ المدين)، إلى طرف آخر يُسمّى المسحوب عليه (المصرف أو غيره)، بأن يدفع مبلغاً من النقود في تاريخ معين، لشخص آخر يُسمّى المستفيد (البائع/ الدائن)، فهي تتضمن ثلاثة أطراف (صاحب، مسحوب عليه، مستفيد).

(2) السند لأمر: ورقة تجارية، يتعهد فيها المدين بدفع مبلغ معين، في تاريخ معين، أو قابل للتعيين، لأمر الدائن، فتحتختلف عن الكمبيالة في كونها تتضمن طرفين فقط (دائن، مدين)، وحالياً تتيح منصة (نافذ) إمكانية إنشاء وتسجيل ورقة السند لأمر بأركانها المعتمدة، حسب نظام الأوراق التجارية الإلكترونية، ويتم من أطراف الورقة التجارية من خلال التوثيق الإلكتروني المعتمد.

نشاط

لماذا سميت هذه العملية بـ: خصم الأوراق التجارية؟

حكمها

خصم الأوراق التجارية **محرم**; لأنه يجمع بين ربا الفضل والنسبيّة، فحقيقة العقد أن المزارع باع المليون المؤجلة بثمانمائة ألف حالة؛ لأن البنك حصل على مئتي ألف ريال وهي زيادة ربوية. ولتصحيح العقد يمكن أن تباع الورقة المؤجلة بغير النقود؛ لأن يسلمه المصرف أرضاً أو عروضاً أو أسهماً مباحة قيمتها ثمانمائة ألف ريال.

نشاط

لخص المراد بخصم الأوراق التجارية حسب فهمك، مع ذكر مثال مختصر عليه.

الصناديق الاستثمارية

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

من الأعمال المصرفية ما يسمى بالصناديق الاستثمارية، ويقصد بها: أوعية معنوية تنشئها المصارف لتجميع أموال المستثمرين وتنميتها؛ بالمتاجرة بها في مجالات الاستثمار المختلفة، وفي المقابل يأخذ المصرف عمولة لقاء هذه الخدمة.

التكيف الشرعي للصندوق الاستثماري

تكيف العلاقة بين المصرف والمستثمرين على أنها وكالة بأجر، فالمستثرون وكلوا المصرف في الاتجار بأموالهم، وفي المقابل يأخذ المصرف أجراً على هذه الوكالة.

ضوابط عامة في الصناديق الاستثمارية

- 1- يد المصرف يدأمانة، فهو لا يضمن أموال المستثمرين إلا في حال تعديه أو تفريطيه.
- 2- لا يجوز أن يضمن المصرف للمستثمرين عدم الخسارة، وبناءً عليه فإن الصناديق المضمونة محظمة.
- 3- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في أنشطةٍ محظمة، كالسندات، والأسهم المحظمة.

أنواع الصناديق الاستثمارية

تنوع الصناديق بحسب محتواها إلى أنواع متعددة، من أبرزها ما يأتي:

1- صناديق البضائع

وفيها تستثمر الأموال بشراء معادن دولية نقداً ثم بيعها بالأجل بربح.

حكمها

هذه الصناديق **جائز**، بشرط التقيد بالضوابط الشرعية في البيع والشراء.

2- صناديق الأسهم

وتستثمر فيها الأموال في المتاجرة بالأسهم.

حكمها

يختلف حكمها بحسب نوع الأسهم التي يتاجر بها، فإن كان نوع الأسهم مما يجوز المتاجرة فيها فهي **جائز**، وإن كانت الأسهم مما لا تجوز المتاجرة فيها؛ فهي **محظمة**، وسيأتي تفصيل أحكام الأسهم في موضوع شركة المساهمة إن شاء الله تعالى.



3- الصناديق العقارية

وتستثمر الأموال في هذه الصناديق في التطوير العقاري، بأن تستخدم أموال الصندوق في شراء الأرض، وتطويرها، ثم بيعها للحصول على ربح.

حكمها

هذه الصناديق **جائزة**، بشرط التقيد بالضوابط الشرعية في البيع والشراء، وإذا استثمرت بعض أموال الصندوق الزائدة عن الحاجة في استثمارات أخرى فيجب أن يكون الاستثمار بطريق مباح.

نشاط

بيان حكم الاستثمار في الصناديق الآتية، مع بيان السبب.

م	صورة المعاملة	حكمها	السبب
1	صندوق استثماري في البضائع، يدفع للمستثمرين نسبة مؤدية ثابتة من المبالغ التي يدفعها المستثرون		
2	صندوق عقاري استثماري، استثمر مدير الصندوق بعض السيولة الزائدة في شراء أسهم شركات غير مباحة		
3	صندوق للاستثمار في الأسهم المباحة؛ يدفع للمستثمرين مبلغاً محدداً مقابل استثمار أموالهم		

بالنظر إلى الواقع، وباستحضار ما تعرفه من أحكام بيع المراقبة للواعد بالشراء، اذكر صورتين يجوز فيهما هذا البيع، وصورتين يحرم فيهما.

لشخص ما يتعلق بالبطاقات المصرفية.

من خلال دراستك للصناديق الاستثمارية، ووضح حكم التعامل مع الصناديق التالية:

أ- صناديق الأسهم.

ب- الصناديق العقارية.

بٌين حكم ما يأتي:

أ- ذهب شخص إلى متجر لشراء جهاز حاسب آلي سعره المعتمد (5000) ريال، فاختار المشتري أن يكون دفع الثمن عن طريق إحدى شركات الدفع الآجل، بحيث تدفع الشركة الثمن للمتجر، والمشتري يُقسّط الثمن ويُسدد للشركة على أقساطٍ شهرية لمدة سنة، فزاد التاجر في الثمن وباع الجهاز بثمن قدره (5100)؛ بسبب اختيار هذا المشتري هذه الوسيلة للدفع.

ب- باع مصنع للملابس لأحد تجار بيع الملابس الكبار بضاعة بمبلغ مليوني ريال مستحقة الدفع بعد سنة، وحرر له التاجر كمبيالة بهذا المبلغ، فأراد المصنع قيمة هذه الكمبيالة نقداً، فاتجه مندوبه إلى أحد المصارف الربوية، واتفق معهم على أن يدفعوا له مبلغ مليون وسبعمائة ألف نقداً؛ على أن يتنازل لهم عن المبلغ الذي في الكمبيالة.



الوحدة الثالثة

توثيق الديون ونقلها

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن :

- 1- تَذَكِّرَ تعريف الكفالة وأهم أحكامها.
- 2- تَذَكِّرَ تعريف الرهن وأهم أحكامه.
- 3- تَذَكِّرَ تعريف الحوالة وأهم أحكامها.
- 4- تُمْثِلَ لكل من : الكفالة والرهن والحوالة.
- 5- تُدْرِكَ أهم الحكم لشرعية كل من : الكفالة والرهن والحوالة.

تمهيد

لما كان من المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية حفظ المال الذي به قوام الحياة، فقد شرع الله لنا الوسائل التي تحفظه من الضياع والتلف. ومن تلك الوسائل: توثيق الديون وضبطها بالإشهاد والكفالة والرهن وغيرها. ولعل من شأن هذا الأمر فإن الله سبحانه قد خصه بالحديث في أطول آية في كتابه، وهي آية الدين فقال سبحانه:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِمَانُوا إِذَا دَآيْنَتُم بِدِينِ إِلَّا أَجْكِلِ مُسْكَنَ فَاقْتَسِبُوهُ﴾⁽¹⁾

وفيما يأتي دراسة موجزة لأهم العقود المشروعة لتوثيق الديون.

تعريف الكفالة

هي التزام شخصٍ بما وجب على غيره من الحقوق المالية.

وقد يُطلق على الكفالة (الضمان): لأن الضمان في اللغة الالتزام، والكفالة فيها التزام بأداء دين.

مثاله

أراد محمد أن يشتري من صالح سيارة بعشرين ألف ريال مؤجلة إلى سنة، فطلب صالح كفالة.

فقال خالد لصالح: (بِعُهُ، وأنا أكفل محمدًا، وأضمن لك الثمن).

ففي هذا المثال:

المكفول	صاحب الحق	الكافيل
محمد	صالح	خالد

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

حكمه

عقد الكفالة **جائز**، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حَمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ رَعِيمٌ ﴾⁽¹⁾.
أي: كفيل.

ومن السنة قوله ﷺ: « الزعيم غارم»⁽²⁾.

وقد أجمع العلماء على جواز الكفالة.
وهو **مندوب** للكفيل؛ لما فيه من الإحسان وبذل المعروف.

ما تصح فيه الكفالة، ولزوم عقد الكفالة

تصح الكفالة في الديون، مثل: القرض، وثمن المبيع المؤجل، وأجرة الدار، ومتى ثبت الحق في ذمة المكفل

فإن الكفالة تلزم الكفيل، وليس له الرجوع فيها، أما قبل ثبوت الحق فله الرجوع.

من أمثلته:

أراد سليمان شراء سيارة بثمن مؤجل من فهد، فقال سعود: (بعه، وأنا أكفل سليمان وأضمن الثمن).

فلسعود هنا أن يتراجع عن الكفالة قبل تمام عقد البيع، وأما إذا تم البيع فقد لزمته الكفالة، ولا يحق له التراجع عنها.

مثال آخر

(1) سورة يوسف الآية رقم (72).

(2) رواه أبو داود برقم (3565)، والترمذني برقم (1265) وقال: حسن غريب.

ما ليس بشرط في الكفالة

لا يشترط في الكفالة:

1- معرفة الكفيل بالمكفول أو بصاحب الحق:

- فيصح أن يكفل مجهولاً، كأن يقول: (من استدان منك، فأنا أكفله)، أو يقول: (زوج ابنتك ممّن شئت، وأنا أضمن المهر أو النفقة).

- ويصح أن يكفل لمجهول، كأن يقول: (من باع زيداً كذا، فأنا أكفله)، أو (من أجّره، فأنا أضمن الأجرة)، أو (من زوجه، فأنا أضمن النفقة).

2- العلم بالدين محل الكفالة، فتصح كفالة المجهول إذا كان يُؤْلَى إلى العلم، كأن يقول: (ما أعطيت زيداً، فأنا ضامنه).

الأحكام المترتبة على الكفالة

1- الكفالة تُفِيد اشتراك الكفيل مع المكفول في التزام الحق، ولا يتترّب عليه براءة المكفول.

2- لا يُطالب صاحب الحق الكفيل إلا بعد أن يُطالب المكفول، فإذا تعرّض المكفول لاستيفاء الدين من المكفول، فالصاحب الحق بعد ذلك أن يُطالب الكفيل.

3- إذا أدى الكفيل الدين لصاحب الحق، فيحق للكفيل أن يرجع على المكفول، فيُطالب به بما دفعه.

انتهاء الكفالة

انتهاء الكفالة يعني براءة الكفيل، والكفيل يبرأ بأحد أمرين:

الأول: أن يُبرئه صاحب الحق من الكفالة.

والثاني: أن يَبْرَأ المكفول من الحق الذي عليه، إما بادائه، أو بإبراء صاحب الحق له.

أخذ الأجر على الكفالة

الكفالة عقد إرافق، فلا يجوز للكفيل أن يشترط على المكفول أجرًا مقابل كفالته، كأن يقول: (أكفلك بشرط أن تدفع لي ألف ريال، أو 10 % من الدين)؛ لأن الكفيل في حال أدائه عن المكفول يكون مقرضاً له، فإذا رجع على المكفول بمثل ما أدى، فقد استرد منه مثل ما أقرضه وزيادة، وهي الأجر الذي شرطه، وهذا من الربا، وفي حال عدم أداء الكفيل عن المكفول فإن ما أخذه الكفيل من أجر على الكفالة يُعد من أكل المال بالباطل؛ لأنه أخذ للمال بلا مقابل.



الرَّهْنُ

تعريفه

الرَّهْنُ في اللغة: الثبوت والدوام.

وفي الاصطلاح: توثقة دين بعين يمكن استيفاؤه أو بعضه منها أو من بعضها.

مثاله

اشترى شخص هاتقاً محمولاً بألفي ريالٍ مؤجلة، ورهن ساعته لدى البائع حتى يأتيه بالثمن.

ففي هذا المثال:

المرهون به	المرهون أو الرهن	الراهن	المرتهن
ثمن الهاتف المحمول	الساعة	المشتري (المدين)	البائع (الدائن)

حكمه

الرَّهْنُ جائز، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب: قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فِرَهَنْ مَقْبُوضَةً﴾⁽¹⁾.

ومن السنة: ما روى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل، ورهنه درعه»⁽²⁾. وقد أجمع العلماء على جوازه.

ما يصح رهنه

كل ما يصح بيعه يصح رهنه، لأن المقصود من الرهن بيعه للاستيفاء من ثمنه عند تذر الوفاء من الراهن، وما لا يصح بيعه لا يمكن الاستيفاء منه، فلا يصح رهن البطاقة الشخصية أو رخصة القيادة أو أسهم محرمة، ونحو ذلك.

(1) سورة البقرة الآية رقم (283).

(2) رواه البخاري برقم (2509)، ومسلم برقم (1603). وفعله عليه الصلاة والسلام دليل على جواز التعامل مع غير المسلمين بالبيع والشراء ونحو ذلك.

بعد معرفتك لما تقدم؛ أذكر أمثلة لما يأتي:

أ- ما يصح رهنه:

..... - 2 - 1

ب- ما لا يصح رهنه:

..... - 2 - 1

ج- مثالاً واقعياً لعقد الرهن.

لزوم الرهن

الرهن لازم للراهن ليس له فسخه إلا بإذن المرتهن، سواء أكان المرهون في يده أم في يد المرتهن؛ ولذلك فإنه لا يجوز له بيعه أو التصرف فيه تصرفاً يؤدي إلى تلفه؛ لأنه مرهون في حق يمكن استيفاؤه منه؛ فلو بيع أو أتلف لم يمكن الاستيفاء منه.

وهو عقد جائز بالنسبة للمرتهن؛ يجوز له فسخه متى شاء؛ لأن الحق له وقد رضي بإسقاطه، فإذا فسخه جاز للراهن أن يستفید منه مطلقاً، وجاز له بيعه.

الرهن الحيازي والرهن الرسمي

الرهن الحيازي هو الرهن الذي يكون فيه المرهون بيد المرتهن.

وأما الرهن الرسمي فالمرهون يبقى بيد الراهن ويكتفى بالتسجيل في الأوراق الرسمية بأنه مرهون، وهذا النوع هو الأكثر انتشاراً في المعاملات المعاصرة، مثل أن يشتري سلعة بالتقسيط ويرهن سيارته أو بيته أو أسهمه للدائن، ويبقى المرهون في يد المدين يتصرف فيه؛ إلا أنه لا يجوز له بيعه ، ولذلك يجري العمل على وضع ختم على صك البيت أو شهادة الأسهم بين أنها مرهونة للدائن؛ لئلا يبيعها المدين⁽¹⁾.

(1) ومن ذلك توثيق ديون التمويل العقاري، بالتسجيل على صك العقار بأنه مرهون للدائن، في ضوء الرهن العقاري المسجل.

حفظ الرهن

يجب على المرتهن إذا قبض الرهن أن يحافظ عليه، فهوأمانة عنده، ولو تلف منه شيء فلا يضمن إلا في حال تعديه أو تفريطه؛ لأن يده يد أمانة، ولا يسقط بهلاكه شيء من دينه.

مؤونة الرهن ونماؤه

الرهن ملك للراهن، فمؤونته عليه، ونماؤه المتصل والمنفصل له؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ لِهِ غَنْمَهُ وَعَلَيْهِ غَرْمَهُ»⁽¹⁾.

أمثلة:

1- طلب عميل بطاقة ائتمانية من البنك فاشترط عليه أن يودع تأميناً نقدياً⁽²⁾، فيجب على الراهن – وهو العميل – أن يزكي هذا المال إذا بلغ النصاب كلما حال عليه الحال.

2- اشتري من البنك سلعة بالتقسيط ورهنه أسهماً في إحدى الشركات، ثم ارتفعت قيمتها، وزوّدت الشركة أرباحاً لكل سهم. فالنماء الأول متصل، والنماء الثاني منفصل، وكلاهما للراهن، ويجب عليه مؤونة هذه الأسهم من زكاة أو رسوم أو غير ذلك.

3- رهن داراً مؤجرة، فنماؤها المتصل هو ارتفاع القيمة، ونماؤها المنفصل هو الأجرة للراهن، وتكلفة صيانتها عليه.

الانتفاع بالرهن

للراهن الانتفاع بالرهن مادام مقبوضاً بيده، ولو بلا إذن المرتهن؛ لأنه ملكه. وأما المرتهن فليس له الانتفاع بالرهن إلا بإذن الراهن، ويستثنى من ذلك ما إذا كان الرهن في قرض فإنه لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن ولو إذن الراهن؛ لأنه حينئذ يكون قرضاً جر نفعاً، فهو ربا.

(1) رواه البيهقي بهذااللفظ في معرفة السنن والأثار برقم (11210) وإسناده صحيح من طرق أخرى. ومعنى قوله: لا يغلق: أي لا يحبس ويمنع.

(2) إذا كان الرهن نقوداً محجوزة في الحساب البنكي فقد جرى العرف المصرفية على تسميته تأميناً نقدياً.

مثاله:

أقرضه مئة ألف ليردها مئة ألف بشرط أن يرهنه سيارته وينتفع بها – أي الدائن – خلال مدة الاقتراض، فلا يجوز ذلك لأنه يدخل في القرض الذي جر نفعاً، وهو من الربا المحرم.

فكاك الرهن وتسليمه

إذا سدد الراهن ما عليه من الدين كاملاً انفك المرهون ووجب على المرتهن تسليمه للراهن.

الاستيفاء من الرهن

متى حل الدين لزم الراهن أداءه كالدين الذي لا رهن به. وإن امتنع من أدائه، ففيه حالان:

الحال الأولى: إن كان الراهن أذن للمرتهن في بيع الرهن باعه، ووفى الدين، فإن فضل منه شيء فللراهن؛ لأنه مالكه، وإن بقي من الدين شيء لم يف به الرهن فعلى الراهن.

وإذا قال الراهن للمرتهن: إن جئتكم بحقكم في يوم كذا وإلا فالرهن لكم لم يصح هذا الشرط؛ لأنه من غلق الرهن عن الراهن، لاحتمال أن تكون قيمة الرهن عند الوفاء أكثر من الدين.

الحال الثانية: إذا لم يأذن الراهن ببيعه أجبره القاضي على الوفاء أو بيع الرهن والوفاء للمرتهن، فإن امتنع باعه القاضي ووفى دينه، وليس للمرتهن بيع الرهن إلا بإذن صاحبه أو يتولى القاضي بيعه.

تطبيقات معاصرة على الرهن

1- اشتراط تحويل الراتب

يجوز أن يشترط البنك على عميله في بيع التقسيط أن يحول راتبه على البنك؛ ليتمكن من استيفاء الأقساط الشهرية منه.

2- رهن السلعة المباعة بالتقسيط

يجوز أن يتყق البائع والمشتري على أن تكون السلعة المباعة مرهونة بثمنها، بحيث ترهن رهناً رسمياً، كأن يبيع بالتقسيط داراً أو سيارة أو أسهماً ويؤشر على صك الدار أو رخصة السيارة أو شهادة الأسهم بأنها مرهونة للبائع إلى أن يسدد المشتري ثمنها.



نشاط

ما تعين به الدولة المواطنين: صندوق التنمية العقارية، والذي يقرض المواطنين مبالغ مالية تعينهم في بناء منازل مناسبة لهم، ولكن بعض الناس الذين يحصلون على القرض من البنك يتساهمون في سداد هذا القرض الذي يجب عليهم سداده؛ بحجة أنه مال الدولة، من خلال تفهمك لهذه المشكلة: تعاون مع مجموعةك في النقاش حول المحاور الآتية:

ما رأيك في هذا التصرف؟

.....

هل يعني الاقتراض من الدولة إنه لا يلزم تسديد القرض؟

.....

ما الوسائل المناسبة لحل مثل هذه المشكلة؟

.....

إثراء

نظام الرهن العقاري المسجل: نظام صدر بالمرسوم الملكي رقم م / 49 بتاريخ 13 / 8 / 1433 هـ، ويهدف لتنظيم كل ما يتعلق برهن العقار، وضبط حقوق الدائنين، وأثار الرهن على الراهن والمرتهن، وحق الغير على الرهن، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالرهن.

وصدر النظام في ست وأربعين مادة.



عن طريق أحد مصادر التعلم، استعرض مع زملائك (نظام الرهن العقاري المسجل)، وتعرف على بعض المعلومات التي درستها في الكتاب وما يتوافق معها في النظام.

تعريفها

الحَوَالَةُ لغةً: مشتقة من التحول، بمعنى الانتقال.

واصطلاحاً: نقل الدين من ذمة إلى ذمة أخرى.

مثالها

محمد مدین لصالح بعشرين ألفاً، و خالد مدین محمد بعشرين ألفاً، فأحال محمد صالحًا على خالد ليقضي دينه منه.

ففي هذا المثال:

الدين المحال عليه	المحال به	المحال عليه	المحال	المحيل
الدين الذي لمحمد على خالد	الدين الذي لصالح على محمد	خالد	صالح	محمد

حكمها

الحالة **جائزة** بالإجماع، وقد دل على جوازها قول النبي ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمْ أَحَدَكُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلَيَتَبَعْ»⁽¹⁾.

الحكمة منها

الحالة عقد إرافق، فيها تيسير على الناس وإرافق بهم؛ فالمحيل يخف عنه نقل الدين، والمحال يأخذ ماله ولا يضيع حقه بمماطلة المحيل، والمحال عليه يقضى الدين الذي عليه وتبرأ ذمته.

(1) رواه البخاري برقم (2287)، ومسلم برقم (1564).

شروطها

يُشترط لصحة الحوالة ثلاثة شروط:

- 1- رضا المحيل، وأما المحال عليه فلا يشترط رضاه، وأما المحال فينظر:

أ- فإن أحيل على مليء وهو القادر على الوفاء غير المماطل- فلا يشترط رضاه؛ للحديث السابق.

ب- وإن أحيل على غير مليء - كالمعسر أو المماطل- فيشترط رضاه، فإن رضي صحت الحوالة ولزمه، وإن لم يرض فلا تلزمه؛ لمفهوم قوله عَزَّلَهُ اللَّهُ عَزَّلَهُ في الحديث السابق: ([على مليء](#)).

2- أن يكون المحيل مديناً للمحال، والمحال عليه مديناً للمحيل، فلو أحاله على غير مدين فهي وكالة في الاقراض وليس حواله.

3- إمكانية المقاصلة بين الدينين، بأن يتلقا في الجنس والقدر والأجل، كأن يحييه بآلف ريال حال على مثاله حال، أو بآلف دولارٍ مؤجلٍ إلى سنة على ألف دولارٍ مؤجلٍ إلى سنة. ويصح أن يحييل بالأقل على قدره من الأكثر، كأن يحييه بآلف على ألف من ثلاثة آلاف.

ما يترتب على الحوالة

إذا تمت الحالة بشرطها فيترتب عليها الآتي:

- 1- براءة ذمة المحيل من الدين بمجرد الحوالة.
 - 2- وجوب قبول المحال للحوالة إذا كان المحال عليه مليئاً. ولا يحق له الرجوع على المحيل.
 - 3- وجوب قبول المحال عليه للحوالة وأداء الدين الذي عليه للمحال.

شاط

بعد معرفتك لعقد الحوالة أكمل ما يأتي:

- أ- مثال صحيح على الحوالة؛ تبين فيه أطراها

بــ الآثار المترتبة على العقد في المثال المذكور

تطبيقات معاصرة على الحوالة

أولاً: الحوالة بالشيك.

الشيك: أداء وفاء حالة، يحرر وفقاً لشكل معين، يتضمن أمراً من محرره إلى المصرف المسحوب منه بدفع مبلغ معين للمستفيد.

من أمثلتها

اشترى محمد من صالح سيارة وحرر له شيكاً بقيمة عشرة آلاف ريال مسحوبة على أحد البنوك. فمحرر الشيك هو محمد، والمستفيد منه صالح، والمسحوب منه البنك.

علاقته بالحوالة: يعد الشيك حواله من محرره للمستفيد على البنك المسحوب عليه. ففي المثال السابق محمد مدين لصالح، والبنك مدين لمحمد، فالمحيل: محمد⁽¹⁾ والمحال: صالح، والحال عليه: البنك.

من أحكامه

- 1- لا يجوز للشخص أن يحرر شيكاً بلا رصيد؛ لما فيه من الكذب على المستفيد.
- 2- يجوز تظهير الشيك لمستفيد ثان، كأن يكتب المستفيد الأول خلف الشيك: «ومني لأمر فلان» ويعد التظهير حواله أخرى، فالمستفيد الأول أحال المستفيد الثاني على دينه المستحق له بالشيك.

ثانياً: الحوالة المصرفية القيدية

هي: وكالة من العميل للمصرف في تحويل مبلغ من المال إلى حساب له أو لغيره لدى مصرف آخر.
وتتم عملية التحويل هذه برقياً أو هاتفيّاً أو إلكترونيّاً.

من أمثلتها

تقدم شخص بمبلغ ألف دولار إلى مصرف في الرياض طالباً تحويله إلى مصرف في القاهرة.

(1) لأن الحساب الجاري يكيف على أنه قرض من صاحب الحساب للبنك.

الحالة القيدية **جائزة**، والرسوم التي تأخذها المصارف مقابل عملية التحويل جائزة أيضاً؛ لأنها أجرة نقل النقود، والعقد فيها عقد وكالة بأجر وليس حواله.

وتسميتها حواله لا يعني أن لها حكم الحالة بمعناها الفقهى، فهى تختلف عنها في أمرين:
الأول: أن الحالة بمعناها الفقهى فيها إرفاق بالمحيل ولهذا يكون طلب التحويل منه فهو الذى يطلب من الدائن التحول إلى المحال عليه، بينما في الحالة المصرفية يكون طلب التحويل من الدائن (المحال).

والثانى: أن الحالة بمعناها الفقهى يلزم أن يكون فيها دينان يسبقان الحالة: دين للمحال في ذمة المحيل، ودين للمحيل في ذمة المحال عليه، بينما في الحالة المصرفية لا يلزم أن يكون المصرف المحيل دائناً للمصرف المحال عليه، كما أن العميل المحال لا يلزم أن يكون دائراً للمصرف المحيل، فقد لا يكون له رصيد لدى المصرف أصلاً.

الوسائل المشروعة والممنوعة لاستيفاء الدين من المدين المماطل

درست في هذه الوحدة جملة من العقود التي يراد منها توثيق الديون وحمل المدين على الوفاء، وفيما يأتي بيان بعض الوسائل المشروعة والممنوعة لاستيفاء الدين من المدين المماطل.

فمن الوسائل المشروعة

1- توثيق الدين بكتابته أو بالإشهاد عليه، أو بهما معاً، ولا مانع من استخدام الوسائل المعاصرة، كتحرير الكمبيالات، أو السندات لأمر⁽¹⁾، أو نحوها.

2- توثيق الدين بأحد عقود التوثيق السابقة، وهي: الكفالة والرهن، ولا مانع من أن يجمع أكثر من عقد توثيق في عقد مداينة.

3- قبول تحول الدائن بدينه من مدینه المماطل إلى مدين مليء.

4- إذا ماطل المدين في الوفاء فيتحقق للدائن شكايته لدى الجهات القضائية؛ لإلزامه بقضاء الدين، فإن أصر فيعزره القاضي بالحبس أو غيره حتى يوفي الدين الذي في ذمته. وللدائن أن يرفع دعوى تعويض عن النعمات الفعلية التي تکبدتها في شكايته للمدين، كأجرة المحامي ونحو ذلك.

(1) للإطلاع على معنى (الكمبيالة) و(السند لأمر) يُنظر درس (خصم الأوراق التجارية) ص: 42

5- للدائن أن يشترط على المدين بأنه في حال مماطلته في دفع بعض الأقساط أن يحل من الأقساط الآتية لها بعد الأقساط المتأخرة أو بأي عدد يتطرق عليه.

وفي جميع الأحوال متى ثبت للدائن إعسار المدين فيجب عليه إنتظاره؛ عملاً بقول الله تعالى:

﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾⁽¹⁾.

ومن الوسائل الممنوعة

1- اشتراط غرامة مالية على المدين في حال تأخره عن قضاء الدين، سواء أكانت تلك الغرامة بمبلغ مقطوع كمئة ريال، أو بنسبة من مبلغ الدين كواحد بالمائة من مبلغ الدين، وسواء أكان الدين بسبب شراء سلعة، أم بسبب استئجار دار أو سيارة أو غيرها، أم بسبب الحصول على خدمة.

2- الاتفاق على إعادة جدولة الدين، بأن يزيد الدائن في مدة قضاء الدين، ويخصض القسط الواحد، ويزيدي الدين في مجموع الدين، كما لو كان الدين عشرة آلاف مقططة في عشرة أشهر فيتقاضى على جعله مقططاً في خمسة عشر شهراً في كل شهر ثمان مئة، ليصبح المبلغ بعد الجدولة اثني عشر ألفاً بدلاً من عشرة آلاف.

نشاط

ميّز الحالة الصحيحة من غيرها فيما يأتي؛ مع بيان السبب:

السبب	حكمها	الحالة
		شخص له على آخر دين مؤجل إلى سنتين، فأحال عليه شخصاً آخر يطالبه بقيمة سلعة اشتراها منه بثمن حال.
		شخص له على قدير مبلغ خمسين ألف ريال، فأحال عليه شخصاً آخر يطالبه بمبلغ ثلاثين ألف ريال.
		شخص له على رجل مليء باذل مبلغ مئة ألف ريال، فأحال عليه شخصاً آخر يطالبه بمبلغ عشرين ألف ريال، فلم يرض المحال بذلك.

(1) سورة البقرة الآية رقم (280).

١ عرّف كلاً مما يأتي بتعريف من إنشائك مستفيداً مما درسته:

- أ- الكفالة.
ب- الرهن.
ج- الحوالة.

٢ من خلال دراستك لموضوع الكفالة وأحكامها وضح ما يلي:

أ- الأحكام المترتبة على الكفالة.

ب- الأحوال التي يبرأ فيها كل من: الكفيل، المكفول.

ج- سبب عدم جواز أخذ الأجر على الكفالة.

٣ من خلال دراستك لموضوع الرهن وأحكامه وضح ما يلي:

أ- حكمه، مع الاستدلال.

ب- ما يصح رهنه وما لا يصح رهنه مما يأتي، مع بيان السبب:

السيارة - استئمارة السيارة - كتاب موقوف - مزرعة - البطاقة الشخصية - قلم.

ج- مثلاً من إنشائك على الرهن محدداً فيه: الرهن والراهن والمرتهن.

د- الفرق بين الرهن الحيادي والرهن الرسمي.

و- تطبيقات معاصرة على الرهن.

هـ- الحالة التي لا يجوز فيها للمرتهن أن ينتفع بالرهن، مع التعليل.

٤ من خلال دراستك لموضوع الحوالة وأحكامها وضح ما يلي:

أ- أطراف الحوالة، مع ضرب مثال.

ب- الحكمة من مشروعية الحوالة.

ج- تطبيقات معاصرة على الحوالة.

ملاحظات



الوحدة الرابعة

الصلح والشفعة

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن :

1- تُبيّن المراد بـ (الصلح).

2- تُوضّح أهمية الإصلاح بين المتخاصمين.

3- تُفرّق بين أنواع الصلح.

4- تُبيّن معنى الشفعة وأهم حكمها.

5- تمثّل للشفعة المستوفية لشروطها.

6- تُدرك أهم الحكم لشرعية الصلح والشفعة.





الصلح

تعريفه

الصلح لغة: قطع المنازعة.

واصطلاحاً: عقد يتوصل به إلى إصلاح بين متخاصمين.

حكمه

الصلح **جائزاً**، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ أُمْرَأٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُرًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ حَيْرٌ ﴾⁽¹⁾.

ومن السنة قول النبي ﷺ: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلح حرام حلالاً أو أحلى حراماً»⁽²⁾.

وقد أجمع العلماء على جوازه من حيث الجملة.

أنواعه

الصلح نوعان:

النوع الأول: الصلح على إقرار

وله صور، منها:

1- الصلح عن الدين الحال ببعضه، وهو أن يدعى شخص على آخر ديناً، فيقر المدعى عليه، ثم يتصالحا على أن يسقط الدائن بعض دينه.

مثاله:

أن يدعى صالح ديناً له على محمد قدره عشرة آلاف ريال، ومحمد مقر له بذلك إلا أنه عاجز عن أداء المبلغ كله، فيتصالحان على أن يؤدي له سبعة آلاف ويسقط عنه الباقي.

(1) سورة النساء الآية رقم (128).

(2) رواه الترمذى برقم (1352)، وابن ماجه برقم (2353)، وقال الترمذى: حديث حسن صحيح.



حكمه:

هذا الصلح **جائزاً**: لأن للدائن أن يسقط بعض حقه، يدل على ذلك حديث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حَدْرَدَ دِيَّاً كان له، وهما في المسجد فارتقت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما حتى كشف سجف حجرته، فنادى: «يا كعب»، فقال: لَبَّيْكَ يا رسول الله، فأشار بيده أن ضع الشطر. فقال كعب: قد فعلت يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «قم فاقضه»⁽¹⁾.

2- الصلح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً، وهو أن يكون شخص على آخر ديناً مؤجلاً فيجعل المدين قضاءه في مقابل أن يضع الدائن بعضه.

ويسمى: «صلح الحطيبة»⁽²⁾، و «ضعف وتعجل».

مثاله:

سيارة ثمنها نقداً ثمانون ألف ريال، اشتراها شخص بمئة ألف مقطسطة على أربع سنوات، وبعد مضي سنتين اتفق المشتري مع شركة التقسيط على أن يعدل دفع جميع الأقساط وتخصم الشركة الثمن ليصبح تسعين ألفاً.

حكمه

هذا الصلح **جائزاً** بشرط ألا يكون مشروطاً في أصل العقد. فلا يجوز أن يتلقا في العقد على نسبة الخصم التي يلزم بها الدائن في حال تعجيل المدين قضاء الدين، بل يتقاض على ذلك عند رغبة المشتري في التعجيل. والدليل على جوازه أن الأصل في المعاملات هو الحل، ولا دليل على المنع منه، ولا يصح قياسه على الربا؛ لأن الربا زيادة مقابل التأجيل، وهذا خصم مقابل التعجيل، كما أن فيه مصلحة للمدين بتعجيل براءة ذمته، وللدين بتعجله استيفائه لدينه، فال�性 لها جميعاً.

النوع الثاني: الصلح على إنكار

وله صور، منها: أن يدعى شخص على آخر ديناً أو عيناً، فينكر المدعى عليه، ثم يتصالحا على أن يدفع المدعى عليه للمدعى مبلغاً من المال لإنهاء المنازعية.

(1) رواه البخاري، برقم (2710)، ومسلم برقم (1558).

(2) سمي بذلك لأن الدائن يحط - أي يضع - من الدين.

مثاله في الدّين

ادعى محمد أن له ديناً على صالح مقداره عشرة آلاف ريال، فأنكر صالح ذلك، فأراد محمد أن يرفع عليه دعوى لدى المحكمة، فعرض صالح أن يعطيه خمسة آلاف ريال وينهي الخصومة، فوافق محمد على ذلك؛ رغبة منها في إنهاء الخصومة.

مثاله فى العين

يدعى سعيد ملكية أرض في حيازة أحمد، فينكر أحمد ذلك، ثم يتصالحان على أن يعطي أحمد سعيدًا مبلغًا من المال في مقابل أن ينهى الخصومة.

٤٥٢

يختلف حكم هذا الصلح بحسب حال الشخص، فإن كان أحدهما يعلم أنه على غير حق في دعوه أو في إنكاره، فانصلح فيه
حقه **محرم**، وما أخذه من المال حرام عليه؛ لأنه أكل مال أخيه بالباطل.

أما إن كان كل منهما يعتقد أنه على حق، فلا إثم على أي منهما، والصلح بينهما **جائز**؛ لعموم قوله وَكَيْفَ يَعْلَمُ اللَّهُ بِمَا فِي الْأَرْضِ إِذَا هُوَ عَنِ الْأَرْضِ مُغْرَبٌ: «الصلح جائز بين المسلمين».

شاط

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- إذا وقعت لك مشكلة مالية مع صاحب لك؛ وكان الحق لك، فاجتهد غريمك - أو شخص ثالث تدخل بينكمما -لكي ينتهي الأمر بينكم بالمحالحة، فما يمكن أن يكون موقفك؟

2- اذكر بعض الحكم من مشروعية الصلح بين المتخاصمين.

-1-

-2



تمهيد

جاءت الشريعة المباركة بسد كل باب يؤدي إلى الشقاق والنزاع بين المسلمين، أو يؤدي للإضرار بهم؛ ومن ذلك أنه إذا تملك شخصان - فأكثر - عقاراً مشاعاً بينهما بحيث إنه لم يميز نصيب كل واحد منها عن صاحبه؛ فليس لأحدهما بيع نصيبيه منه حتى يستأذن شريكه؛ حتى لا يؤدي ذلك للإضرار به بمشاركة من لا يريد له: فإن رغب في شرائه ولا باعه لغيره، فلو تعجل الشرك، وباع نصيبيه من غير استئذان شريكه؛ فهنا قد جعل الشرع للشريك الحق في انتزاع الحصة المباعة ممن انتقلت إليه؛ لأنه أحق بها، ويكون ذلك بالثمن الذي بيعت به، وهذا ما يسمى في الفقه الإسلامي بحق الشفعة.

تعريفها

الشُّفَعَةُ لغة: مأخوذة من **الشَّفَعَ** وهو الزوج، سميت بذلك لأن الشفيع يضم حصة شريكه إلى ملكه الذي كان منفرداً.

واصطلاحاً: استحقاق الشرك انتزاع حصة شريكه ممن انتقلت إليه بعوض مالي بثمنه الذي استقر عليه العقد.

مثالها

محمد وصالح شريكان في أرض، لكل منهما نصفها، وحصة كل منهما من الأرض مشاعنة - أي غير معينة -، فباع محمد نصيبيه إلى شخص آخر بخمسين ألف ريال، فلصالح أن يأخذ هذا النصيب المباع بالثمن الذي بيع به، وهو خمسون ألف ريال.

ففي هذا المثال:

المشفوع فيه

نصيب محمد من الأرض

المشفوع عليه

محمد

الشفيع

صالح

حكمها

الشفعه مشروعة بالإجماع، وقد دل على مشروعيتها حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

«أن النبي صلوات الله عليه قضى بالشفعه في كل ما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود وصُرِفت الطرق فلا شفعه»⁽¹⁾.

محلها

تثبت الشفعه للشريك في العقار غير المقسم وما اتصل به، كالارض والدار والبستان المشترك بين شخصين فأكثر إذا كان نصيب كل من الشركين مشارعاً.

وعلى هذا فلا شفعه للجار؛ لأنه ليس بشريك، ولا للشريك في العقار المقسم (أي: غير المشاع)، ولا للشريك في غير العقار من المنقولات كالسيارات والأثاث.

شروطها

- 1- أن ينتقل نصيب المشفوع عليه إلى آخر بعوض مالي، فإن انتقل بغير عوض كالهبة والوصية والإرث، فلا شفعه.
- 2- أن يبادر الشفيع بطلب الشفعه من حين علمه ببيع شريكه. فإن تأخر لغير عذر مع علمه سقط حقه في الشفعه.
- 3- أن يأخذ الشفيع نصيب شريكه كاملاً بكل الثمن الذي استقر عليه العقد، فإن عجز عن الثمن أو بعضه أو أراد أن يأخذ نصف المبيع، فلا شفعه.

تطبيق على الشفعة

الشفعة في المساهمات العقارية

المساهمة العقارية: شركة مضاربة تجمع فيها أموال المساهمين لشراء أرض وإصلاحها ثم بيعها.

والأغلب أن تقسم الأرض إلى قطعٍ صغيرةٍ ثم تباع في مزادٍ علني.

ويثبت لجميع المساهمين الشفعة عند تصفية المساهمة، أي عند بيع الأرض محل المساهمة أو بعضها، وكذا في حال بيع أحد المساهمين لأسهمه فتثبت للبقية الشفعة.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- اذكر ثلاثةً من فوائد الشفعة:

..... -1

..... -2

..... -3

2- مثل بمثال صحيح على الشفعة مستوفياً شروطها.

.....

.....

١ عرّف بأسلوبك الخاص كلاماً مماليكي - مستقidiًّا من التعريف المعطى:-

أ- الصلح.

ب- الشفعة.

٢ من خلال دراستك لموضوع الصلح وأحكامه، وضح مالم يلي:

أ- حكم الصلح، مع الاستدلال.

ب- انواع الصلح، مع التمثيل لكل نوع.

٣ من خلال دراستك لموضوع الشفعة وأحكامها، حدّد موقف الشريك في الحالات التالية، هل يستحق الشفعة أم لا؟ مع التعليل.

أ- أرض مشتركة بين اثنين لكل واحد منها نصفها، قد قسمها وتحدد نصيب كل واحد فيها، فباع أحدهما نصيبيه.

ب- منزل مشترك بين اثنين مكون من طابقين لأحدهما الطابق السفلي وللآخر العلوي، فباع صاحب الطابق العلوي نصيبيه.

ج- اشترك اثنان في شراء أرض لكل واحد نصفها ولم يقسمها بينهما.

د- اشترك اثنان في أرض فاستأذن أحدهما صاحبه في بيع نصيبيه منها فأذن له فباعه.

هـ- اشترك اثنان في شراء أرض كبيرة، فباع أحدهما نصيبيه منها، فأراد شريكهأخذ نصف نصيب صاحبه دون الباقي لأنّه لا يستطيع شراءه كله.



الوحدة الخامسة

الوكالة والعارية والإجارة

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- توضح تعريف الوكالة لغةً واصطلاحاً.
- 2- تُحدد الفرق بين أنواع الوكالة.
- 3- تبين الحكمة من مشروعية الوكالة.
- 4- تفصل القول في أحكام الوكالة.
- 5- توضح تعريف العارية لغةً واصطلاحاً.
- 6- تستدل على مشروعية العارية من السنة.
- 7- تبين الحكمة من مشروعية العارية.
- 8- تستنبط شروط العارية.
- 9- توضح أهمية المحافظة على العارية ومتى يضمنها المستعير.
- 10- توضح تعريف الإجارة لغةً واصطلاحاً.
- 11- تبين أقسام الإجارة وشروطها.
- 12- تفصل القول في أحكام الإجارة على منافع الأعيان.
- 13- تُفرق بين أنواع الإجارة على الأعمال.



الوَكَالَة

رابط الدرس البرقى



www.ien.edu.sa

تمهيد

- إذا أردت شراء سيارة ولديك مشاغل كثيرة لا تتمكنك من شرائها بنفسك.
- إذا أردت بيع جهازك الجوال ولديك مشاغل كثيرة لا تتمكنك من بيعه بنفسك.
- إذا كان لديك سفر مهم، كما أن لديك معاملة لابد من إنجازها سريعاً.

ماذا تفعل في هذه الحالات؟

من خلال هذا الدرس يمكنك التعرف على تفاصيل أحكام إنابة الآخرين في عمل بعض ما يخصك، وكذا حكم إنابة الآخرين لك، وهذا ما يسمى: التوكيل أو التفويض.

تعريف الوَكَالَة

الوَكَالَة لغة:

الوَكَالَة في اللغة بمعنى التفويض، تقول وكلّت فلاناً بهذا العمل إذا فوضته ليقوم به مكانك.

الوَكَالَة اصطلاحاً:

إقامة الإنسان غيره مكانه ليقوم بعمل ما بدلأ عنه.

مثال ذلك: ذكر أمثلة من الواقع على عقد الوَكَالَة:

أتَأْكُدُ مِنْ فَهْمِي: أَعْرِفُ الْوَكَالَة بِتَعْرِيفٍ آخَرَ حَسْبَ مَا فَهَمْتُ



أنواع الوكالة

- العمل الموكّل فيه قد يكون عملاً واجباً على الموكّل وقد يكون مستحبّاً وقد يكون مباحاً.
- مثال العمل الواجب: التوكيل في أداء الحجّ الواجب عليه، أو في إخراج الزكاة، أو توكيله في دفع النفقات الواجبة عليه لأهله، لأنّه يكون شخص مسافراً، ويوكّل أخاه في الإنفاق على أهله مدة سفره.
- مثال العمل المستحبّ: التوكيل في إخراج الصدقة للفقراء.
- مثال العمل المباح: التوكيل في الأعمال التجارية.

صيغة الوكالة

تصح الوكالة بكل قول أو فعل دل عليها.

بالتعاون مع زملائي أذكر مثلاً على كل صيغة من واقعنا المعاصر:

صيغة قولية:

صيغة فعلية:

حكم عقد الوكالة

عقد الوكالة **جائزاً** بإجماع العلماء؛ للأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة؛ ومنها: قوله تعالى:

﴿قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا يَتَشَبَّهُمْ فَأَبْعَثْتُمُوهُنَّا إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَيَنْظُرُوهُنَّا أَزْكَى طَعَاماً فَلَيَأْتِيَكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلَيَتَطَّوَّفُ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾⁽¹⁾.

بِّينَ وجہ الدلالة من هذه الآیة

ومن الأدلة كذلك أن النبي ﷺ كان يوكل أصحابه في القيام ببعض الأعمال.

(1) سورة الكهف الآية رقم (19).

**1/ تأمل الأحاديث الآتية وميّز منها ما تضمن الوكالة وما لم يتضمنها، مبيّناً صورة الوكالة الواقعـة في الأحاديث
الدالة عليها:**

أ- عن عروة بن الجعـد الـبارقـي رضي الله عنهـ، أـن النـبـي ﷺ أـعـطـاهـ دـيـنـارـاـ يـشـتـريـ لـهـ شـاةـ فـاشـتـرـىـ لـهـ شـاتـيـنـ، فـبـاعـ إـحـادـهـماـ بـدـيـنـارـ، وـجـاءـهـ بـدـيـنـارـ وـشـاةـ، فـدـعـاـ لـهـ بـالـبرـكـةـ فـيـ بـيـعـهـ، وـكـانـ لـوـ اـشـتـرـىـ التـرـابـ لـرـبـ فـيـهـ⁽¹⁾.

بـ- عن البرـاءـ بـنـ عـازـبـ رضي الله عنهـ قالـ: ضـحـىـ خـالـيـ أـبـوـ بـرـدـةـ قـبـلـ الصـلـاـةـ فـقـالـ رـسـوـلـ اللهـ ﷺ: «ـتـلـكـ شـاةـ لـحـمـ». فـقـالـ: يـاـ رـسـوـلـ اللهـ، إـنـ عـنـدـيـ جـذـعـةـ مـنـ المـعـزـ، فـقـالـ: «ـضـحـ بـهـاـ، وـلـاـ تـصـلـحـ لـغـيرـكـ»ـ، ثـمـ قـالـ: «ـمـنـ ضـحـىـ قـبـلـ الصـلـاـةـ إـنـماـ ذـبـحـ لـنـفـسـهـ، وـمـنـ ذـبـحـ بـعـدـ الصـلـاـةـ فـقـدـ تـمـ نـسـكـهـ، وـأـصـابـ سـنـةـ الـمـسـلـمـيـنـ»ـ.⁽²⁾

ال الحديث	دـلـلـتـهـ عـلـىـ الـوـكـالـةـ	صـورـةـ الـوـكـالـةـ الـوـاقـعـةـ فـيـ الـحـدـيـثـ - إنـ وـجـدـتـ
الـحـدـيـثـ الـأـوـلـ		
الـحـدـيـثـ الثـانـيـ		

**2/ قد يتصل بعقد الوكالة ما يغير هذا الحكم، فتكون الوكالة محـرـمةـ إـذـاـ كـانـ الـفـعـلـ الـمـوـكـلـ فـيـهـ مـحـرـماـ، بـالـتـعـاـونـ
معـ مـجـمـوعـتـكـ مـثـلـ عـلـىـ الـوـكـالـةـ الـمـبـاحـةـ وـالـمـحـرـمـةـ:**

وكـالـةـ مـحـرـمـةـ	وكـالـةـ مـبـاحـةـ

(1) رواه البخاري برقم (3642).

(2) رواه البخاري برقم (5556)، ومسلم برقم (1961)، وهذا لفظه.

الحكمة من مشروعية الوكالة

لاشك أن الوكالة لم تشرع عبثاً، ولو لم يكن لها من حكمة ل كانت مشروعيتها نوعاً من العبث، ولو تأمل الإنسان ذلك لاستبطع عدة حكم من مشروعيتها.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك: فكر في ذكر الحكم التي أبيحت الوكالة من أجلها.

شروط عقد الوكالة

- 1- أن يكون الموكِل مالكاً للشيء الموكَل فيه.
- 2- أن يكون الموكِل والوكيل جائِزِي النصرف، فلا تصح وكالة المجنون والصبي.
- 3- أن يكون العمل الموكَل فيه عملاً مباحاً، فلا يجوز التوكل عن الآخرين في الأعمال المحرمة.
- 4- أن يكون العمل الموكَل فيه عملاً تدخله النيابة، فلا يصح أن يوكل المسلم غيره في الصلاة عنه؛ لأن الصلاة عمل لا تدخله النيابة.

مخالفة الوكيل للوکالة

على الوكيل أن يتلزم بما وكله فيه موكله، فلا يفعل ما لم يؤذن له فيه، فإذا خالف الوكيل فاشترى لموكله ما لم يأمره به، أو اشتري له شيئاً معييناً فإنه لا يلزم الموكِل قبولة؛ لأنه لم يوكله في هذا العمل.

وإذا وكله بالبيع بثمن فله أن يبيع بأكثر منه، وليس له أن يبيعه بأقل، فلو قال: بع سيارتي بخمسين ألفاً، فله أن يبيعها بستين ألفاً، وليس له بيعها بأربعين، وإذا كانت الوكالة بأجرة والأجرة نسبة مؤوية، فلا يجوز للوکيل حبس السلعة والمغالاة في ثمنها من أجل أن يكثُر نصيبه من الأجرة.

توكيل الوكيل

ليس للوکيل أن یوکل غيره لیقوم بالعمل بدلاً عنه، إلا أن یأذن له الموكل سواء أكان الإذن إذناً لفظياً (کأن يقول: أذنت لك أن توکل غيرك في هذا العمل) أو إذناً عرفيًا (کأن يكون من عادة الناس التوکيل في هذا العمل وعدم قيام الشخص نفسه بالعمل).

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك مثل على الإذن العرفي في التوکيل:

أ- إذا وكل شخص آخر في إصلاح عطل في أسلاك الكهرباء، والعادة أنه لا يعمل ذلك إلا الكهربائي فهو إذن له في ذلك.

- ب -

- ج -

ما يدخل في عقد الوکالة

يدخل في عقد الوکالة كل الأعمال التابعة عرفاً للعمل الموكل فيه، فلو وكله ببيع سيارته فله أن يركبها، وله أن يقودها إلى موضع بيع السيارات، وله إعطاؤها لمن يريد شراءها ليجرّبها، وله أن يضعها في أحد المعارض الموثقة لعرضها للبيع، ونحو ذلك من الأعمال التي تدخل في العرف تبعاً للعمل الموكل فيه، ما لم ينص الموكل على عدم القيام ببعض هذه الأعمال، كما لو قال: بع سيارتي، ولكن لا تعرضها في أي محل للبيع، بل بها بنفسك.

الأجرة على الوکالة

يجوز أخذ الأجرة على العمل في عقد الوکالة، ولكن يشترط في الأجرة أن تكون معلومة، سواء أكانت معينة (کأن يقول: وكلتك على شراء سيارة ولك خمسين ريال) أو كانت نسبة مئوية (کأن يقول: وكلتك على تحصيل ديني الذي على محمد ولك منه عشرة في المائة).

نوع عقد الوكالة ومتى ينفسخ

الوکالة عقد غير لازم للطرفين، فيحق للموكيل أو الوکيل أن یفسخ الوکالة متى شاء، بشرط أن لا یترتب على ذلك ضرر أحد الطرفين.

وينفسخ عقد الوکالة: بموت الموكيل أو الوکيل أو جنونه.

..... هناك أمر آخر - سبق ذكره - ینفسخ به عقد الوکالة، ما هو؟

ضمان الوکيل

الوکيل أمین على المال الذي معه، فلا یضمن ما تلف منه بغير تعدٍ ولا تقریط.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك مثل على تعدی الوکيل وتفریطه:

أمثلة على التقریط	أمثلة على التعدي

توثيق الوکالة

تصح الوکالة من غير کتابة بل بمجرد القول كما تقدم، والأولى توثيقها بالكتابة والشهود في الأمور المهمة؛ وذلك حتى تتضح الأمور، ولا يقع الطرفان في الخصومة فيما بعد، فكثيراً ما يدخل بعض الناس في العقود بناءً على الثقة فيما بينهم، ثم ینتهي بهم الحال إلى الخصومة والشقاوة واتهام كل منهم الآخر، ولو أنهم من البداية وثّقوا أعمالهم لكان الأمر واضحاً. وقلت الخصومات، ولهذا قال الله سبحانه وتعالى في الدين: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا تَدَابَّنْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَى أَجْكِلٍ﴾ .

﴿مُسَكِّنَ فَأَكَتْبُوهُ﴾⁽¹⁾.

(1) سورة البقرة الآية رقم (282).

١/ أين تكتب الوكالات الشرعية الموثقة من قبل الدولة؟

٢/ اكتب عقد توكيل لشخص تريده أن توكله في أمر من أمورك المهمة:

إثراء

في إطار سعي المملكة العربية السعودية إلى تحقيق فكرة المجتمع القائم على المعرفة وسرعة الاستجابة والتفاعل، مع الأخذ في الحسبان أهمية عامل الوقت؛ سهّلت كل ما يلزم لتمكين التعاملات الحكومية المتنقلة، لتكون بمثابة امتداد للتعاملات الإلكترونية الحكومية، في توفير الخدمات الحكومية من أي مكان وفي أي وقت من خلال الأجهزة الذكية لخدمة المستفيدين بفعالية وكفاءة؛ لذا بذلت وزارة العدل جهوداً جبارة في تبني وتنفيذ تعاملات الحكومة الإلكترونية المتنقلة بإتاحة عدد كبير من خدماتها العدلية من خلال تطبيق (ناجز)، الذي يشمل جميع خدمات القضاء والعقارات والتنفيذ والأحوال الشخصية والوكلالات وخدمات المحامين ومأذوني الأنكحة وغيرها.



Android



IOS



العَارِيَّة

تعريف العَارِيَّة

العَارِيَّة لغة:

العَارِيَّة في اللغة مأخوذة من العُرْيٌ، وهو التجرد.

العَارِيَّة اصطلاحاً:

عرف الفقهاء العَارِيَّة بتعريف تستطيع التوصل إليه بعد ترتيب هذه الكلمات ترتيباً صحيحاً
لآخر - ينتفع - مقابل - يعطي - شيئاً - به - ويرده - أن - من غير - شخص

مثال ذلك:



كون مما يأتي مثلاً للعَارِيَّة:
أحمد - عبدالعزيز - كتاب.

أنا أستطيع أن أعلل التسمية بهذا الاسم، فقد سميت العَارِيَّة بهذا الاسم لأنها

صيغة العَارِيَّة

تصح الإعارة بكل لفظ أو فعل دل عليها، فلو أشرت إلى زميلك بأنك تريد منه قلما فأعطيك إياه، فقد طلبت من زميلك استعارة القلم، وأعارك إياه؛ وإن لم تتلفظ بشيء.

حكم العَارِيَّة

وردت عدة نصوص تتعلق بحكم العَارِيَّة بالنسبة للمستعير مثلاً ورد أن النبي ﷺ استعار أدرعاً من صفوان بن أمية⁽¹⁾، واستعار فرساً لأبي طلحة⁽²⁾.

وأما بالنسبة للمعير، فهناك أدلة كثيرة منها: قول أم عطية : أمرنا (أي رسول الله ﷺ) أن نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعزل الحُيُّض عن مصالهن، قالت امرأة: يا رسول الله إحدانا ليس لها جلباب قال: «لتلبسها صاحبتها من جلبابها»⁽³⁾.

استنبط من هذه النصوص حكم الإعارة، والاستعارة.

(1) رواه أحمد برقم (15302)، وأبو داود برقم (3562).

(3) رواه البخاري برقم (980)، ومسلم برقم (890).

(2) رواه البخاري برقم (2627)، ومسلم برقم (2307).

الحكمة من مشروعاتها

في مشروعية العارية فوائد عظيمة، منها: أنها دليل على ترابط أفراد المجتمع وتأخيهم، ومنها أنها جالية للمودة والألفة بين الناس، وفي العارية مساعدة الناس بعضهم البعض، فالإنسان قد يحتاج إلى بعض الأشياء لفترة مؤقتة وقد تكون حاجته عاجلة فيأتي إلى أخيه ويطلب منه أن يعيده الشيء الذي يحتاجه، وفي العارية تعويد على تحمل المسؤولية والحفاظ على ممتلكات الآخرين.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك استنتاج حكمًا أخرى:

شروط العارية

- 1- أن يكون المعيير مالكاً للعين المعاشرة.
- 2- وأن يكون مختاراً غير مكره.
- 3- أن تكون العين المعاشرة فيها منفعة مباحة، أما إن كانت منفعتها محمرة فلا يجوز إعارتها.

نوع عقد العارية

عقد العارية عقد جائز (بمعنى غير لازم) فمتي أراد المعيير أو المستعير رد العين المعاشرة فله ذلك، إلا إن ترتب ضرر على أحد الطرفين، كأن يأذن المعيير للمستعير بالسفر بالسيارة ثم الرجوع فيها، فلا يجوز له أن يقول له في الطريق: اعطني سيارتي.



نشاط

قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعَدْوَانِ﴾⁽¹⁾.

هذه الآية الكريمة قاعدة شرعية عظيمة نستفيد منها ما لا يحصى من الأحكام الشرعية، ومن ذلك أن الاستعارة تكون مستحبة ومرغبة فيها إذا كانت معونة على الخير، بل قد تكون واجبة أحياناً، كما أنها تكون ممنوعة ومحرمة إذا كانت معينة على الشر والفساد.

بالتعاون مع مجموعتك املأ الجدول الآتي:

أحوال تحرم فيها العارية	أحوال تستحب فيها العارية	أحوال تجب فيها العارية
إعارة السيارة لمن أراد التفحيط فيها أو المعاكسة عليها أو نقل مطلوبين أمنياً أو مشبوهين فيها	إعارة السيارة لمن أراد السفر بها لأداء العمرة	شخص يتعرض للفرق في مسبح ومعي طوق نجاة

المحافظة على العارية وضمانها

على المستعير أن يعتني بالعين المعاارة، ويحافظ عليها كما يحافظ على مائه؛ ولا يجوز له شرعاً أن يأخذ العارية من المستعير ثم يحدث بها ضرراً.

وإذا تلفت العارية فعليه ضمانها؛ لقوله عليه السلام لصفوان بن أمية حين استعار منه أدرعاً: «بل عارية مضمونة»⁽²⁾، لكن لا يدخل في الضمان التلف الناشئ عن الاستعمال المعتمد الذي رضيه المغير، فلو أغاره سيارته نصف سنة مثلاً فليس عليه ضمان ما تأكل من إطار السيارة بسبب الاستعمال المعتمد.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك اقرأ الأخبار التالية بتمعن، واستخلص منها - مع ما تعرفه من الأدلة الشرعية العامة - آداب الاستعارة للكتب وغيرها:

- 1- جاء رجل إلى رجل يستعير منه كتاباً فأغاره، وقال له: لا تكن في حبسك له كصاحب القرية.
قال: لا، ولا تكن أنت في ارجاعك له كصاحب المصباح. قال: لا.

(1) سورة المائدة الآية رقم (2).

(2) رواه أبو داود برقم (3562)، وأحمد برقم (15337)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (1515).

وكان من حديث هذين: أن رجلاً استعار من رجل قربة على أن يستقي فيها مرة واحدة ثم يردها، فاستقى فيها سنة ثم ردها إليه متخرقة.

وأما الآخر: فإن رجلاً ضافه ضيف من النهار، فاستعار من جار له مصباحاً ليس رجه لضيوفه في الليل، فلما كان بعد ساعة أتاه وطالبه برده، فقال له: أعرتني مصباحاً للليل أو للنهار؟ قال: للليل.
قال: فما دخل الليل.

2- وأغار رجل رجلاً كتاباً وقال له: لا تكن كصاحب السُّلْمِ.
قال: وما معنى ذلك؟

قال: جاء رجل إلى رجل يستعير منه سلماً، فقال له: ما أطيق حمله.
قال: سبحان الله، وهل أكلفك حمله؟ أنا أحمله.
قال: صدقت أنت تحمله ولا ترده، فأحتاج إلى أن أجيء وأحمله⁽¹⁾.

3- استعار رجل من أبي حامد الأسفرايني الفقيه كتاباً، فرأه أبو حامد يوماً وقد أخذ عليه عنباً، ثم إن الرجل سأله بعد ذلك أن يعيره كتاباً، فقال: تأثني إلى المنزل، فأتأتاه، فأخذ الكتاب إليه في طبق وناوله إياه، فاستنكر الرجل ذلك، وقال: ما هذا؟
قال له أبو حامد: هذا الكتاب الذي طلبته، وهذا طبق تضع عليه ما تأكله، فعلم بذلك ما كان من ذنبه.

4- استعار رجل من بعض أهل العلم كتاباً، ثم رده إليه بعد حين متكسراً متغيراً عليه آثار البزور وغيره، فسألته أن يعيره غيره،
قال له: ما أحسنت ضيافة الأول، فتضييفك الثاني⁽²⁾.

5- قال الزهرى: إياك وغلو الكتاب، وهو حبسها عن أصحابها⁽³⁾.

6- قال السيوطي: وقد ذم الله تعالى في كتابه مانع العارية بقوله: ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾⁽⁴⁾، الكتب أهم من الماعون، قال وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب⁽⁵⁾.

(1) ينظر: تقدير العلم، للخطيب البغدادي.

(2) ينظر: تقدير العلم، للخطيب البغدادي.

(3) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقرير النواوى، لجلال الدين السيوطي.

(4) سورة الماعون الآية رقم (7).

(5) ينظر: تقدير العلم، للخطيب البغدادي.

الإِجَارَة



رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

تعريف الإِجَارَة

الإِجَارَة لغة: ما يعطى من عوض على عمل، ثم أطلقت على العقد نفسه.

الإِجَارَة اصطلاحاً: عقد على المنافع بعوض.

فقولنا في التعريف: (المنافع)، يشمل ما إذا كانت المنافع منافع أعيان كالدور والشقق والمحلات التجارية، ويشمل إذا كانت المنافع منافع أشخاص كدفع الأجرة للطبيب ليقوم بالكشف عليك، واستئجار البنائين، والساقيين، وغيرهم. فعقد الإِجَارَة عقد على المنافع فمن استأجر محلًا للمتاجرة فيه؛ فإنه مالك لمنفعته، وهي الاستفادة من المحل طوال فترة عقد الإِجَارَة، ولكنه لا يملك المحل نفسه إذ هو مملوك لصاحبها وهو المؤجر.

أقسام الإِجَارَة

يتبيّن من التعريف أن الإِجَارَة قسمان:

القسم الأول: الإِجَارَة على منافع الأعيان، مثل:

❖ إِجَارَة العقار (الدور والأراضي)

❖ إِجَارَة الدُّوَاب وما في حكمها من وسائل النقل.

❖ إِجَارَة العروض كإِيجار الملابس والأواني والخيام ونحوها.

القسم الثاني: الإِجَارَة على منافع الأشخاص، ويُقصد بها الإِجَارَة على العمل، وهذا القسم تُحدِّده وتضع ضوابطه أنظمة وعقود العمل، أو الأحكام المنظمة لعقد المقاولة في نظام المعاملات المدنية.

نشاط

بعد ما تقدم يمكنك التفريق بين الإِجَارَة والبَيْع، وذلك أن بعض العلماء يسمى الإِجَارَة بَيْعَ الْأَصْغَر، وعرفنا الآن أن الإِجَارَة عقد على المنافع؛ فهي إذاً بَيْعَ المنافع، والبَيْع هو بَيْعَ الأعيان، فما الذي تحصل لديك من الفرق بينهما؟

حكم عقد الإيجاره:

الأصل في عقد الإيجاره الإباحة بإجماع العلماء، للأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة، ومنها قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا حِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ، قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذَّلَ عَيْهِ أَجْرًا﴾^(١).

بَيْنَ وَجْهِ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ.

شروط الإيجاره:

الشرط الأول: معرفة المنفعة المعقود عليها، ويشمل ذلك معرفة العين المستأجرة، فإذا كان العقد على استئجار شقة مثلاً، فلا بد من معرفتها؛ إما برؤيتها، وإما بوصفها وصفاً دقيقاً ينفي الغرر عنها.

نشاط

لماذا كان من شروط الإيجارة معرفة العين المستأجرة؟

الشرط الثاني: معرفة الأجرة معرفة تبني الغرر عنها، فيحدد مالك العين المستأجرة مقدار الأجرة، ويُحدّد هل هذه الأجرة مُستحقّة لسنة أو لشهر أو ليوم، ونحو ذلك.

الشرط الثالث: أن تكون المنفعة مُباحة، فلا يجوز للمؤجر أن يؤجر محلاً لشخص نشاطه في بيع المحرمات، كما لا يجوز أن يستأجر أحيراً ليفعل له فعلاً مُحرماً؛ لأن في ذلك تعاوناً على الإثم والعدوان، وقد نهى الله عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَىٰ إِلَّا ثُمَّ وَالْعَدُونَ﴾⁽¹⁾.

الشرط الرابع: القدرة على التسليم، فلا يجوز تأجير ما يعجز عن تسليمه؛ كسيارته المسروقة.

الشرط الخامس: أن تكون المنفعة مملوكة للمؤجر أو مفوضاً له بالتصرف فيها كالوكيل وولي الصغير؛ لأنه لا يجوز للإنسان أن يتصرف فيما لا يملك، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ﴾⁽²⁾، وقال ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك»⁽³⁾.

أحكام متعلقة بالإجارة على منافع الأعيان:

أولاً: التزامات المؤجر المستأجر:

يجب على المؤجر فعل كل ما يتمكن به المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة، ومن أهمها: تسليم العين للمستأجر، وكذلك لو احتاجت العين إلى نفقة، كما لو تهدم بعض البيت المستأجر بسبب لا يعود إلى المستأجر - كما لو تهدم بسبب الأمطار - فإن العمارة واجبة على المؤجر، وكذلك من استأجر سيارة فلتلت أو تعطلت بسبب لا يعود إلى المستأجر فإن الشركة المؤجرة ملزمة بإصلاح السيارة.

أما المستأجر: فيلزم دفع الأجرة، والمحافظة على العين المستأجرة، وكذلك الأشياء التي تحدث بسببه يجب عليه القيام بها، كشفط البالوعة، وتسديد فواتير الماء والكهرباء ونحو ذلك.

ولو استأجر شخص شقة، ومكنته المؤجر من سكناها، ولم يسكن فيها خلال مدة العقد فإنه ملزם بدفع الأجرة كاملة.

إثراء



(إيجار) شبكة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تنظيم قطاع الإيجار العقاري في المملكة العربية السعودية وحفظ حقوق أطراف العملية الإيجارية (المستأجر، المؤجر، الوسيط العقاري)، وتقدم مجموعة من الحلول الإلكترونية التي تُسهم في تطوير قطاع الإيجار العقاري وتنظيمه وتسهيل أعماله، بما يحقق التوازن في القطاع وتعزيز الثقة به، ويسهم في تحفيز الاستثمار فيه.



للإطلاع على منصة إيجار:

(1) سورة المائدة الآية 2. (2) سورة البقرة الآية 188.

(3) رواه الترمذى برقم (1232) والنسائى برقم (4613) وأبو داود برقم (3503) وابن ماجه برقم (2187) من حديث حكيم بن حزام.

ثانياً: بيع العين المؤجرة:

يجوز بيع العين المؤجرة ولا تنفسخ الإجارة ببيعها، فلو استأجر محمد من علي شقة في عمارته، فباع علي هذه العمارة فإن البيع صحيح، لكن عقد الإجارة الذي تم بين محمد وعلي لا ينفسخ، ولا يتأثر بهذا البيع، ولكن يشترط في البيع أن يكون المشتري على علم بهذه الإجارة.

ثالثاً: تأجير العين المؤجرة:

يجوز لمن ملك منفعة أن يؤجرها على غيره وإن لم يكن مالكاً للعين، وسواء في ذلك أكانت الأجرة أكثر من الأجرة الأولى أم أقل، ويشترط لذلك شرطان:

1. أن لا يكون المؤجر الأول قد شرط عليه ألا يؤجره؛ لأنه يجب الوفاء بالشروط؛ لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم»⁽¹⁾.
2. أن يكون انتفاع المستأجر الثاني بالعين المؤجرة بقدر انتفاع المستأجر الأول أو أقل، فلو أجراه محلاً لبيع الخضراء، فإنه لا يجوز له أن يؤجره على من يجعله محلاً للحدادة؛ لأنه لا يملك ذلك بنفسه (بمقتضى الشرط الأول من شروط الإجارة) فبغيره من باب أولى، ولما في ذلك من الضرر، وقد قال ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»⁽²⁾.

نشاط

بين حكم الإجارة في الحالات الآتية مع بيان السبب:

السبب	حكم الإجارة	الحالة
		استئجار سلمان من صديقه سيارته، ثم ذهب إلى الحراج ليحمل بها بالأجرة.
		استأجر جاسر منزلًا ليسكنه مدة خمس سنوات، ثم استغنى عنه، فأجره بقية المدة لعائلة أخرى لسكنه.

(1) ذكره البخاري معلقاً، رواه أبو داود برقم (3594)، والترمذى برقم (1352) وقال: حديث حسن صحيح، وصححه الألبانى (صحيح الجامع) (6714).

(2) رواه الدارقطنى برقم (3079)، والبيهقي برقم (11384) والحاكم برقم (2345) وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم، ووافقه الذهبى.

أحكام متعلقة بالإيجارة على منافع الأشخاص (الإيجارة على الأعمال):

أولاً: أنواع الإيجارة على الأعمال:

تتفرّع الإيجارة على الأعمال إلى نوعين:

النوع الأول: الأجير الخاص: وهو الذي يستأجر مدة معلومة، يستحق المستأجر نفعه في جميع هذه المدة، مثل السائق والخادم والموظف، والعقد مع الأجير الخاص يُطلق عليه في النظام (عقد العمل)⁽¹⁾.
والجدير بالذكر أن الأجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده إلا إذا تعدى أو فرط، فالسائق الخاص إذا حصل له حادث فإنه لا يضمن ما تلف من السيارة إلا إذا تعدى؛ كما لو أسرع زيادة على السرعة النظامية، أو فرط كما لو أوقف السيارة في مكان غير نظامي.

النوع الثاني: الأجير المشترك: وهو الذي حدد عمله بإنجاز عمل معين، كالطبيب الذي يعالجك في عيادته الخاصة، والمهندس الذي يصمم لك منزلك، فالعقد مع الأجير المشترك متوجه إلى العمل لا إلى الوقت، وعلى ذلك فهو يعمل لك ويعمل لغيرك، والعقد مع الأجير المشترك يُطلق عليه في النظام (عقد المقاولة)⁽²⁾.

والجدير بالذكر إذا تلف شيء بفعله فهو ضامن على كل حال، وأما إذا تلف بغير فعله فإن كان مفرطاً أو متعمداً ضمناً وإن لم يضمن كما لو احترق محل الخياطة أو غسل الملابس ولم يكن صاحبه مفرطاً أو متعمداً فلا ضمان عليه.

نشاط

بالتعاون مع زميلك اذكر أحوالاً يضمن فيها الأجير الخاص أو المشترك، وأحوالاً لا يضمن فيها مع بيان السبب:

السبب	أحوال يضمن فيها الأجير
السبب	أحوال لا يضمن فيها الأجير

(1) عقد العمل: هو عقدٌ مبرمٌ بين صاحب عمل وعامل، يتهدّد الأخير بموجبه أن يعمل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه مقابل أجر. ينظر: المادة (50) من نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 23/8/1426هـ.

(2) عقد لمقاولة: عقدٌ يلتزم بمقتضاه المقاول بصنع شيءٍ، أو أداء عمل مقابل أجر، دون أن يكون تابعاً لصاحب العمل ولا نائباً عنه. ينظر: المادة (484) من نظام المعاملات المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ.

ثانيًا: توكيل الأجير غيره بالعمل:

يجوز للأجير أن يوكل غيره ليقوم مقامه بالعمل، مالم يكن هناك شرط بأن يقوم هذا الأجير بعمل العمل بنفسه، أو كان قد صدر المستأجر يختلف باختلاف الذي يقوم بالعمل مكانه، فلو حجز موعداً عند أحد الأطباء المشهورين ليقوم بالكشف عليه أو إجراء عملية جراحية له. وهو لم يحجز في هذه العيادة إلا من أجل هذا الطبيب. فلا يجوز للطبيب أن يوكل غيره للقيام بهذا العمل؛ لأنه التزم للمريض بالقيام بهذه العملية والعقد لازم يجب الوفاء به، وغيره لا يقوم مقامه عند هذا المريض.

ثالثًا: حقوق الأجراء والعمال:

تأمل النصوص الآتية واستخرج منها حقوق الأجراء والعمال في الإسلام.

عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه قال: «...إن إخوانكم خواكُمْ جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، ولilyبسه مما يلبس، ولا تكتفوا بهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهם ما يغلبهم فأعذنوه»⁽¹⁾.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه: «إذا أتي أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين، أو أكلة أو أكلتين، فإنه ولِي علاجه»⁽²⁾.

عن عائشة رضي عنها رضي الله عنها قالت: «ما ضرب رسول الله صلوات الله عليه شيئاً فقط بيده، ولا امرأة، ولا خادماً، إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما نيل منه شيء فقط فينتقم من صاحبه إلا أن ينتهك شيء من محارم الله فينتقم لله عز وجل»⁽³⁾.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه: «... وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخوا المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحرقه، التقوى ها هنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب أمرئ من الشر أن يحرق أخيه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وما له وعرضه»⁽⁴⁾.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه قال: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيمة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»⁽⁵⁾.

يمكنني أن أستخلص من هذه النصوص الحقوق الآتية:

- 1

- 2

- 3

- 4

- 5

- 6

- 7

(1) رواه البخاري (2545) ومسلم (1661) والخَوْل: الخدم؛ سموا بذلك لأنهم يتخلون الأمور أي يصلحونها.

(2) رواه البخاري برقم (2557)، ومسلم برقم (1663).

(3) رواه مسلم برقم (2328).

(4) رواه البخاري برقم (2227).

(5) رواه مسلم برقم (2564).

نوع عقد الإيجارة ومتى ينفسخ

عقد الإيجارة عقد لازم، فإذا وقع عقد الإيجارة على الوجه الصحيح فإنه يلزم المستأجر والمؤجر المضي في هذا العقد إلا إذا تراضياً على فسخه قلهما ذلك.

وتنفسخ الإيجارة بتعذر استيفاء المعقود عليه، ولو استأجر بيته للسكنى فانهدم البيت فإن عقد الإيجارة يبطل، ولو حجز موعداً لإجراء عملية فشفي للمريض فإن عقد الإيجارة ينفسخ.

١ من خلال دراستك لموضوع الوكالة وأحكامها، وضح ما يلي:

أ- تعريف الوكالة اصطلاحاً.

ب- أنواع الوكالة، مع التمثيل لكل نوع.

ج- حكم عقد الوكالة، مع الاستدلال.

د- شروط عقد الوكالة.

هـ- حكم أخذ الأجرة على الوكالة.

٢ من خلال دراستك لموضوع العارية وأحكامها، وضح ما يلي:

أ- حكم العارية، مع الاستدلال.

ب- الحكمة من مشروعية العارية.

ج- شروط العارية.

د- يسارع بعض الناس بإعارة كل من طلب منه شيئاً، وبعكس ذلك آخرون، ما هي في تصورك الأسباب التي حفظت الأولى للإعارة، وثبتت الآخر عنها؟

٣ من خلال دراستك لأحكام الإجارة وأنواعها، وضح ما يلي:

أ- تعريف الإجارة لغة واصطلاحاً.

ب- أقسام الإجارة، مع التمثيل لكل قسم.

ج- شروط الإجارة.

د- التزامات المؤجر والمستأجر في الإجارة على منافع الأعيان.

هـ- الفرق بين الأجير الخاص والأجير المشترك، ومُسمى عقد كلٍّ منهما في أنظمة العمل.



الوحدة السادسة

الشركات

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- توضح المراد بـ (الشركة) .
- 2- تبيّن الشروط العامة للشركات.
- 3- تميّز بين أنواع شركات الأشخاص.
- 4- تمثّل لأهم أنواع شركات الأموال.
- 5- تفصّل القول في حكم المساهمة في الشركات.
- 6- تحذر المساهمة في الشركات المحرمة.

تعريفها

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

الشركات

الشركات جمع **شركة**، وال**شركة**: عقد يُسهم بمقتضاه شريك أو أكثر، بتقديم حصةٍ من مالٍ أو عملٍ أو منهما معًا في مشروع لا قسم ما ينشأ عنه من ربحٍ أو خسارة.

نشاط

الخيارات الآتية تعينك على فهم المراد بالشركة؛ ضع علامة (✓) على الخيارات التي تتوفّر في الشركة، وعلامة (✗) على الخيارات التي لا تتوفّر في الشركة:

	الشركة لا تكون إلا تابعة للدولة
	الربح ليس من أغراض الشركات الأساسية
	قد تكون الشركة مؤسسة فردية لشخص واحد
	قد تكون الشركة ملكًا لأفراد عائلة واحدة، أو عدة عوائل
	تكون الشركة أحياناً مفتوحة لمن أراد المشاركة من جميع الناس
	قد تقوم الشركة بعمل واحد، وقد تقوم بأعمال كثيرة
	الشركة تكون أحياناً أهلية وأحياناً مشتركة بين الأهلية والحكومة
	الشركات تسهم في تنمية البلاد وتطويرها
	الربح من أهداف الشركات الأساسية
	الشركات قد يشترك في ملكيتها الرجال والنساء

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلُطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ أَمْوَأْ وَعَمَلُوا الصَّلَحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾⁽¹⁾، والخلطاء هم الشركاء.

وفي الحديث القدسي المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه إلى النبي عليه السلام: إن الله يقول: أنا ثالث الشركين، ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما»⁽²⁾.

تأمل الدليلين السابقين واستنتج منهما حكم الشركة، ثم بين كيف استفدت هذا الحكم منهما.

الحكم الشرعي للشركات:

الآية:

وجه الدلالة من الحديث:

الشروط العامة للشركات

يشترط لصحة الشركة أياً كان نوعها ما يأتي: (أكمل الفراغات بما يناسبها)

م	الشروط	مثالها	ضد هذه الشروط	مثالها
1	أن يكون نشاط الشركة مباحاً		يحرم الاشتراك في عملٍ محرومٍ	
2	أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من رأس المال معلوماً		لا يجوز أن تنشأ شركة لا يعلم مقدار ما يملكه كل واحدٍ من الشركاء فيها	
3	أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من الربح معلوماً عند العقد		إذا لم يعين نصيب كل منها عند إنشاء الشركة لم يجز	
4	أن يكون نصيب كل واحدٍ من الشركاء من الربح مشاعاً، أي بالنسبة		لا يجوز أن يحدد لأحدهما مبلغ معين	لـك ألف ريالٍ من الربح ولـي ما زاد، أو: لك ربح هذا الشهر ولـي ربح الشهر الآخر

(1) سورة ص الآية رقم (24).

(2) رواه أبو داود برقم (3383).

بالتعاون مع مجموعتك: تأمل الشروط السابقة للشركات، ثم استنبط الحكمة في اشتراط كل واحد منها:

الحكمة من الشرط الأول:

الحكمة من الشرط الثاني:

الحكمة من الشرط الثالث:

الحكمة من الشرط الرابع:

ملا يشترط في الشركات

أولاً: لا يشترط تساوي الشركاء في الملك، فيجوز مثلاً أن يكون لأحد الشريكين ٢٠٪ وللآخر ٨٠٪.

ثانياً: لا يشترط تساوي الشركاء في الربح بل هو حسب الاتفاق بينهم، فيجوز مثلاً أن يكون لأحد الشريكين

ثلث الربح وللآخر الثلثين.



أنواع الشركات

شركات العقود على نوعين:

النوع الأول:
شركات الأشخاص



النوع الأول: شركات الأشخاص

وهي الشركات التي يبرز فيها الجانب الشخصي، وتكون من شركاء يعرف بعضهم بعضًا، وينفسخ عقد الشريك بمותו أو الحجر عليه.

وشركات الأشخاص أنواع ،أبرزها ما يأتي:

أولاً: شركة العنان، وهي: اشتراك اثنين فأكثر بماليهما ليعملوا فيه ببدنيهما والربح لهما.
مثالها: اشتراك صالح وخالد بخمسين ألف ريال من كلٍّ منهما ليعملوا جمِيعًا بهذا المال في شراء الملابس وبيعها، على أن يقتسموا الربح بحسب الاتفاق، وأما الخسارة فيجب أن يتحمل كلٌّ منهما نصفها.

مثال آخر:

ثانياً: شركة المضاربة، وهي: دفع مالٍ لمن يتجر به والربح بينهما.
مثالها: دفع صالح لخالد مئة ألف ريال ليتاجر له بها في شراء التمور وبيعها، على أن يكون صالح - وهو رب المال - سبعون بالمائة من الربح، ولخالد - وهو العامل - ثلاثون بالمائة. وأما الخسارة فيجب أن تكون على رأس المال، ولا يتحمل العامل من الخسارة شيئاً؛ لأنه سيضيع عليه جهده⁽¹⁾، إلا إذا حصل منه تعدٍ أو تفريط، فيتحمل من الخسارة بقدر ذلك.

مثال آخر:

ثالثاً: شركة الأبدان، وهي: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبان بأبدانهما.

مثالها: اشتراك صالح وخالد في عملٍ معينٍ كخياطة، وسباكية، ونجارة، وإصلاح أجهزة، ونحو ذلك، على أن يقتسموا الربح بحسب الاتفاق، ولا خسارة هنا لعدم وجود رأس مال.

مثال آخر:

وهذه الثلاث المتقدمة كلها معروفة قدیماً في الفقه الإسلامي.

(1) وهذا خسارة بالنسبة له.

قارن بين أنواع الشركات الثلاث بذكر أوجه الشبه والخلاف بينها.

أوجه الخلاف	أوجه الشبه	نوع الشركة
.....	شركة العنان
.....	شركة المضاربة
.....	شركة الأبدان

رابعاً: شركة التضامن، وهي اشتراك اثنين فأكثر، بحيث يكونان مسؤولين بالتضامن في جميع أموالهما عن ديون الشركة.

مثالها:

أنشأ صالح وخلد شركة تضامن مناصفة بينهما، وبعد فترة تراكمت الديون على الشركة حتى بلغت مليون ريال، فلما صفيت الشركة تبين أن قيمة موجوداتها ثمانمائة ألف ريال فقط، فهنا يطالب كل واحدٍ منهما بدفع مائة ألف ريال من ماله الخاص لاستكمال سداد الديون.

مثال آخر:

حكمها:

شركة التضامن جائزة بشرط مراعاة الشروط العامة في الشركات. وتعامل في الشريعة على أنها شركة عنان.

النوع الثاني: شركات الأموال

وهي شركات يغلب فيها العنصر المالي، وقد تتألف من أشخاص لا يعرف بعضهم بعضاً، بل قد يصل عددهم في بعض أنواعها إلى الآلاف، ولا ينفسخ عقد الشريك بمותו أو الحجر عليه.

وتُعد شركات الأموال بأنواعها من الشركات الحديثة، ومن أهم أنواعها:

أولاً: الشركة ذات المسؤولية المحدودة وهي شركة مؤلفة من اثنين أو أكثر بما لا يزيد على خمسين شريكاً بحيث تكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال.

مثالها:

أنصار صالح وخلال شركة ذات مسؤولية محدودة متساوية بينهما، وبعد فترة تراكمت الديون على الشركة حتى بلغت مليون ريال، فلما صفيت الشركة تبين أن قيمة موجوداتها ثمانمائة ألف ريال فقط، فهنا يعطى الدائنين مبلغ تصفية الشركة بالمحاسبة فيما بينهم، وأما الدين الزائد على ذلك - وهو المائتا ألف ريال - فإنه يسقط ولا يطالب الشريكان بدفعه من أموالهما الخاصة؛ لأن مسؤوليتهم محدودة بقدر ما يملكانه في الشركة، أي أن غاية ما يخسرانه هي رؤوس أموالهما في الشركة.

مثال آخر:

حكمها:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة **جائزة متى ما استوفت الشروط العامة للشركات** بشرطين:

الأول: أن يكون شرط المسؤولية المحدودة معيناً أمام كل من يتعامل مع الشركة.

والثاني: ألا يكون القصد من شرط المسؤولية المحدودة مخادعة الآخرين والتغريير بهم.

والمسوغ لجواز اشتراط المسؤولية المحدودة أن الدائن قد قبل هذا الشرط عند تعاقده مع الشركة، ولا يترب على هذا الشرط محظوظ شرعي، فوجوب الوفاء به.

ثانياً: شركة المساهمة، وهي شركة ذات شخصية اعتبارية مقسمة إلى أسهم متساوية القيمة تطرح للاكتتاب العام.

مثالها:

الشركة السعودية للكهرباء، وشركة سابك، وشركة الاتصالات.

ففي جميع هذه الشركات قسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة يتم تداولها بيعاً وشراءً في الأسواق المالية، وتكون ملكية الشخص في الشركة بقدر ما يمتلكه من أسهم، وتوزع الأرباح والخسائر على الأسهم.

وشركات المساهمة عادة تكون شركات ضخمة، حيث يسهم في الشركة الواحدة آلاف، بل ربما ملايين الأشخاص.

حكمها:

شركة المساهمة **جائزة من حيث الأصل بالشروط العامة للشركات**: لعدم ما يمنع من صحتها.

إثراء

نظام الشركات:



أحد أهم الأنظمة السعودية التي تنظم عمل الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية، وقد بين النظام أحكام جميع الشركات التي درستها.

يتكون من (281) مادة، تكلمت عن كل ما يتعلق بكيفية تأسيس الشركات وكيفية توزيع الأرباح والخسائر وكيف يتم تصفيتها بعد انتهاء الشركة.

حكم المساهمة في الشركات:

يختلف حكم المساهمة في أي شركة بحسب نشاط الشركة المصدرة لها، والشركات بهذا الاعتبار على نوعين:

النوع الأول: الشركات المحرمة

وهي الشركات التي يكون أصل نشاطها في أغراض محرمة، مثل: المصارف الربوية، وشركات التأمين التجاري، والشركات التي تتاجر بالخمور، أو التبغ، أو الإعلام الهاابط، ونحو ذلك.



النوع الثاني: الشركات المباحة

وهي الشركات التي يكون نشاطها في أغراض مباحة، ولا تتعامل بأي معاملةٍ محمرة.
فهذه الشركات يجوز الاستثمار في أسهمها والمتجارة بها.

اكتب تصوراً لشركة مساهمة:

نشاط

1/ قارن بين أنواع الشركات من حيث تحمل الخسارة:

السبب	الطرف الذي يتحمل الخسارة	نوع الشركة
.....	العنان
.....	المضاربة
.....	الأبدان
.....	التضامن
.....	ذات المسؤولية المحدودة
.....	المساهمة

٢/ وضع خارطة مفاهيم مناسبة لأنواع الشركات.



نشاط

1- قم بعمل عقد لإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة مستوفيا شروطها الشرعية، موضحا فيه كيفية التصرف في حال الربح والخسارة.

2- لو فكرت مع بعض زملائك في تأسيس شركة لطباعة الكتب، ففي أي نوع من الشركات السابقة سوف تعمل؟ وما الصياغة الأولية الصحيحة للعقد الذي سيتم بينكم؟ وكيف ستوزعون الأرباح السنوية؟ وإذا احتجت إلى زيادة رأس المال فأي الطرق سوف تسلك؟ ولماذا؟

3- أحضر أي عقد من عقود الشركات الموجودة في بيئتك، ثم قم بتحليله ودراسته من الأوجه الآتية:
نوع الشركة - مدى انضباط العقد مع الشروط العامة للشركات أو الشروط الخاصة في بعض الشركات، واستخراج البنود الصحيحة وغير الصحيحة - إذا وجد فيه مخالفة للضوابط الشرعية فكيف يمكن تصحيحها لتكون متوافقة مع الأحكام الشرعية؟

التقويم

١ وضح بأسلوبك الخاص المراد بالشركة -مستفيداً من التعريف المعطى -.

٢ يشترط لصحة الشركة أياً كان نوعها أربعة شروط، عددها.

٣ هل يُشترط تساوي الشركاء في الملك والربح؟ ووضح ذلك مع ضرب مثال.

٤ من خلال دراستك لأنواع الشركات، وضح مايلي:

أ- الفرق بين شركات الأشخاص وشركات الأموال.

ب- أنواع شركات الأشخاص.

ج- التمثيل لأنواع شركات الأموال.

د- حكم المساهمة في الشركات.

ملاحظات



الوحدة السابعة

الهبة والوقف والوصية

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن :

- 1- تُبيّن المراد بالهبة وأهم أحكامها.
- 2- تَسْتَشُر عدالة الإسلام في العدل بين الأولاد.
- 3- تُبيّن المراد بالوقف وأهم أحكامه.
- 4- تُدرك أهمية الوقف في العصر الحاضر.
- 5- تُبيّن المراد بالوصية وأهم أحكامها.
- 6- تقارن بين الوقف والوصية.
- 7- تُدرك الحكمة من مشروعية كل من : الهبة والوقف والوصية.
- 8- تحرص على البذل والكرم، وتحذر الشح والبخل.

الهبة



تمهيد

الtributations الماليّة أنواع متعددة؛ فالهبة والعطية والهدية والصدقة، والوقف والوصيّة؛ كلها ألفاظ تفيد نوعاً من التبرع من غير مقابل؛ فـ(الهبة) وـ(الهدية) متقاربتان، وكلتا هما يدخل في التبرع لغير الفقير؛ من قريب وصديق ونحوهما، فإن كان الغرض منها جلب المودة والألفة فالغالب تسميتها (هدية)، وإن كان ذلك في مرض الموت فيخصه الفقهاء باسم: (العطية)، وإن كان التبرع للفقير فهو (الصدقة)، وإن كان أمراً بالتبرع بعد الموت فهو (الوصيّة)، وإن كان التبرع بشيء ثابت له دخل وثمرة مستمرة تصرف في أوجه البر المختلفة فهو (الوقف) أو (السبأة).

وفي هذه الوحدة سوف نتعرف - إن شاء الله تعالى - على أنواع هذه التبرعات وأهم حكمها.

تعريف الهبة

هي التبرع بتمليك المال في حال الحياة.

حكمها

الهبة **مستحبة**، فإن كان الغرض منها البر وحسن الصلة فهي هدية، وإن كان الغرض منها الإرافق ودفع الحاجة فهي صدقة، وكلاهما من فضائل الأعمال، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «تهادوا تحابوا»⁽¹⁾، وعنده أيضاً أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «من تصدق بعد مرحلة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يتقبّلها بيمنيه، ثم يربّيها لصاحبها كما يربّي أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل»⁽²⁾.

حكم قبول الهبة

قبول الهدية **جائز**.

ويستحب لمن أهدى إليه شيء أن يدعوه من أهدى إليه يكافئه بهدية منه - إن تيسر - ولا فيكتفي بالدعاء له، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه يقبل الهدية ويثيب عليها»⁽³⁾.

وأما صدقة التطوع فيكره لغير المحتاج أحذها.

(1) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم (594). قال ابن حجر في بلوغ المرام: إسناده حسن حديث رقم (942).

(2) رواه البخاري برقم (1410)، ومسلم برقم (1014)، والفلو: المهر وهو ولد الفرس.

(3) رواه البخاري برقم (2585).

حكم الهبة لغير المسلم وقبولها منه

يجوز الإهداء لغير المسلم الذي ليس بينه وبين المسلمين حرب، كما تجوز الصدقة عليه؛ لقول الله تعالى:

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْنَطُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا هُوَ جُنُكُمْ مَنْ دَرَّكُمْ أَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽¹⁾.

ويستحب قبول الهدية منه، فعن علي رض قال: أهدى كسرى لرسول الله صل قبل منه، وأهدى له قيسار قبل منه، وأهدت له الملوك قبل منها⁽²⁾.

هبة الوالدين لأولادهما

يجب على الأب والأم العدل في هبتهما لأولادهما، ذكورهم وإناثهم؛ لما روى النعمان بن بشير رض أن والده نحله غلاماً وأراد أن يشهد النبي صل على ذلك فقال له: «أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فاقتوا الله واعدلوا بين أولادكم»⁽³⁾.

ولا يدخل في النهي ما إذا كان التفضيل في مقابل عمل قام به الولد، مثل أن يكافئ من يعمل معه، أو من يحفظ القرآن.

وإذا كان لأحد أولاده حاجة خاصة، كالعلاج والدراسة ونحو ذلك فيجوز أن يعطيه بقدر حاجته، ولا يعد ذلك من الهبة؛ إنما هو من النفقة المشروعة، والعدل الواجب فيها أن تكون لكل أحد بحسب حاجته.

أخذ الوالد من مال ولده

يجوز لكل من الوالدين أن يأخذ من مال ولده بشرطين:

الأول: أن يكون الوالد محتاجاً لذلك المال، فلو أخذه من غير حاجة أو ليعطيه ولداً آخر لم يصح.

والثاني: ألا يكون الولد محتاجاً لذلك المال، ولا يتضرر بأخذنه.

ودليل ذلك ما روى جابر بن عبد الله رض أن رجلاً قال: يا رسول الله، إن لي مالاً وولداً وإن أبي يريد أن يحتاج مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك»⁽⁴⁾.

(1) سورة المتحنة الآية رقم (8).

(2) رواه الترمذى برقم (1358)، وأحمد برقم (747)، وقال الترمذى: حسنٌ غريب.

(3) رواه البخارى برقم (2587)، ومسلم برقم (1623).

(4) رواه ابن ماجه برقم (2291)، وابن حبان (2/142)، وصححه الألبانى في إرواء الغليل (3/323).

الرجوع في الهبة

إذا قبض الموهوب الهبة فلا يجوز للواهب الرجوع فيها؛ إلا الوالد فيجوز له الرجوع فيما يعطي ولده.

ودليل ذلك قوله عليه السلام: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»⁽¹⁾.

الهبة في مرض الموت

الهبة في مرض الموت تسمى عطية.

فمن كان في مرض الموت المخوف⁽²⁾ فعطيته لها حكم الوصية، فلا يصح أن يعطي أحداً من ورثته إلا إذا رضي بقية الورثة، ولا يصح أيضاً أن يعطي عطية تزيد على ثلث ماله ولو لغير وارث إلا إذا أجازها الورثة.

هدايا الموظفين

من كان له تعامل مع موظف في جهة عامة فلا يجوز أن يقبل الهدية؛ خشية أن يكون الغرض منها المحاباة، فتدخل في الرشوة المحرمة.

وإذا انتقت التهمة جازت الهدية، مثل أن يكون من عادته أن يهدى قبل نشوء التعامل بينهما، أو تكون الهدية بعد انتهاء العلاقة بينهما لأن يهدي الطالب معلمه بعد تخرجه.

نشاط

من خلال معرفتك لأحكام الهبة، أجب عن التالي:

1- استخرج ثلاثة أحوال تحرم فيها الهبة:

-أ-

-ب-

-ج-

2- اكتب نصيحة لموظف لا ينجز عمله حتى تقدم له الرشوة في صورة الهدية:

.....
.....

(1) رواه البخاري برقم (2589)، ومسلم برقم (1622).

(2) هو: (ما يكثر حصول الموت منه، فلا عبرة بما يندر وجود الموت منه، ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامه) الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

الوقف



تعريفه

الوقف لغة: الحبس والمنع.

وشرعًا: تحبيس الأصل وتسبييل المنفعة.

حكمه

الوقف مستحب، قال النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينفع به، أو ولد صالح يدعوه»⁽¹⁾.

أمثاله

للحوق صور كثيرة منها:

- 1- الوقف للنفع العام؛ مثل: بناء المساجد أو المدارس.
- 2- الوقف الذي يستفاد من ريعه⁽²⁾ في وجوه البر المختلفة؛ مثل: وقف عمارة تؤجر على الناس وتصرف أجرتها في أوجه البر، أو وقف مزرعة تصرف ثمرتها على المحتاجين.
- 3- وقف المصاحف أو الكتب النافعة.

أنواع الوقف

الوقف نوعان:

النوع الأول: الوقف الألهي: وهو الذي يكون مصرفه على أهل الوقف من أولاده وأقاربه.

ومما يدل على مشروعيته: حديث أنس قال: لما أنزلت هذه الآية ﴿إِنَّمَا تَنَاهُ اللَّهُ عَنِ الْحَرَثِ إِذْ نَفَقُوا مِمَّا حَبَبُوكُمْ﴾⁽³⁾ قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿إِنَّمَا تَنَاهُ اللَّهُ عَنِ الْحَرَثِ إِذْ نَفَقُوا مِمَّا حَبَبُوكُمْ﴾، وإن أحب أموالي إلي بيرحاء⁽⁴⁾، وإنها صدقة لله أرجو برها وذرها عند الله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله، قال: فقال رسول الله ﷺ: «بخ، ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، وقد سمعت ما قلت وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين»، فقال أبو طلحة: أبغض يا رسول الله، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه⁽⁵⁾.

(1) رواه مسلم برقم (1631). (2) الريع: غلة أو عائد ينتج من العقار.

(3) سورة آل عمران الآية رقم (92).

(4) بيرحاء: اسم للبسستان الذي تبرع به أبو طلحة إلى النبي ﷺ وكانت في قبلة مسجد النبي ﷺ، وكان ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب.

(5) رواه البخاري برقم (1461)، ومسلم برقم (998).

النوع الثاني: الوقف الخيري: وهو الذي يكون مصرفه على جهات البر.

ومما يدل على مشروعيته: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالاً فقط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها»، قال: فتصدق بها عمر: أنه لا بيع، ولا يوهب، ولا يورث، وتصدق بها في: الفقراء، وفي القراب، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف⁽¹⁾.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك: اذكر مثلاً واقعياً مناسباً على كل مما يأتي:

أولاً: الوقف الأهلي:

ومصارفه هي:

ثانياً: الوقف الخيري:

ومصارفه هي:

شروط الوقف

يشترط لصحة الوقف ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الواقف ممن يصح تبرعه، وهو البالغ العاقل الرشيد، فلا يصح الوقف من صغير أو مجنون أو سفيه.

والثاني: أن يكون مصرفه على جهة بر، كالآقارب والقراء والمساجد والمدارس والمستشفيات وتعليم العلم وتحفيظ القرآن. فلا يصح الوقف على تنوير الأرضية والبناء عليها، ولا على أماكن اللهو المحرم، ونحو ذلك.

والثالث: أن يكون الموقوف مما يمكن الانتفاع به معبقاء عينه، كالدور والأراضي والأثاث والسيارات والأجهزة الكهربائية والمصاحف، وأما ما تستهلك عينه بالانتفاع به - كالطعام - فلا يصح وقفه.

(1) رواه البخاري برقم (2737)، ومسلم برقم (1632).

انعقاده

ينعقد الوقف بكل قول أو فعل يدل عليه، ولا يفتقر إلى حكم قاض، وهو عقد لازم لا يحق للواقف بعد انعقاده أن يرجع فيه.

التصرف في الوقف

إذا انعقد الوقف فإنه يخرج من ملك الواقف، فلا يجوز له ولا لغيره التصرف فيه ببيع أو هبة أو نحوهما. ويجب أن يعمل فيه بشرط الواقف، فلو وقف أرضاً ليبني عليها مدرسة فلا يجوز أن يبني عليها مسجد، ولا يجوز إبدال الوقف بغيره إلا إذا كان في ذلك مصلحة، مثل مسجد هجر الناس موضعه فتباع أرضه ويشترى بها أرض في موضع آخر، أو سجاد لي فينقل إلى مسجد بحاجة إلى مثله أو بيع ويشترى به سجاد جديد.

ناظر الوقف

ناظر الوقف هو من يشرف عليه ويتولى رعايته وصرف ريعه للمستحقين، ويجب العمل بشرط الواقف في تعيين الناظر، وفي الأجر المستحق له على النظارة، ويجب على الناظر أن يتق الله ويحسن الولاية على الوقف لأنهأمانة أؤمن عليها. وينبغي تسجيل الوقف لدى المحكمة الشرعية ولدى الهيئة العامة للأوقاف لتوثيق العقد، وللتتأكد من استمرار العمل بشرط الواقف، لاسيما أن كثيراً من الأوقاف تبقى لسنوات طويلة فإذا لم توثق فإنها تكون عرضة للضياع.

أثر الأوقاف في الحضارة الإسلامية



تعد الأوقاف أحد أهم مصادر الدخل في المجتمعات الإسلامية، وكان لها الأثر الكبير في دعم المسيرة العلمية والدعوة إلى الله، وفي الرعاية الاجتماعية، حيث كانت أموال الأوقاف المصدر الرئيسي في بناء العديد من الجامعات والمدارس والمكتبات العامة والإنفاق منها على المعلمين وطلاب العلم، وفي بناء المساجد وكفالة الأيتام والصرف على المحتاجين وغير ذلك من الأعمال الخيرية التي كانت تمول من أموال الأوقاف.

ومن أبرز الأمثلة على الأوقاف التي لها أثر كبير على المجتمع وقف العين العزيزية التي أوقفها الملك عبد العزيز رحمه الله عام ١٣٦٦ هـ لسقيا كل منازل مدينة جدة وللمشاركة في خدمة حجاج بيت الله الحرام. وكانت العين العزيزية من أهم أسباب توسيع مدينة جدة.

بالتعاون مع مجموعتك ، أجب عن الآتي:

١- بالرجوع إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، أو لأي برنامج حاسوبي يتضمن آيات القرآن الكريم؛
اجمع ما يتيسر لك من:

أ- الآيات التي تحدث على الصدقة والكرم والبذل:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ب- الآيات التي تذم البخل والشح وتنفر منه:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....



2- بذل المال في وجوه الخير من أعظم أنواع البذل، ولكن للبذل صوراً ووجوهاً أخرى غير بذل المال، وقد لا تقل أهمية منه، بالتعاون مع مجموعتك: بين ثلاثة من أنواع البذل الأخرى؛ موضحاً أهميتها وأثرها على الفرد والمجتمع، مستشهدًا بما يتيسر لك من النصوص والآثار.

النوع الأول:

النوع الثاني:

النوع الثالث:

إثراء



حثت الشريعة الإسلامية على العناية بالأوقاف، والترغيب في المساهمة فيها، لمنافعها المتعددة للفرد والمجتمع، ولذا استحققت أن تكون أفضل الصدقات وأنفعها، وما من أحد من الصحابة رضي الله عنه وهو ذو مقدرة إلا وقف شيئاً من ماله، كما ذكر جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

من هذا المنطلق أولت بلادنا المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- عناية خاصة بالأوقاف، واهتمامًا منقطع النظير بها، ومن مظاهر ذلك: إنشاء (الهيئة العامة للأوقاف)، والتي تهدف إلى تعزيز دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقاً لمفاصد الشريعة الإسلامية، والأنظمة، ورؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وقد أطلقت الهيئة عدداً من المبادرات والبرامج، كـ(منصة وقفي)، التي تهدف إلى تحفيز المشاركة المجتمعية في المجال الوقفي، وتتيح الفرصة أمام قئات المجتمع كافة : للمساهمة الجزئية أو الكلية في دعم المشاريع وتمويلها بشكل رقمي من خلال خيارات دفع آمنة.

وتدعم (منصة وقفي) عدداً من المجالات، منها: خدمة ضيوف الرحمن، خدمة بيوت الله، الأوقاف العلمية، الأوقاف الصحية، الفئات الأشد حاجة.



للاطلاع على منصة وقفي:

تعريفها

الوصية في اللغة: الوَصْل، من وَصَيَّتُ الشيءَ، إذا وصلَهُ، لأن الموصي وصلَ ما كان له من التصرف في حياته بما بعد موته.

وشرعًا هي: التبرع بالمال بعد الموت.

حكمها

الأصل في الوصية أنها **مستحبة**، فيشرع للمسلم أن يوصي بشيء من ماله يصرف في وجوه البر؛ ليصل إليه ثواب ما وصى به بعد موته.

قد تكون الوصية واجبة، أو مكرورة، أو محرمة، وبيان ذلك فيما يأتي:

الدليل	بيانها	حكم الوصية
قوله ﷺ: «ما حق امرئ مسلم له شيء يريده أن يوصي فيه بيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» ⁽¹⁾ .	إذا كان عليه حقوق واجبة لم يؤدتها، كمن عليه دين لم يوثقه، أو زكاة لم يدفعها، ونحو ذلك فيجب أن يوصي بأداء تلك الحقوق.	الوصية الواجبة
لقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص ﷺ حين أراد أن يوصي: «إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفرون الناس» ⁽²⁾ .	إذا كان ماله قليلاً وورثته محتاجون؛ لأنه يكون بذلك قد عدل عن أقاربه المحتاجين إلى الأجانب.	الوصية المكرورة
1- لقوله ﷺ في حديث سعد: «الثلث والثلث كثیر» ⁽³⁾ . 2- لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِيْ حَقٍّ حَقًّا هُوَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ» ⁽⁴⁾ .	1- أن يوصي بأكثر من ثلث ماله. 2- أن يوصي لأحد الورثة. وفي هاتين الحالتين: لا تنفذ الوصية في القدر المحرم إلا إذا أجازها الورثة بعد موته.	الوصية المحرمة

(1) رواه البخاري برقم (2738)، ومسلم برقم (1627).

(2) رواه البخاري برقم (1295)، ومسلم برقم (1628).

(3) رواه البخاري برقم (2743)، ومسلم برقم (1628).

(4) رواه أبو داود برقم (2870)، والترمذني برقم (2121). وابن ماجه برقم (2173)، وقال الترمذني: حسن صحيح.

وقت الوصية

ليس للوصية وقت فيشرع للإنسان أن يكتب وصيته، وتنفذ في مرض الموت. أما تنفيذها فلا يكون إلا بعد الموت.

ما تثبت به الوصية

تثبت الوصية بالإشهاد، وبالكتابة بخط الموصي، وبالتوثيق لدى الجهات الرسمية.

من أحكام الوصية

1- لا يجوز للموصي أن يقصد بالوصية الإضرار بالوارث أو حرمانه من التركة، ومن ذلك أن يقر بشيء ليس عليه لأجل حرمان الورثة.

2- ينبغي ألا يصل في وصيته إلى الثالث لقوله عليه السلام في الحديث السابق: «والثالث كثير».

3- إذا لم يكن للموصي ورثة فتجوز الوصية بأكثر من الثالث؛ لأن المنع فيما زاد على الثالث لحق الورثة فإذا عدموه زال المانع.

4- يجوز للموصي أن يرجع في وصيته أو أن يغير فيها؛ لأنها لا تلزم إلا بالموت.

5- لا تجوز الوصية لأحدٍ من الورثة.

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك، أجب عن التالي:

1- قارن بذكر أوجه الشبه والاختلاف بين الوقف والوصية.

أوجه الاختلاف	أوجه الشبه	
.....	الوقف
.....	الوصية

2- هذه الوحدة التي بين يديك تحارب البخل بجميع صوره، ولكن البخل موجود في بعض النفوس، كيف يمكنك حل مشكلة البخل المتأصلة في نفس أحد من الناس؛ فيما لو عرض لك مشكلته مریداً التخلص منها؟

3- شارك في كتابة الوصية الآتية مبيناً مصارفها التي تراها على التفصيل:

وصية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:
فهذا ما أوصى به بن في حال الصحة من بدنـه وعقلـه وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً
رسول الله وأن عيسى عبد الله ورسولـه وكلـمـته ألقـاـها إلى مريم وروحـه، وأنـ الجنة حقـ والنـار حقـ وأنـ السـاعة آتـية لا رـيب
فيـها وأنـ الله يـبعث منـ فيـ القـبور، وأـوصـي بـخـمسـ مـالـهـ يـوضـعـ فيـ عـمـارـةـ أوـ فـيـلاـ بمـكانـ منـاسـبـ، يـصـرـفـ رـيعـهاـ فيـ: ، و ، و

ويكون الناظر على الخمس ابنـي، ومنـ بـعـدهـ الصـالـحـ منـ ذـرـيـةـ أـبـنـائـيـ الـذـكـورـ، وـلـنـ توـلـيـ النـظـارـةـ الحقـ
فيـ توـكـيلـ غـيرـهـ.

والـلـهـ عـلـىـ مـاـ نـقـولـ شـهـيدـ، فـمـنـ بـدـلـهـ بـعـدـ مـاـ سـمـعـهـ فـإـنـمـاـ إـثـمـهـ عـلـىـ الـذـيـنـ يـبـدـلـونـهـ إـنـ اللـهـ سـمـيـعـ عـلـيـمـ، وـصـلـىـ اللـهـ وـسـلـمـ عـلـىـ نـبـيـنـاـ
مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـصـحـبـهـ أـجـمـعـينـ.

شاهد ثان:

شاهد أول:



٤- بالتعاون مع مجموعتك: استنتاج الحكمة من مشروعية كل من:

أ- الهيئة.

-1

-2

بـ- الوقف.

-1

-2

جـ - الـ وـصـيـةـ.

-1

-2





١ عُرِفَ بِأَسْلوبِكَ الْخَاصِ كَلَّا مَا يُلِي -مُسْتَفِيدًا مِنَ التَّعْرِيفِ الْمُعْطَى-:

- أـ الْهَبَة.
- بـ الْعَطْيَة.
- جـ الْوَقْف.
- دـ الْوَصِيَّة.

٢ دَلَلَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ كُلِّ مَا يَأْتِي:

- أـ الْهَبَة.
- بـ الْوَقْف.
- جـ الْوَصِيَّة.

٣ اذْكُرْ حَالَةً تَلْزِمُ فِيهَا الْهَبَةَ وَلَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهَا، وَحَالَةً أُخْرَى لَا تَلْزِمُ فِيهَا، مَعَ ذِكْرِ السَّبَبِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنِهِمَا.

٤ بَيْنَ بِالْتَّفْصِيلِ حُكْمُ الْهَبَةِ فِي مَرْضِ الْمَوْتِ.

٥ الْوَقْفُ أَحَدُ الْعَقُودِ الشَّرِعِيَّةِ، فَمَا نُوْعَهُ مِنْ حِيثِ الْلَّزُومِ وَعَدَمِهِ؟ وَمَا الْأَثْرُ الْمُتَرَبِّعُ عَلَى ذَلِكَ؟

٦ مَتَى يَجُوزُ إِبْدَالُ الْوَقْفِ؟ اذْكُرْ ثَلَاثَ صُورَ لِذَلِكَ.

٧ بَيْنَ الْحُكْمِ فِي الْحَالَاتِ الْآتِيَّةِ مَعَ التَّعْلِيلِ:

- أـ شَخْصٌ لَا وَارِثٌ لَهُ، فَأَوْصَى بِجَمِيعِ مَالِهِ أَنْ يَصْرُفَ فِي وُجُوهِ الْبَرِّ.
- بـ شَخْصٌ فَقِيرٌ لَيْسَ لَهُ سُوَى هَذِهِ الدَّارِ الَّتِي يَسْكُنُهَا مَعَ أَوْلَادِهِ فَأَرَادَ أَنْ يَوْصِي بِثُلَاثِهِ فِي أَحَدِ أَوْلَادِهِ.
- جـ شَخْصٌ أَوْصَى بِسَيَارَتِهِ لِأَحَدِ أَوْلَادِهِ.

٨ مَتَى تَجُبُ الْوَصِيَّةُ؟ اذْكُرْ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.



الوحدة الثامنة

فقه النوازل

يُتوقع منك بعد دراسة هذه الوحدة أن:

- 1- تُبيّن المراد بـ(فقه النوازل).
- 2- تُبادر لحفظ الحقوق المعنوية لأصحابها.
- 3- تتعرّف على أنواع قتل الرحمة وحكم كل نوع.
- 4- تقارن بين معنى الموت الدماغي طبياً وشرعياً.
- 5- تُعدّ شروط جواز نقل الأعضاء.
- 6- توضّح أظهر المخالفات الشرعية في أسواق الأوراق المالية (البورصة).
- 7- تحلّل أحكام التبادلات النقدية.
- 8- تُعدّ آثار غسل الأموال على الفرد والمجتمع.

تمهيد

الحقوق المعنوية

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

النوع الأول: حقوق حسّية (مادية) مثل: السيارات والأراضي والبيوت والألبسة والأطعمة والأجهزة...

النوع الثاني: حقوق معنوية. وهي في مقابل الحقوق الحسّية مثل: الاسم التجاري، والحقوق الفكرية كحقوق تأليف الكتب، ومادة الأشرطة، والبرامج الإلكترونية، والاختراع⁽¹⁾.

حكم الحقوق المعنوية

الصحيح أن الحقوق المعنوية تأخذ حكم الحقوق الحسّية، فلها قيمتها المالية، وتورث عن صاحبها ويمكن بيعها، ولا يجوز الاعتداء عليها.

صدر من المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة (المنبثق من رابطة العالم الإسلامي) في دورته التاسعة في رب 1406هـ قرار بهذا الموضوع وجاء فيه: «فيجب أن يعتبر للمؤلف والمخترع حق فيما ألف أو ابتكر، وهذا الحق هو ملك له شرعاً ولا يجوز لأحد أن يسطو عليه دون إذنه، وذلك بشرط أن يكون الكتاب أو البحث ليس فيه دعوة إلى منكر شرعاً أو بدعة أو أي ضلالية تناقض شريعة الإسلام، وإلا فإنه حينئذ يجب إتلافه ولا يجوز نشره».

وكذلك ليس للناشر الذي يتفق معه المؤلف ولا لغيره تعديل شيء في مضمون الكتاب أو تغيير شيء دون موافقة المؤلف، وهذا الحق يورث عن صاحبه.. أما المؤلف أو المخترع الذي يكون مستأجرًا من إحدى دور النشر ليؤلف لها كتاباً، أو من إحدى المؤسسات ليختبر لها شيئاً لغاية ما فإن ما ينتجه يكون من حق الجهة المستأجرة له، ويتبع في حقه الشروط المتفق عليها بينهما مما تقبله قواعد التعاقد».

وصدر أيضاً من مجمع الفقه الإسلامي (المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي) في دورة مؤتمر الخامس بالكويت من 1-6 جمادى الأولى 1409 هـ قرار في هذا الموضوع ونصه: «بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع الحقوق المعنوية، واستماعه للمناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولاً: الاسم التجاري، والعناوين التجارية، والعلامة التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، هي حقوق خاصة ل أصحابها، أصبح لها في المُعرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمويل الناس لها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

(1) للاستزادة حول موضوع الحقوق المعنوية، يمكنك الرجوع لدرس (الحقوق الفكرية) في مقرر (مبادئ القانون).

ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بغير مالكيها، إذا انتفى الغرر والتديس والغش، تكون ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ول أصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها. والله أعلم».

نشاط

بالتعاون مع مجموعتك اذكر ما تراه من وجاهة نظرك أسباباً للتعدي على الحقوق المعنوية.

إثراء

الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية



الملكية الفكرية: هي مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني، وتشمل حق المؤلف، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، والأصناف النباتية، والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة، وقد تم إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية لحماية هذه الحقوق، وإرساء بيئة تحترم حقوق الملكية الفكرية وبناء مجتمع يعي أهميتها، خالٍ من الانتهاكات، وخلق بيئة تنافسية استثمارية داخل المملكة.



للاطلاع على موقع الهيئة السعودية للملكية الفكرية:

تمهيد

ظهر النداء بقتل الرحمة في عدد من الدول الغربية ويررون أن من كان في طريقه إلى الموت، ولا أمل في علاجه، فإنه لا فائدة من بقائه وهو يتکبد الآلام الشديدة. وقد أقر نظام قتل الرحمة من بعض تلك الدول، ولم يُقر من الأکثر.

تعريف قتل الرحمة

إنها حياة المريض الذي لا يرجي شفاءً شفقة عليه ورحمة به لعظم معاناته من آلام المرض. ويكون قتل الرحمة بطلب المريض أو من أهله، أو بقرار من المركز الطبي المعالج.

ومن أمثلته:

- 1- المصابون بمرض السرطان المتقدم (أي الذي انتشر في الجسم ووصل إلى مراحله الأخيرة).
- 2- كبار السن جداً.
- 3- أصحاب الإعاقات الشديدة في العقل والجسد.
- 4- المواليد المصابون بتشوهات كبيرة وخطيرة.

أنواع قتل الرحمة:

النوع الأول: قتل الرحمة بالدواء القاتل. فيقوم الطبيب بعمل ينهي حياة المريض بإعطاء المريض جرعة عالية من دواء يوقف التنفس. حكمه: محروم باتفاق العلماء، ويعتبر من قتل العمد المحرم الموجب للقصاص. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾⁽¹⁾.

قال التوسي: «ولو قتل مريضاً في النزع وعيشه عيش مذبوج وجب القصاص»⁽²⁾.

وقال ابن نجيم: «ولو قتل رجلاً وهو في النزع قتل القاتل به وإن كان يعلم أنه لا يعيش»⁽³⁾.

علمًا بأن الميؤوس من علاجه الذي يرى بعض الأطباء قتله رحمة به لم يصل إلى مرحلة النزع (أي حال خروج الروح من الجسد) أو حرقة المذبوج (وهو من ذبح وبقي يتشرح في دمه، فهذه الحركة تسمى حرقة المذبوج).

(1) سورة النساء الآية رقم (93).

(2) ينظر: منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، للنووي.

(3) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري.

النوع الثاني: قتل الرحمة بترك العلاج. فيوقف الطبيب العلاج عن المريض ، كإيقاف جهاز التنفس الآلي. أو عدم التدخل بإيقاف القلب والرئتين عند التوقف المفاجئ لهما، أو إيقاف الأدوية الضرورية لبقاء حياته.

حكمه: يسمى ترك العلاج للمريض الميؤوس منه قتل الرحمة الإيجابي أو تيسير الموت المنفع، وحكمه مبني على وجود أمرتين:
الأول: وجود حياة طبيعية.

الثاني: وجود معاناة من آلام موجبة ناتجة عن مرض غير قابل للشفاء في الوقت الحاضر.
إذا توفر ذلك فإن حكمه بالنسبة للطبيب: يجب عليه أن يستمر في إعطاء الدواء ما دام الدواء متوفراً، وأما المريض فيجوز له ترك التداوي بناء على أن الفقهاء قالوا: بأن التداوى ليس واجباً على الإنسان⁽¹⁾.

نشاط

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله صلوات الله عليه وسلام التقى هو والمشركون فاقتتلوا، فلما مال رسول الله صلوات الله عليه وسلام إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله صلوات الله عليه وسلام رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقيل: ما أجزأ منا اليوم أحد كما أجزأ فلان، فقال رسول الله صلوات الله عليه وسلام: «أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه كلما وقف وقف معه، وإذا أسرع أسرع معه، قال: فجرح الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع سيفه بالأرض وذبابة بين ثدييه، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله صلوات الله عليه وسلام فقال: أشهد أنك رسول الله، قال: «وَمَا ذَاكَ»⁽²⁾ قال: الرجل الذي ذكرت أنفاً أنه من أهل النار، فأعظم الناس ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجت في طلبه، ثم جرح جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه في الأرض، وذبابة بين ثدييه، ثم تحامل عليه فقتل نفسه، فقال رسول الله صلوات الله عليه وسلام عند ذلك: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيَعْمَلَ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لِيَعْمَلَ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»⁽²⁾.

اقرأ الحديث السابق، واستخرج منه ما يدل على ما يلي:

- تحريم تعجل الإنسان قتل نفسه إذا اشتد به الوجع.

- شدة عقوبة قاتل نفسه.

تمهيد

غالباً ما يكون سبب الوفاة الدماغية إصابات الرأس الشديدة؛ التي تحصل في حوادث السيارات، أو السقوط من مكان مرتفع، أو بسبب توقف التروية الدموية للدماغ، أو انقطاع الأكسجين عن الدم؛ حالات الاختناق أو الغرق؛ لأن الدماغ يتلف بعد أربع دقائق تقريباً من توقف الأكسجين، أو التروية الدموية عنه.

وبعد موت الدماغ يتوقف التنفس بسبب تلف مركز التنفس في الدماغ. أما القلب فإن الإشارات العصبية من المخ تتوقف، ولكن القلب في الغالب يستمر في النبض بحركة ذاتية مدة من الزمن ربما تصل إلى عشرين دقيقة أو تزيد، ثم يتوقف القلب بسبب انقطاع الأكسجين عنه.

إذا أمكن إيصال الأكسجين إلى الدم بالتنفس الصناعي قبل توقف القلب، فإن القلب يمكن أن يستمر في النبض لمدة ساعات، أو أيام، أو أسابيع.

حقيقة الموت الدماغي طبياً

حقيقة: توقف في وظائف الدماغ توقفاً لا رجعة فيه.
واختلف أهل الاختصاص الطبي في تحديد هذا التوقف على رأيين:
الرأي الأول: أن موت الدماغ هو توقف جميع وظائف الدماغ (المخ، والمخيخ، وجذع الدماغ) توقفاً نهائياً لا رجعة فيه. وهذا رأي المدرسة الأمريكية.

الرأي الثاني: أن موت الدماغ هو: توقف وظائف جذع الدماغ فقط توقفاً نهائياً لا رجعة فيه. وهذا رأي المدرسة البريطانية.

تعريف الموت والوفاة شرعاً

هي: مفارقة الروح للبدن.
وخرج الروح إنما يعرف بالعلامات الحسية للموت. ولا يثبت الموت إلا بعد تحقق العلم اليقيني بالموت؛ فلا يكفي مجرد الشك أو غلبة الظن.

هل الموت الدماغي هو موت حقيقي شرعاً؟

سبق أن عرفت أن موت الدماغ له معنيان عند المدارس الطبية، لكن الموت الحقيقي الذي يعتبر به الشخص ميتاً شرعاً هو مفارقة الروح للجسد، وبناء على ذلك فإنه لا يعتبر ميتاً من لا تزال فيه علامات من علامات الحياة كالتنفس ونبض القلب، لكن من كانت هذه العلامات لا تستمرة إلا ببقاء أجهزة الإنعاش عليه فهذا يجوز رفع هذه الأجهزة عنه؟ وهذا هو ما درسته المجمع الفقهية، وصدر فيه عدة قرارات، منها قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة في دورته العاشرة عام 1408هـ وتضمن ما يلي:

المريض الذي ركبت على جسمه أجهزة الإنعاش، يجوز رفعها إذا تعطلت جميع وظائف دماغه تعطلاً نهائياً، وقررت لجنة من ثلاثة أطباء اختصاصيين خبراء، أن التعطل لا رجعة فيه، وإن كان القلب والتنفس لا يزالان يعملان آلياً، بفعل الأجهزة المركبة، لكن لا يحكم بموته شرعاً إلا إذا توقف التنفس والقلب، توقفاً تماماً بعد رفع هذه الأجهزة⁽¹⁾.

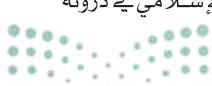
نشاط

من خلال قراءتك لقرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن رفع أجهزة الإنعاش عن الميت دماغياً، استخرج ما يلي:

1- شروط جواز رفع أجهزة الإنعاش عن المريض:

2- متى يحكم بموت المريض الذي رفعت عنه أجهزة الإنعاش؟

(1) ينظر قرار هيئة كبار العلماء رقم (181) في 4 / 12 / 1417هـ في مجلة البحوث الإسلامية العدد (58) ص 379، وقرار المجمع الفقهي الإسلامي في دورته العاشرة المنعقدة في 24-28 صفر 1408هـ، كما في قرارات المجمع الفقهي الإسلامي ص 214.



تمهيد



نقل الأعضاء

من الأمراض التي تصيب الإنسان أمراض تلف الأعضاء أو ضعفها عن أداء مهمتها كفشل الكلية، وتليف الكبد، وضعف القلب، أو صمامات القلب، أو الشرايين التاجية له، أو إصابة قرنية العين، أو إصابة الجلد بالحرق، أو العظام بالتهشم، وغير ذلك كثير.. فابتكر الأطباء طريقة جديدة في العلاج، وهو استبدال العضو التالفة أو الضعيف بعضو آخر. وكانت بدايات عمليات نقل الأعضاء فاشلة بسبب رفض الجسم لهذا العضو الجديد فيه، حتى اكتشف المختصون علاج خافض المناعة الذي يجعل الجسم لا يرفض العضو الجديد فيه، وبدأت عمليات نقل الأعضاء في النجاح والازدياد والتطور.

أنواع نقل الأعضاء

أنواعه كثيرة، منها:

- 1- نقل الأعضاء من الميت دماغياً؛ كنقل القلب أو الكبد أو الكلية.
- 2- نقل الأعضاء من الميت الحقيقي؛ كنقل العظم والجلد والقرنية، والطريقة المعتادة عالمياً أنها تؤخذ إلى بنوك متخصصة لحفظها، وتتوالى مراكز زراعة الأعضاء العالمية على شرائها عند الحاجة.
- 3- نقل الأعضاء من المتبرع الحي؛ كنقل الدم والنخاع والكلية.
- 4- النقل الذاتي للأعضاء، وهو نقلها من الإنسان إلى مكان آخر من جسده؛ كنقل الجلد، ونقل الشريان من الساق والفخذ إلى القلب بدالة عن الشرايين التاجية المتسدة.

حكم نقل الأعضاء

نقل الأعضاء لا يخلو من حالين:

- الحالة الأولى:** أن يكون من حي إلى حي، وهذا النقل يتربّط عليه أحد أمرين:
- الأول: فقدان الحياة للمنقول منه، أو وقوع ضرر محقق به، فيكون النقل غير جائز، وهو هنا في معنى الانتحار
 - الثاني: عدم وقوع ضرر كبير على المنقول منه، وتحقق المصلحة والنفع للمنقول إليه، فيباح في هذه الحالة النقل، وهذا من ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما.
- الحالة الثانية:** أن يكون من ميت إلى حي، ويكون نقل العضو بعد موته، مع وجود الضرورة وتحقق المصلحة في ذلك، وتحقق الوفاة، فأكثر العلماء على جوازه، لما فيه من المصالح الكثيرة التي راعتتها الشريعة الإسلامية، وقد ثبت أنَّ مصلحة الأحياء مقدمة على مصلحة المحافظة على حرمة الميت.

شروط جواز نقل العضو

ما يجوز نقله من الأعضاء مما ذكر، إنما يجوز وفق الشروط العامة التي لابد من اعتبارها في نقل أي عضو من الأعضاء، وقد ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع للرابطة في دورته الثامنة عدة شروط هي:

- 1- أن لا يضر أخذ العضو من المتبرع به ضرراً يخل بحياته العادلة، لأن القاعدة الشرعية (أن الضرر لا يزال بضرر مثله ولا بأشد منه)، ولأن التبرع حينئذ يكون من قبيل الإلقاء بالنفس إلى التهلكة، وهو أمر غير جائز شرعاً.
 - 2- أن يكون إعطاء العضو طوعاً من المتبرع دون إكراه.
 - 3- أن يكون زرع العضو هو الوسيلة الطبية الوحيدة الممكنة لمعالجة المريض المضطر.
 - 4- أن يكون نجاح كل من عملية النزع والزرع محققاً في العادة أو غالباً.
 - 5- إذا كان أخذ العضو من ميت فيشترط أن يكون المأخوذ منه مكلاً وأن ذلك حالة حياته.
- وقد وضعت المملكة العربية السعودية نظاماً للتبرع بالأعضاء البشرية، يهدف إلى تنظيم إجراء عمليات نقل وزراعة الأعضاء وحفظها من خلال حماية حقوق المتبرعين والمتبرع لهم، ومنع استغلال حاجة المريض أو المتبرع أو الإتجار بالأعضاء البشرية، ووضع سياسات إصدار الترخيص للمنشآت الصحية، وتحديد مسؤولياتها، والمساهمة في زيادة التبرع بالأعضاء البشرية بعد الوفاة وتنظيم هذه العملية، وغير ذلك من الأمور المهمة⁽¹⁾.

إثراء

تقدمت عملية زراعة الأعضاء في المملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً، حتى صار لا يخلو مستشفى من المستشفيات الكبيرة من وجود قسم لزراعة الأعضاء، ومن بين المنشآت المتخصصة في زراعة الأعضاء ونقلها:

(المركز السعودي لزراعة الأعضاء) :

- أنشئ المركز عام 1404هـ باسم المركز الوطني للكلى، ثم صدرت الموافقة السامية على تحويله إلى المركز السعودي لزراعة الأعضاء.
- في عام 1427 اعتمد المركز مركزاً مرجعياً لدول مجلس التعاون الخليجي.
- يحظى المركز منذ إنشائه بدعم مباشر من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (الرئيس الفخري للمركز) ومن ذلك: إنشاء مركز خيري للفسيل الكلوي، لفتح المجال للمحسنين والبادلين للمساهمة في إنقاذ المرضى المحتاجين.

(1) للاطلاع على مواد النظام، يمكنك الرجوع لدرس (نظام التبرع بالأعضاء البشرية) في مقرر (تطبيقات في القانون).

تمهيد

البورصة: كلمة أجنبية تطلق على سوق المال والبضائع التي يتم التبادل فيها من خلال شاشات الكمبيوتر، من خلال وسيط (سمسار) بين البائع والمشتري، فهو يبيّن في الشاشة السلع المعروضة للبيع وأسعارها. والسمسار جهة تجارية قد تكون بنكاً أو غير ذلك والغالب أنه يتم تعينه رسميًّا من الدولة.

والمعروض للبيع قد يكون نقداً أو أسهماً أو سندات أو بضائع كالحديد والخشب والقطن والأرز وغير ذلك... وقبل ظهور الإنترنت كان التبادل يتم من خلال هذه الأسواق والترابط بينها يكون بالهاتف. أما بعد ظهور الإنترنت فيمكن التواصل مع هذه الأسواق من المنزل ولا يحتاج إلى الحضور البدني.

أنواع التبادل في البورصة

التبادل في البورصة نوعان:

النوع الأول: بيع عاجل، وهو الذي يتم فيه التقادم في مجلس العقد.

النوع الثاني: بيع آجل، وهو الذي لا يتم فيه قبض الثمن والمثمن إلا مؤجلًا.

والمحاذير الشرعية في العاجل أقل من الآجل.

ومن فوائد البورصة تسهيل عملية البيع والشراء، والتقاء المتابعين، ومعرفة الأسعار.

ونظراً لأن أسواق المال (البورصة) تُعد ذات رواج عالمي، ويختلف لها ممارسات مختلفة؛ فإنها تتضمن بعض المخالفات الشرعية.

ومن أظهر المخالفات الشرعية فيها

1- تداول السلع المحرمة كالسندات وأسهم البنوك الربوية وأسهم الشركات التي تتعامل بالحرام في نشاطها الأساسي أو في معاملاتها المالية.

2- أن الغالب في بيع سوق المال (بيع الآجل) وهو بيع وهمي غير حقيقي فيتم التبادل دون تسلُّم للثمن أو تسليم للمباع، فتباع هذه الساعة عشرات المرات، وبعد أيام يستقر البيع بين البائع الأول والمشتري الأخير، والعشرات الذين اشتروها وباعوها إنما استفادوا من فارق السعر في البيع والشراء دون قبض لها أو تسليم للثمن. وهذا لا يجوز شرعاً لأنهم باعوا ما لم يملكون، وما لم يقبضوه وقد أمر الشرع بهما في البيع. فعن حكيم بن حزام رض قال: «يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني البيع ليس عندي، فأبتعاه له من السوق؟ فقال: **«لا تبع ما ليس عندك»**⁽¹⁾. وعن عبد الله بن عمر رض أن رسول الله صل قال: **«من اشتري طعاماً فلا بيعه حتى يستوفيه ويقبضه»**⁽²⁾.

(1) رواه أبو داود برقم (3503)، والترمذمي برقم (1232) وهذا لفظه، والنسائي برقم (4613)، وابن ماجه برقم (2187)، وأحمد برقم (15315).
الترمذمي: حديث حسن.

(2) رواه البخاري برقم (2136)، ومسلم برقم (1526)، وهذا لفظه.

3- الغش والكذب والخداع الذي يؤثر في ارتفاع وانخفاض الأسعار، ويكون ذلك غالباً من أصحاب المحافظ الكبرى، أو يقوم تاجر كبير بضم أسهم كثيرة في السوق والطلب فيه قليل، فينخفض السعر، وفي طريقه إلى الانخفاض يبادر الكثير إلى البيع خشية الاستمرار في الانخفاض فيقوم هذا المخادع بالشراء، ثم بعد ذلك يوقف العرض فيرتفع السعر من جديد، وقد يصبح ذلك إشعارات جديدة تسهم في ارتفاع قيمة السهم، ونظراً لأن التلاعب خفي فإنه قد يؤدي إلى كوارث مالية وقد يدمر الاقتصاد العام، وقد يؤدي إلى ذهاب ثروات ضخمة وفي المقابل إلى غنى فاحش خلال يوم أو يومين لأفراد. وقد حصلت هذه الانهيارات المالية مرات عديدة حتى طالب كثير من الاقتصاديين بإلغائها.

الحكم الشرعي لسوق المال

ذكرنا بأن واقع سوق المال اليوم يتضمن كثيراً من المخالفات الشرعية. لكن من وجد معاملة مباحة في هذا السوق فإن الحكم بالجواز ينصرف إليها فقط ولا يتعدى إلى غيرها من معاملات السوق. وقد أنشأت المملكة العربية السعودية (هيئة السوق المالية) تتولى الإشراف على سوق المال ومنع التجاوزات ومحاسبة المتلاعبين وإيجاد بيئة استثمارية سلية، وحماية المستثمرين والمعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة.

ومما جاء في قرارات المجمع الفقهية

جاء في قرار المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في دورته (السابعة) المنعقدة في ربيع الآخر لعام ١٤٠٤هـ ما يلي: «أن غاية السوق المالية (البورصة) هي إيجاد سوق مستمرة ودائمة، يتلاقى فيها العرض والطلب، والمعاملون بيعاً وشراءً، وهذا أمر جيد ومفيد، ويفصل استغلال المحترفين للغافلين ... ولكن هذه المصلحة الواضحة يواكبها في الأسواق المذكورة (البورصة) أنواعٌ من الصفقات المحظورة شرعاً، والقامرة، والاستغلال، وأكل أموال الناس بالباطل، ولذلك لا يمكن إعطاء حكم شرعي عام بشأنها، بل يجب بيان حكم المعاملات التي تجري فيها، كل واحدة منها على حدة.. وبناءً على ما تقدم يرى المجمع الفقهي الإسلامي أنه يجب على المسؤولين في البلاد الإسلامية أن لا يتركوا أسواق البورصة في بلادهم حرفة تعامل كيف تشاء.. سواءً أكانت جائزة أو محظوظة وأن لا يتركوا المتلاعبين بالأسعار فيها أن يفعلوا ما يشاؤون، بل يوجبون فيها مراعاة الطرق المشروعة.. ويفصلون العقود غير الجائزة شرعاً ليحولوا دون التلاعب الذي يجر الكوارث المالية، ويخرّب الاقتصاد العام، ويتحقق النكبات بالكثيرين؛ لأن الخير كل الخير في التزام طريق الشريعة الإسلامية في كل شيء»اهـ.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي برقم (63) في دورته السابعة بعدة في ذي القعدة ١٤١٢هـ: «..ينبغي تنظيم سوق إسلامية للسلع والعملات على أساس المعاملات الشرعية وبخاصة بيع السلع، والصرف، والوعد بالبيع في وقت آجل، والاستصناع، وغيرها. ويرى المجمع ضرورة القيام بدراسة وافية لشروط هذه البدائل وطراائق تطبيقها في سوق إسلامية منظمة»اهـ.

بالتعاون مع مجموعتك اكتب أربعة مقترنات لمعالجة المخالفات الشرعية في أسواق الأوراق المالية.

(1)

(2)

(3)

(4)

إثراء

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



تأسست هيئة السوق المالية بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 2/6/1424هـ، وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

وتتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات الالزامية لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق.



للاطلاع على موقع هيئة السوق المالية :



التَّبَادُلُاتُ النَّقْدِيَّةُ



تعريفها

ال**التَّبَادُلُاتُ النَّقْدِيَّةُ** هي: بيع نَقْدٌ بِنَقْدٍ، سواء اتَّحدَ الجنس أو اختلفَ. ويسمى في عُرف الفقهاء: الصرف.
والنقود ثلاثة أجناس: الذهَبُ، والفضَّةُ، والورقُ النقديُّ أو النقد المعدنيُّ، وتسمى هذه الثلاثة: الأثمان.

فيدخل في التَّبَادُلِ النقديِّ صورتان رئيستان:

الصورة الأولى: التَّبَادُلُ مع اختلاف الجنس، مثل: بيع الذهب بالفضة، أو الذهب بالريال السعودي، أو الريال السعودي بالجنيه المصري.

الصورة الثانية: التَّبَادُلُ مع اتحاد الجنس، مثل: بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والريال السعودي بالريال السعودي.

أهمية معرفة أحكام التبادلات النقدية

مُبادلةُ النقود بعضها ببعض سواء اختلف الجنس أو اتَّحدَ له أحكام خاصة في الشريعة الإسلامية، تتعلق بباب عظيم هو باب الربا، فالواجب على المسلم أن يتعرف على هذه الأحكام، ويعمل بها؛ حتى لا يقع في الربا الذي هو كبيرة من كبائر الذنوب، وسوف نبحث فيما يلي أهم أحكام التبادلات النقدية.

التبادل النقدي مع اختلاف الجنس

قد يكون التبادل النقدي مع اختلاف الجنس، مثل: مُبادلة ذهبٍ بفضةٍ، أو مُبادلة ذهبٍ بريالٍ سعوديٍّ، أو مُبادلة فضةٍ بريالٍ سعوديٍّ، أو مُبادلة ريالاتٍ سعوديةٍ بدنانيرٍ كويتية.

حكمه: جائز بشرط واحد هو: أن يتم التقادم قبل تفرق المتصارفين.

وسواء تقادما في مجلس العقد الحقيقي أو الحكمي؛ بأن قاما عن مجلس العقد وتماشيا معًا حتى تقادما في موضع آخر، فالمهم أن يحصل التقادم قبل التفرق⁽¹⁾.

(1) خالف المالكية في طول الفصل فقالوا: لا يصح الصرف إذا طال الفصل، والجمهور على الصحة.

وهذا الشرط متفق عليه بين علماء المسلمين، قال ابن المنذر رحمه الله: أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقاضا؛ لأن الصرف فاسد⁽¹⁾.

وهذا الشرط حكم شرعى لـحق الله تعالى لا لمحض حق المتصارفين؛ فلا يجوز لهما إسقاطه بالتراسي.

أمثلة تطبيقية على ذلك:

المثال الأول: مبادلة مئة جرام (100 جم) من الذهب، بثمان مئة جرام (800 جم) من الفضة، فيجوز بشرط التقادب قبل التفرق؛ بحيث لا يفترق المتباعان وبينهما شيء.

أمثلة تطبيقية على ذلك:

المثال الثاني: مبادلة خمس مئة (500) ريال سعودي بـ.....

حكم المبادلة مع عدم التقادب

إذا تَمَّت المبادلة النقدية مع تأخير تقادب أحد العوضين؛ فذلك حرام، وُعِدَّ من ربا النسيمة المحرّم باتفاق المسلمين.

مثاله: مبادلة خمس مئة (500) ريال سعودي بألفي (2000) جنيهٍ مصرى؛ على أن يدفع منها ألف (1000) جنيهٍ قبل التفرق، والباقي غداً؛ فهذا حرام لأنهما تفرقا قبل تمام قبض العوضين.

والدليل على اشتراط التقادب وتحريم النسأ، وهو تأخير، أحاديث كثيرة منها:

1- حديث أبي النهاي عبد الرحمن بن مطعم قال: سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم رض عن الصرف، فقلما: كُنَّا تاجرين على عهْد رسول الله صل فسألنا رَسُولَ اللَّهِ صل عن الصرف. فقال: «إِنْ كَانَ يَدَا يَبْدِي فَلَا يَبْأَسَ، وَإِنْ كَانَ نَسَاءً فَلَا يَصْلُحُ»⁽²⁾. وفي لفظ
لهمما: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صل عَنِ بَيْعِ الدَّهَبِ بِالْوَرْقِ دِيَنًا»⁽³⁾. وفي لفظ مسلم: «مَا كَانَ يَدَا يَبْدِي فَلَا يَبْأَسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ
رِبًا»⁽⁴⁾.

2- حديث مالك بن أوس بن الحذفان رض أنه التمس صرفاً بمائة دينار، قال: فدعاني طلحة بن عبيد الله، فترأواضنا حتى اصطರف
مني، فأخذ الذهب يقلبه في يده، ثم قال: حتى يأتي خازني من الغابة، وعمري يسمع ذلك، فقال: والله لا تفارقونه حتى تأخذونه، قال رسول الله صل: «الذهب بالذهب ربيلاً إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربيلاً إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربيلاً إلا هاء وهاء،
والتمر بالتمر ربيلاً إلا هاء وهاء»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الاجماع، لأبن المنذر النيسابوري، وتحفة الفقهاء، لأبي بكر السمرقدي، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنحو.

(2) رواه البخاري برقم (1955)، ومسلم برقم (1589).

(3) رواه البخاري برقم (2070)، ومسلم في الموضع السابق.

(4) رواه مسلم في الموضع السابق.

(5) رواه البخاري برقم (2065)، ومسلم برقم (1586)، معنى هاء وهاء قال ابن الأثير: هو أن يقول كُلُّ واحدٍ من البيعَيْنِ: هاء، فيعطيه ما في يده، كحدِّه الآخر «إِلَّا يَدَا يَبْدِي يَعْنِي مُقَابَضَةً في المَجْلَسِ» ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبن الأثير.

التبادل النقدي مع اتحاد الجنس

قد يكون التبادل النقدي مع اتحاد الجنس، مثل: مبادلة الذهب بالذهب، أو مبادلة الفضة بالفضة، أو الورق النقدي بالورق النقدي.

وحكمه: جائز بشرطين اثنين هما:

الشرط الأول: أن يتم تفاصيل الثمنين قبل تفرق المتصارفين؛ كما تقدم في الحالة الأولى.

الشرط الثاني: أن يكون الصرف مثلاً بمثلٍ، فلا تجوز الزيادة في أحد العوضين.

أمثلة تطبيقية على ذلك:

المثال الأول: مصارفة ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئات ريال من فئة (100) ريال سعودي، أو إلى خمس مئات ريال من فئة (10) ريالات سعودي، فيجب أن يتساوى المبلغان في الصرف، فلا يجوز لأحدهماأخذ زيادة من الآخر لأي سبب.

المثال الثاني: مبادلة الذهب بالذهب، سواء أكان كليهما جديداً، أو أحدهما جديداً والآخر مستعمل، أو أحدهما مصنوع والآخر سبيكة ذهبية؛ فيجب أن يتساوا في الصرف، وإلا لم تجز المصارفة بينهما، وما يفعله بعض الناس من بيع الذهب القديم بالجديد مع دفع الفرق بينهما حرام، وهو من الربا.

أكمل المثال الآتي:

المثال الثالث: مبادلة الفضة بالفضة
.....

حكم المبادلة مع عدم التساوي

إذا تمت المبادلة النقدية مع الزيادة في أحد العوضين؛ فذلك حرام، ويُعد من ربا الفضل المحرم في قول عامة علماء المسلمين، والدليل على اشتراط التساوي وتحريم التفاضل أحاديث كثيرة منها:

1- حدث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَبِعُوا الْذَّهَبَ بِالْذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ». متفق عليه⁽¹⁾.

2- حدث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثلٍ، سواءً بسواءٍ، يدًا بيدٍ، فإذا اختلفت هذه الأصناف قبّعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيدٍ، فمن زاد (أو ازيد) فقد أربى»⁽²⁾.

(1) رواه البخاري برقم (2068)، ومسلم برقم (1584)، ومعنى لا تُشْفِفُوا: لا تزيدوا.

(2) رواه مسلم برقم (1587)، والزيادة بين معقوفين من روایة أخرى له.

أنواع القبض

تقديم أن من شروط الصرف التقابض قبل التفرق، سواء أكان الصرف بين جنسين مختلفين، أم كان بين جنس واحد، والقبض نوعان:

النوع الأول: القبض الحقيقي، ومعنى هنا: المناولة بالأيدي، بحيث يتسلّم كلُّ واحد من المتصارفَين النقود بيه قبل التفرق.

النوع الثاني: القبض الحكمي، ومعنى هنا: تمكين كل واحد من المتصارفَين صاحبَه من التصرف في النقود وإن لم يتناوله إيه بيده، بل يخلِي بيته وبينه ليتصرف فيه، سواء أكان منهما معًا، أو من أحدهما فقط، والغالب أن يكون من أحدهما إقباً حقيقىٌ ومن الآخر حكميٌ.

والأصل أنه لا يكتفي بالقبض الحكمي في الصرف، ولكن لما توسيع التعاملات التجارية، واحتاج الناس للقبض الحكمي، وأصبحوا يتعاملون به في كثير من الصور، وصار له قوة الإبراء الحقيقة؛ مال كثير من العلماء والباحثين إلى الاعتداد بالقبض الحكمي في التبادلات النقدية بشروط وضوابط تجعله كالقبض الحقيقي أو قريباً منه، ومن الصور المعاصرة للقبض الحكمي: القبض عن طريق ما يلي:

1- **الشيك العادي**: هو الشيك الذي يصدره الشخص بتوجيهه الخاص من دفتر شيكاته الذي تسلمه من المصرف الذي يتعامل معه، ولا يكون مبلغه محجوزاً لدى المصرف، ولا يكون للمصرف علم بإصداره حتى يحضره المسحوب له لتسلم المبلغ الذي تتضمنه. وهو أقل مرتبة وضماناً من الشيك المصدق.

وقد اختلف العلماء المعاصرون في اعتبار الشيك العادي داخلاً في صور القبض الحكمي أو لا، وقد ذهب إلى اعتباره كذلك كثير من العلماء والباحثين.

ويشترط في ذلك: توفر كامل المبلغ في رصيد الساحب للشيك عند حصول المبايعة.

2- **الشيك المصدق أو الشيك المصرفي**: وهو الشيك الذي يصدره المصرف بناء على طلب أحد عملائه، مسحوباً لشخص محدد أو هيئة محددة، موقعاً من قبل المصرف، ويكون المصرف قد حجزَ على المبلغ الذي تتضمنه، ولا يصرفه إلا لصالح الشخص المسحوب له.

وأكثر العلماء والباحثين المعاصرين يرون أن قبض الشيك المصدق من صور القبض الحكمي، فيصح استخدامه في المصارفة، ومن ذهب إلى هذا جميع القائلين باعتبار الشيك العادي قبضاً حكيمياً، فالمصدق من باب أولى، وذهب إليه آخرون غيرهم منهم: مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فقد جاء في قراراته ما نصه: إن من صور القبض الحكمي المعتبرة شرعاً وعرفاً: .. تسلّم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عند استيفائه، وحجزه المصرف⁽¹⁾.

(1) مجلة المجمع (ع 6، ج 1 ص 453) قرار رقم 53 (6/4).

3-سنُدُّ الْحَوَالَةِ الْمَصْرِفِيَّة: وهي السنُدُ الذي يحرره المصرف، ويتحول صاحبه قبض المبلغ المحول إليه من شخص آخر، وقد ذهب إلى أنها في معنى القبض الحكمي كثير من العلماء والباحثين، منهم: اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلإِفْتَاءِ، فقد جاء في فتاوى اللجنة ما نصُّه: وقبض الشيك أو ورقة الحوالات حكمه حكم القبض في المجلس⁽¹⁾.

4- بطاقة الصُّرُفِ الْفُورِيَّة: وهي بطاقة الصرف الآلي المعتادة، وعن طريقها يتم التحويل الفوري من حساب إلى حساب آخر، والدفع من خلالها معتبرٌ من صور القبض الحكمي؛ لأنَّ المال يصبح في حوزة المحول إليه وفي تصرُّفه من وقت التحويل نفسه.

حكم شراء الذهب والفضة بالأوراق النقدية وشرطه

شراء الذهب أو الفضة بالأوراق النقدية جائز بشرط التقادم قبل التفرق، ولا يجوز التفرق قبل قبض جميع المال من الطرفين، سواءً أكان القبض حقيقةً بحيث يتسلم البائع الثمن، والمشتري الذهب أو الفضة قبل تفرُّقهما، أم كان القبض حكمياً؛ بحيث يقبض البائع الثمن عن طريق شيك أو شيك مُصدَّق، أو عن طريق بطاقة الصُّرُفِ الْفُورِيَّة، ويترسَّم المشتري الذهب أو الفضة؛ قبل تفرُّقهما.

ولا يجوز تأجيل جميع الثمن، أو دفع بعضه قبل التفرق وتأجيل الباقي، كما لا يجوز بيعهما بالتقسيط؛ لأنَّه يشترط في بيعهما التقادم قبل التفرق؛ للأحاديث السابقة التي تشرط في تبادل الأثمان أن تكون يدًا بيد، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ما نصُّه: لا يجوز بيع الذهب مؤجلًا جميع القيمة أو بعضها إذا كانت من أحد النقطتين، سواءً كان الأجل معلوماً أو غير معلوم، وإذا وقع البيع فهو باطل، والعقد محظوظ، وفاعلاً ذلك أثمه، ومرتكب لكبيرة من الكبائر الموبقة، وهي كبيرة الربا⁽²⁾.

(1) فتاوى اللجنة الدائمة 13/448، ونص السؤال: ما حكم المال المحول من عملة لعملة أخرى، مثلاً أقبض راتبي بالريال السعودي، وأحوله للريال السوداني، علماً بأنَّ الريال السعودي يساوي ثلاثة ريالات سودانية، هل هذا ربا؟

(2) فتاوى اللجنة الدائمة 13/485، وانظر أيضاً: ص484، وص471.

الحالات المصرفية المتضمنة للصرف

الحالات المصرفية عدّة أنواع، والمراد هنا الحالة المصرفية التي اشتملت على تبادلٍ نقدِي، وهي التحويلات النقدية الدوليَّة، إذ غالباً التحويلات الدوليَّة تتضمن الصرف.

وصورة ذلك: أن من أراد تحويل مبلغ من دولة إلى دولة فإنه يدفع إلى المصرف المبلغ الذي يريد تحويله غالباً من جنس نقد البلد الذي يكون فيه، ويطلب تحويله إلى دولة أخرى، والمصرف حتى يحول المبلغ إلى الدولة الأخرى فإنه لا يحوله بالعملة نفسها غالباً، وإنما يحوله إلى عملة دولية ذات رواج عالمي، غالباً ما يكون بالدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي، ويقييد ذلك في (سندٍ حواله) ويسلم لعميل، أو يسلم له (شيك) بالمثل، ثم يُرسَلُ العميل هذا السند أو الشيك إلى الشخص المراد تسليمه المبلغ ليقبضه في الدولة الأخرى، غالباً ما يصرف المبلغ في الدولة الأخرى بعملة تلك الدولة، فيقبضه الشخص المحول إليه بعملة بلده، فتجري هناك أيضاً مصارفة أخرى في البلد الآخر من العملة الدوليَّة الرائجة إلى عملة البلد المحليَّة. وبما أن هذه العملية قد اشتملت على مصارفة، والمصارفة لا تجوز شرعاً إلا بقبض العُوَاضين قبل التَّفْرُق، فهل تجوز العملية بهذه الصفة أو لا؟ وهل يقوم قبض (سندٍ حواله) مقام القبض الشرعي أو لا؟

اختلف العلماء المعاصرُون في هذه الصورة:

فذهب بعضُهم: إلى إيجاب القبض الحقيقي في هذه العملية، وذلك بأن يقوم الشخص بصرف المبلغ المراد تحويله إلى العملة الدوليَّة الرائجة، ويقبض المبلغ، ثم يقوم بدفعه للمصرف ليقوم بتحويله، وبهذا تكون مصارفته وتحويله جائزين. وذهب آخرون: إلى إباحة عملية التحويل بالصورة السابقة دون إيجاب للمصارفة قبل ذلك، وخرجوا بذلك على وجهين: الوجه الأول: أن المصرف في الحقيقة أصبح وكيلًا للعميل في الصرف والقبض والتحويل، فالمصرف نائب عن العميل في كل هذا، فهو يقوم مقامه، وإجراؤه لعملية الصرف مع نفسه نيابة عن العميل في حكم التقادم قبل التفرق.

الوجه الثاني: أن قبض (سندٍ حواله) أو (الشيك) قبض حكمي يقوم مقام القبض الحقيقي، فعلى هذا يكون قبضه لذلك قبضاً قبل التفرق.

وهذا القول هو الراجح إن شاء الله تعالى. جاء في قرارات مجمع الفقه الإسلامي (التابع للمنظمة) ما نصُّه: إذا كان المطلوب في الحالة دفعها بعملة مغایرة للمبالغ المقدمة من طالبها، فإن العملية تتكون من صرف وحوالة.. وتجرى عملية الصرف قبل التحويل، وذلك بتسلیم العميل المبالغ للبنك، وتقييد البنك له في دفاتره بعد الاتفاق على سعر الصرف المثبت في المستند المسلط للعميل، ثم تجري الحالة بالمعنى المشار إليه⁽¹⁾.

وبهأخذت اللجنة الدائمة للإفتاء، فقد جاء في فتاوى اللجنة ما نصُّه: يجوز تحويل الورق النقدي لدولة إلى ورق نقدي لدولة أخرى، ولو تناوت العُوَاضان في القدر؛ لاختلاف الجنس.. لكن بشرط التقادم في المجلس، وقبض الشيك أو ورقة الحالة حكمه حكم القبض في المجلس⁽²⁾.

(1) مجلة المجمع (ع 9 ج ص 65) قرار رقم 84/1.

(2) فتاوى اللجنة الدائمة 13/ 448، ونص السؤال: ما حكم المال المحول من عملية لعملة أخرى، مثلاً أقبض راتبي بالريال السعودي، وأحوله للريال السوداني، علماً بأن الريال السعودي يساوي ثلاثة ريالات سودانية، هل هذا ربا؟

الصرف بين فئات العملة نفسها

وفيه ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: الصرف بين فئات العملة نفسها، مثل: صرف ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئة من فئة (100) ريال سعودي، أو إلى خمس مئة من فئة (10) ريالات سعودي، جائز ولا بأس به، بشرط أن يتم التقادم قبل التفرق، ولا يبقى بينهما شيء، أما إذا لم يتم التقادم، أو قبض بعض المبلغ وبقي بعضه فلا يصح الصرف، ولا يجوز التفرق وبينهما شيء؛ حتى لو كان الصرف بين الرجل وولده أو أخيه، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ما نصه: لا يجوز للمتصارفين أن يتفرقا إلا بعد استلام كل منهما كامل مبلغ الصرافة، وعلى ذلك فلا يجوز من دفع لشخص خمس مئة ريال لصرفها أن يأخذ ثلاثة في الحال، والباقي بعد الافتراق بزمن ولو قصر⁽¹⁾.

والطريقة الشرعية فيما احتاج لمثل هذا ولم يكن مبلغ الصرف كاملاً: أن يفترض منه، ثم يعيد إليه ما أخذه، ولا يتصارفان بالصيغة الممنوعة.

المسألة الثانية: إذا احتاج شخص إلى صرف ورقة نقدية من فئة (500) ريال سعودي إلى خمس مئة من فئة (100) ريال سعودي، أو من فئة (10) ريالات سعودي، فإن صرفها له نوع من الإحسان المشروع، وإذا لم يتيسر له الصرف إلا بأن يشتري شيئاً من محل تجاري لأجل الحصول على ما يسمى بـ(الفكة)؛ فذلك جائز ولا بأس به.

المسألة الثالثة: إذا اشتري شخص من محل تجاري بمبلغ مثل مئتي ريال، ودفع له ورقة من فئة (500) ريال سعودي، ولم يكن عند المحل ما يكمل له بقية المبلغ فأعطاه (150) ريالاً سعودياً، وقال له ارجع إليّ في وقت آخر أعطيك الباقي، وتفرقوا على ذلك، فلا بأس بهذا، وليس هذا من المصارفة الممنوعة، لأن العملية ليست عملية صرف بل عملية بيع وشراء لسلع معتادة، وبقي في ذمة المحل التجاري بعض المبلغ، فيكونأمانة عنده، جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ما نصه: ليس في إبقاء المشتري بعض نقوده عند البائع شيء من الربا؛ لأن هذا من باب البيع واتئمان البائع على بقية الثمن، وليس من باب الصرف⁽²⁾.

إذا تعدد التقادم قبل التفرق فما العمل؟

إذا تعاقد شخصان على مبادلة أحد الجنسين بمثله أو بجنس آخر، ثم لم يتيسر لهما إتمام العقد بتقادم العوضين قبل التفرق، فإنه يجب عليهما شرعاً أن يفسخا العقد قبل تفرقهما، وبإمكانهما استئناف العقد في وقت آخر متى تيسر لهما أن يتماه في مجلس واحد بأن يتقادما العوضين قبل التفرق، وبهذا يتخلصان من التعاقد المحرم، ويخرجان من الدخول في عقد ربوى محرم، على أنه لا يجوز لأحدهما أن يلزم الآخر بالتعاقد فيما بعد؛ كما إنه لا يلزمه بالتعاقد ابتداءً، وذلك لأن العقد الثاني عقد جديد مستقل عن العقد الأول، وما بينهما مجرد مواعدة غير ملزمة.

(1) فتاوى اللجنة الدائمة 13/459، وأيضاً ص458.

(2) فتاوى اللجنة الدائمة 13/180-181.



غسل الأموال

الجريمة باقية ما بقي الخير والشر، وفي عصرنا هذا أصبح للجريمة نمط آخر؛ إذ أصبحت الجريمة أكثر تنظيماً وأكبر اتساعاً، وذلك لسهولة الاتصال بين أنحاء العالم، ومن هنا أصبحت الجريمة المنظمة أكثر خطورة من أي وقت مضى. لقد أضحت مجرمون يمتلكون أموالاً ضخمةً من غير أن يكون لهم في الظاهر أعمال بارزة تدر عليهم هذا المال الوفير، وحتى لا تلاحقهم أيدي العدالة بالسؤال البدهي: من أين لك هذا المال؟ وما مصدره؟ ثم لو قبض على المجرم فحتى لا تُصدر أمواله الضخمة المشبوهة المصدر؛ صار المجرمون يفكرون في طرق للإجابة عن هذا السؤال، وللحفاظ على أموالهم من المصادر بسبب الشك في مصدرها.. فلأجل هذا نشأت فكرة غسل الأموال المحرمة؛ التي مصدرها تجارة المخدرات أو الاتجار في السلع المحرمة الممنوعة، أو السرقات الكبيرة، أو غير ذلك.

تعريف غسل الأموال

غسل الأموال هو: إجراء عمليات متعددة لتحويل الأموال المكتسبة من طرق محرمة؛ لتكون في الظاهر وكأنها مكتسبة من طرق مباحة.

سميت بذلك تسمية مجازية، وكأنها بإجراء عمليات التحويل على الأموال المحرمة تُسلّل للتحول في الظاهر من الصفة المحرمة الملوثة إلى الصفة المباحة النظيفة.

وقيل: إن سبب التسمية أن تجار المخدرات كانوا يغسلون الأموال الملوثة بالمخدرات بالبخار والكيماويات قبل إيداعها في المصارف.

أسماوه: وتسمى هذه العملية بعدة أسماء منها: الجريمة البيضاء، وتطهير الأموال، وتنظيف الأموال.

مصادر الأموال التي يُراد غسلها

تنوع مصادر الأموال التي يُراد غسلها، وكلها تدخل ضمن إطار الأموال المحرمة شرعاً والممنوعة نظاماً، ومن أظهر هذه المصادر:

- 1- الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات.
- 2- الأموال الناتجة عن طريق المتاجرة بالأسلحة الممنوعة.
- 3- الأموال الناتجة عن طريق الدعاارة، أو المتاجرة بخطف الأطفال وبيعهم على من يستخدمهم في الدعاارة أو غيرها.
- 4- الأموال الناتجة عن طريق المتاجرة في الاغتيالات أو التجسس على الدول.



5- الأموال المنهوبة من خزائن الدول بسبب استغلال الفساد السياسي أو الإداري.

ويتمثل الفساد السياسي في: وجود أنظمة سياسية فاسدة تجد في بعض البنوك الأجنبية ملاذاً آمناً لها، وتودع الثروات التي كونتها في تلك البنوك، ومن ثم تعيد سحبها بعد فقدانها السلطة وتوظفها في مشاريع تعطى انطباعاً بقانونيتها.

وأما الفساد الإداري فيتمثل في: الحصول على دخول غير مشروع، والثراء من الوظائف العامة من خلال:أخذ الرشاوى لمنح تراخيص وموافقات غير نظامية، أو التحايل على الأنظمة والقوانين بأي طريق.

6- الأموال الناتجة عن طريق تزوير العملات المحلية أو الأجنبية، والتجارة بها.

7- الأموال الناتجة عن السطو على أموال الناس عن طريق تأسيس شركات وهمية تهدف إلى جذب مدخرات صغار المستثمرين من خلال إقناعهم بتحقيق أرباح كبيرة، وبعد ذلك يتم تحويل هذه المدخرات إلى الخارج، وبهرب أصحاب تلك الشركات إلى الخارج أيضاً، أو عن طريق الاقتراض من البنك بدعوى إقامة مشاريع استثمارية من غير ضماناتٍ حقيقة بل وهمية، ثم الهروب بهذه الأموال خارج البلاد.

طرق غسل الأموال

يلجأ المجرمون في سبيل تنظيف مصادر أموالهم في الظاهر إلى إجراء عمليات عديدة، وبطرق مختلفة، ولا تزال أدواتهم تتذكر طرقاً أخرى لإجراء عملياتهم التطهيرية، وتمر عملية غسل الأموال غالباً -بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: تجزئة الأموال المحرامة إلى مبالغ صغيرة، ثم إيداعها في حساب أو حسابات مصرافية متعددة. ويمكن أن يتم ذلك أيضاً من خلال شراء العقارات أو الذهب أو الأسهم أو السندات أو السلع، والحصول على مستندات تثبت هذا الشراء، ويمكن أن تكون بعض هذه العمليات وهمية غير حقيقة؛ إنما الغرض منها الحصول على مستندات تثبت تملك الذهب ونحوه؛ للاستفادة منها في التعميم على مصدر الأموال المحرامة.

المرحلة الثانية: إجراء تصرفات جديدة في الأموال لغير الاستخدامات التي تمت في المرحلة الأولى؛ في محاولة لقطع الصلة بين الأموال ومصدرها الحقيقي؛ حيث يلجأ صاحب هذه الأموال المحرامة إلى تحويل الأرصدة إلى حسابات في مصارف دولية منتشرة في العالم، أو بيع ما اشتراه من سلع وأسهم وسندات.

المرحلة الثالثة: إعادة دمج الأموال المنظفة مجدداً في دورة الاقتصاد، محلياً أو دولياً، على شكل استثمارات مباشرة في السلع أو العقارات أو الشركات.

أهداف غسل الأموال

نتيجةً للتضخم الهائل في أموال النشاطات الإجرامية المحظورة، والتي لا يستطيع أصحابها تبرير الحصول عليها؛ فإن أصحاب هذه الأموال المحرمة يسعون من وراء عمليات غسل الأموال إلى أهداف أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي:

الهدف الأول: إظهار الشرعية على أموالهم المكتسبة بالطرق المحرمة المتنوعة.

الهدف الثاني: مواجهة السلطات عند بحثها عن مصادر هذه الأموال بأنها مكتسبة بالطرق المشروعة، وذلك بعد إخفاء مصدرها المحرام.

الهدف الثالث: حماية هذه المكاسب المحرمة من المصادر من قبل السلطات حينما يقبض على المجرم أو يحاكم، وذلك بإظهارها بمظهر الأموال المكتسبة بالطرق المشروعة بعد إخفاء صحتها بالمصدر الحقيقي المحرام.

الهدف الرابع: تضليل السلطات حينما تحاول تعقب مصادر هذه الأموال للتعرف على مصادرها الحقيقية، ومن ثم تكون دليلاً ضد هذا المجرم على تورطه في مكاسب محرمة، فبإجراء عمليات متكررة لغسل الأموال تقطع الأموال وتبتعد عن مصادرها الحقيقية، ويصعب على السلطة تتبعها وكشف حقيقتها.

الهدف الخامس: الظهور بواجهة اجتماعية مزيفة تغطي على الواقع الحقيقي لهذا الشراء، فيظهر المجرم بمظهر التاجر الحقيقي، ذي المشاريع الإناتاجية الحقيقية.

آثار غسل الأموال

يتربى على جريمة غسل الأموال آثار سيئة عديدة على الفرد والمجتمع من أهمها:

1- إغفال الجرمين في جرائمهم، والتمكين لهم في البلاد ليعيشوا فيها فساداً، مع ابتعادهم بأنفسهم والأموال المحرمة التي انتهبواها عن أيدي العدالة.

2- فساد الذمم بالتعاون مع الجرمين، وذلك مما ينشر التعامل بالرشاوي، ويحدث زيادة الفساد الإداري في البلاد التي يكثر فيها غسل الأموال.

3- انتشار الجرائم المتعددة في البلد من آثار هذه الجريمة ومن آثار التمكين لها؛ من القتل والسرقة، وغير ذلك.

4- احتمال تعرض البلد لاضطرابات اقتصادية بسبب إدخال الأموال القدرة في اقتصادها، ثم إعادة سحبها بسرعة لنقلها إلى موضع آخر، أو إعادةتها إلى مصدرها الأصلي.

5- حصول البطالة المفاجئة بسبب توظيف هذه الأموال في بعض البلاد لفترات يسيرة في مشاريع غير حقيقية، ثم سحبها مرة أخرى لتحويلها لموضع آخر، وإنها الأعمال المُقامة عليها مجرد عملية الغسل؛ لأنها تهوض بالبلاد في استثمارات مشروعة.



حُكْمُ غَسْلِ الْأَمْوَالِ



أولاً: حكم غسل الأموال: تملُّك الأموال بالطرق غير المشروعة والإبقاء عليها محرّم شرعاً، ومن ثم فإن أي عملية لإخفاء مصدر هذا المال وإظهاره بمظاهر الحلال فهي حرام، وكل تصرف في هذه الأموال في غير التخلص منها أو إعادتها إلى من نسبت منه فهو محرّم شرعاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الْطَّيْبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَثَ﴾⁽²⁾، وهذه أموالٌ خبيثة محرّمة.

ثانياً: التعاون مع الجرميين في غسل الأموال بأي طريقةٍ محرّم شرعاً، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلِّيْرِ وَالنَّقْوَى﴾⁽³⁾، ﴿وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُونَ﴾.

ثالثاً: الواجب على هؤلاء الجرميين التوبة إلى الله تعالى، والتخلص من آثار هذه الجريمة بالتصريف بالأموال تصرفاً صحيحاً: وذلك بما يأتي:

- أ- إعادتها إلى مصادرها الأساسية: إذا كانت مما يمكن إعادةه: كالأموال المنهوبة من الدول أو الشركات، ونحو ذلك.
- ب- التَّسْدِيقُ بها، أو صرفها على المصالح العامة: إذا لم تكن مصادرها معلومة، أو كانت مما لا يجوز إعادةها لأصحابها: كالأموال الناتجة عن الاتِّجار في المخدِّرات ونحوها من المحرّمات.

وقد وضعت المملكة العربية السعودية نظاماً لمكافحة غسل الأموال، يهدف إلى الوقاية والحد من جرائم غسل الأموال من خلال تعزيز القدرة على كشف الجريمة - داخل المملكة وخارجها - والتحليل والتحقيق والمقاضاة والاحتجاز التحفظي والمصادرة في قضايا غسل الأموال، ورفع مستوى الوعي حول مكافحة غسل الأموال، وتعزيز دور الأنظمة التقنية في مجال مكافحة غسل الأموال، وغير ذلك من الأمور المهمة⁽⁴⁾.

إثراء

اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال



قامت المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي باتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وقد كانت في مقدمة الدول المشاركة بفاعلية في محاربة عمليات غسل الأموال والأنشطة المتعلقة بها. وتستمد المملكة موقفها تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال من التزامها بنصوص الشريعة الإسلامية، وأنظمة المحلية والتوصيات الدولية على حد سواء.



(1) سورة البقرة الآية رقم (188).

(2) سورة الأعراف الآية رقم (157).

(3) سورة المائدة الآية رقم (2).

(4) للإطلاع على مواد النظام، يمكنك الرجوع لدرس (نظام مكافحة غسل الأموال) في مقرر (تطبيقات في القانون).

1

حدّد المراد بكل مما يأتي:

- أ - النازلة. ب - الحقوق المعنوية. ج - قتل الرحمة. د - التبادلات النقدية.

2

بين الحكم الشرعي لكل مما يأتي:

- أ - التبادل النقدي مع اتحاد الجنس. ب - التبادل النقدي مع اختلاف الجنس. ج - غسل الأموال.

3

وضّح حكم نقل الأعضاء في كل مثال من الأمثلة الآتية:

- أ - نقل عضو من جسد الإنسان إلى مكان آخر في جسده، كنقل الأوردة من ساقه لعلاج ضيق الشرايين التاجية في قلبه.
ب - نقل القلب من متوفى مكلف بدون رضاه في الحياة.

4

ما رأي أهل الاختصاص الطبي في حقيقة الموت الدماغي؟

- أجب بعلامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وعلامة (✗) أمام العبارة غير الصحيحة مع تصحيحها، في كل مما يأتي:
أ - قتل الرحمة بترك العلاج مختص بالطبيب المعالج. ()
ب - معنى القبض الحكمي: تسلم كل واحد من المتصارفين النقد بيده قبل التفرق. ()

6

بين أظهر المخالفات الشرعية في أسواق الأوراق المالية (البورصة).

7

إذا تعاقد شخصان على مبادلة فضة بفضة ثم لم يتيسر لهما التقادم قبل التفرق، فما العمل في هذه الحالة؟

8

لغسل الأموال آثاره السيئة على الفرد والمجتمع، اذكرها بإيجاز.

